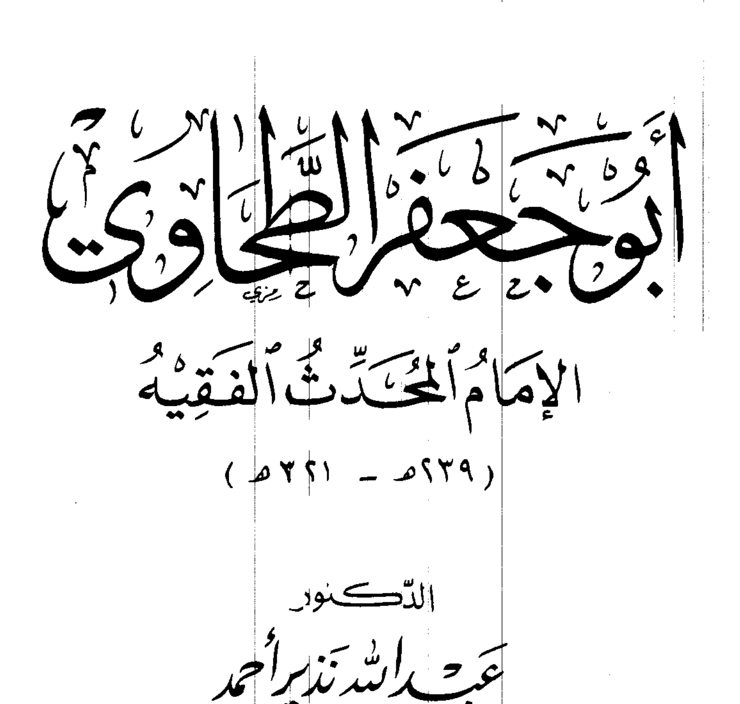
أعلام المسلمين
٣٦



الدكتور
عبد الله نذير أحمد

دار القلم
دمشق

أعلام المسلمين
٣٦



دار القلم
دمشق

الإهـــداء

إِلَىٰ ٱللّذيْن . .

قَالَ الله عَزّ وجَلّ فيهمَا:

﴿ وَقَضىٰ رَبُّكَ أَلّا تَعبُدُوآ إِلّا إِيَّاهُ وَبالوَالِدَيْن إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلغَنّ عِنْدَكَ ٱلْكِبَر أَحَدُهُمَآ أو كلاَهُمَا فلاَ تَقُل لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنهرهُمَا وَقُل لَهُمَا قَولاً كَرِيماً * وَٱخْفِض لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبّ ٱرْحَمهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيْراً * ﴾.

[سُورَة الإسراء: ٢٣ - ٢٤]

ابنكما عبد الله

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص . ب : ١١٣/٦٥٠١

هذا الرجل

«الإمامُ العلاّمةُ، الحافظ الكبير، محدّث الديار المصرية وفقيهها . . » .

الإمام الذهبي

«الفقيه الحنفي، صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات، والحفّاظ الجهابذة» .

الإمام ابن كثير

«كَانَ ٱلطّحَاوي ثِقةً ثَبتاً فَقيهاً عَاقِلاً لَم يخلف مِثْله» .

أبو سعيد بن يونس

«ٱلفَقيه ٱلحَنفي ٱلمُحدّث ٱلحَافِظ أَحدُ الأعلَام وَشَيْخ ٱلإِسْلَام، إمَام عَصْره بلاَ مُدافعَة في ٱلحَديث، وَاختلاَف ٱلعُلمَاء وَالأحكام، وَٱللّغة وَٱلنّحو، وصَنّفَ المصَنفات ٱلحِسان» .

ابن تغري بردي

«كَانَ أوحَد زَمانه عِلْماً وَزُهداً» .

ابن النديم



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه ورسله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فإنَّ علم الحديث وعلم الفقه من أشرف العلوم الإسلامية، وقليلاً ما نجد من جمع بين هذين العلمين الشريفين إلى درجة الإمامة. ومن هؤلاء الأئمة الأعلام: الإمام العلاّمة الحافظ الكبير محدِّثُ الديار المصرية وفقيهُها (أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي)، الذي جمع بين هذين العلمين الشريفين، وأبدع وأتقن بالتأليف والتصنيف فيهما.

ويحكي الطحاويُّ عن نفسه: (أنه حضر رجل معتبر عند القاضي ابن عبدة فقال: أيش روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أمه عن أبيه؟ فقلت: أنا (الطحاوي)، حدثنا بكار بن قتيبة، حدثنا أبو أحمد الزبيري، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن أبي عبيدة، عن أمه، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ اللهَ ليغار للمؤمن فليغر»[1] ثم قال لي الرجل: تدري ما

---

(١) الحديث أخرجه الشيخان بمعناه: البخاري في النكاح، باب الغيرة ٩/ ٢٨٠؛ ومسلم في التوبة، باب غيرة الله تعالى، ٤/ ١٢١٣.

تقول وما تتكلم به؟ قلت ما الخبر؟ قال: رأيتك العشية مع الفقهاء في ميدانهم ورأيتك الآن في ميدان أهل الحديث، وقلَّ من يجمع ذلك، فقلت: هذا من فضل الله وإنعامه)[1].

فهذا الإمام الجليل قد أثبت نبوغاً باهراً في علمي الحديث والفقه، وقدرةً فائقة على استنباط الأحكام، ودرايةً راسخة في اختلاف الحديث، ومشكلاته، واقتداراً مشهوداً في معرفة الرجال والبصر بعلل الأحاديث، وكان مرجع الطلاب والمحدثين والفقهاء والقضاة والأمراء على حدٍّ سواء، ليس في الحديث والفقه فحسب، بل في كافة العلوم الشرعية بمصر.

وهذا مما حدا بي أن أقدم سيرة هذا الإمام الفذ للقرّاء لأبصر الناشئة بسيرة علمٍ من أسلافنا الأبرار، وعلمائنا الأجلاء؛ ليكون قدوة ونبراساً تستضيء به الأجيال اللاحقة.

وسأتناول في هذه الدراسة التاريخية عن الإمام أبي جعفر الطحاوي الفصول الآتية:

الفصل الأول : عصر الإمام الطحاوي.
الفصل الثاني : حياة الإمام الطحاوي (الذاتية).
الفصل الثالث : حياة الإمام الطحاوي (العلمية).
الفصل الرابع : مكانته العلمية.
الفصل الخامس : مؤلفاته مع عناية خاصة بدراسة بعض مؤلفاته.
الفصل السادس : حياة الإمام الطحاوي العملية.
الخاتمة : وفاته وثناء العلماء عليه.

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٥/٣٠، تحقيق وإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ).

وأسأل الله عز وجل أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وختاماً لا يفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان الذي ساعدني بتوجيهاته الكريمة في إخراج هذه الدراسة، وكذلك الأستاذ محمد علي دولة الذي عني بطبع هذه الدراسة ضمن سلسلة «أعلام المسلمين»، وأخرجها في حُلَّةٍ قشيبة، وصلّى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفَصْل الأوَّل

عَصْرُ الإمَامِ الطَّحَاوِيّ

- الحالة السياسية في عصره.
- الحالة الاجتماعية.
- الحالة العلمية بعامة، والحديثية والفقهية بخاصة.



الحالة السياسيّة في عصر الطّحاوي

عاش الطحاوي في القرن الثالث الهجري، في العصر العباسي الثاني والذي يعد بدء عصر انحلال الخلافة العباسية، وسمي ذلك العهد بـ (عهد نفوذ الأتراك)، لتولي الأتراك مقاليد أمور الدولة.

والعصر العباسي الثاني، عهد اضطراب وقلق وفوضى من الناحية السياسية في عاصمة الخلافة بغداد. مما أدى إلى ذهاب هيبتها، وتفككها حتى أنه لم يبق من الخلافة إلا اسمها، ولم يبق في يد الخليفة إلا المظاهر وأبهة الخلافة.

كما استغل بعض أمراء ولايات الخلافة العباسية ضعف الخلافة المركزية ببغداد: بإعلان استقلالهم التام عن الخلافة، فاستقلت دول غرب الخلافة عن نفوذ دار الخلافة، وكذلك بعض دول الشرق أيضاً.

كانت مصر مسقط رأس الإمام الطحاوي تخضع خلال العقود السابقة للدولة العباسية مباشرة، وتعد ولايةً من ولاياتها المترامية، إذ كان الخلفاء يندبون الولاة لتولية الحكم فيها، وتسيير دفة أمورها. ولكن منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم

(٢١٨ ـ ٢٢٧ هـ) أصبحت مصر تحت حكم الأتراك، إذ كان الخلفاء أو القواد الأتراك يقطعون الولايات ويقتسمون النفوذ، على أن يؤدي الوالي المنتخب خراجاً معيناً لدار الخلافة العباسية ببغداد.

وباستقراء التاريخ في العصر الذي عاشه الطحاوي نجد أن الخلفاء الذين تعاقبوا على الخلافة بدءاً من السنة الثانية والثلاثين بعد المائتين حتى الثانية والعشرين بعد الثلاثمائة من الهجرة هم الخلفاء الآتية أسماؤهم وفترة خلافتهم:

١ ـ المتوكل على الله (جعفر بن المعتصم) ٢٣٢ ـ ٢٤٧ هـ
٢ ـ المستنصر بالله ٢٤٧ ـ ٢٤٨ هـ
٣ ـ المستعين بالله ٢٤٨ ـ ٢٥٢ هـ
٤ ـ المعتز ٢٥٢ ـ ٢٥٥ هـ
٥ ـ المهتدي ٢٥٥ ـ ٢٥٦ هـ
٦ ـ المعتمد على الله ٢٥٦ ـ ٢٧٩ هـ
٧ ـ المعتضد بالله ٢٧٩ ـ ٢٨٩ هـ
٨ ـ المكتفي ٢٨٩ ـ ٢٩٥ هـ
٩ ـ المقتدر ٢٩٥ ـ ٣٢٠ هـ
١٠ ـ القاهر بالله ٣٢٠ ـ ٣٢٢ هـ[١]

---

(١) انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، (بيروت: دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٥ هـ)، ٧/٣٣ إلى آخر الجزء، ٨/١ ـ ٢٧٠؛ ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق عدد من الأساتذة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ)، ١٠/٣٦٤، إلى آخر الجزء، ١١/١ ـ ١٨٦؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محيي الدين، (القاهرة: التجارية الكبرى، ١٣٨٩ هـ)، ص ٣٤٦ ـ ٣٩٠؛ الخضري، محاضرات تاريخ الأمم =

ولدى استعراض تاريخ هؤلاء نجد أن معظمهم خُلِعَ أو لقي مصرعه على أيدي الأتراك المسيطرين على نفوذ الخلافة، والمتملكين لزمام الأمور فيها. وكانت بداية ذلك في عهد المتوكل، حيث كان قتيلهم الأول، فكان هذا الحدث إيذاناً ببداية نفوذ الأتراك، وقتلوا بعده المستعين، ثم المعتز، ثم المهتدي، وأخذوا بعد ذلك يولون من يشاؤون ويعزلون من يريدون، فأصبح مصير الخليفة والخلافة الإسلامية في يد الأتراك. كما كان الولاة يستخلفون عنهم نواباً يحكمون البلاد باسمهم، ويدعون لهم على المنابر بعد الخليفة، وينقشون اسمهم على العملة، مما جعلهم يفضلون البقاء على مقربة من دار الخلافة، خشية التآمر عليهم إذا ابتعدوا عنها، وإيثاراً للحياة الرغدة على الحياة المملوءة بتحمل أعباء الحكم في الولايات، ولكي يتسنى لهم رعاية مصالحهم عن كثب.

استمرت الأوضاع على هذا المنوال في الديار المصرية حتى سنة ٢٥٤ هـ، وآلت ولاية مصر إلى (بايكباك التركي)، فبعث بأحمد بن طولون[1] إلى مصر لينوب عنه في حكمها.

= الإسلامية (الدولة العباسية)، (القاهرة: مصطفى محمد، ١٣٥٣ هـ)، ص ٢٥٤ ـ ٣٥٧؛ أحمد أمين، ظهر الإسلام (القاهرة: لجنة النشر، ١٣٦٤ هـ)، ٢/١ وما بعدها؛ حسن: تاريخ الإسلام السياسي، (القاهرة: النهضة، ط ٧، ١٩٦٥ م)، ٣/٤ وما بعدها.

(١) أحمد بن طولون: الأمير أبو العباس التركي، صاحب الديار المصرية والشامية والثغور، وكان عادلاً جواداً شجاعاً حسن السيرة، محباً لأهل العلم، موصوفاً بالشدة على خصومه، والفتك بمن عصاه. كان أبوه مولى لنوح بن أسد الساماني (عامل بخارى وخراسان) فأهداه نوح إلى المأمون =

استطاع أحمد بن طولون مع مرور الأيام أن يوطد قدمه بمصر، ويعمل على القضاء على الصعاب التي واجهته، فعمل على التخلص من مناوئيه.

استقل بمصر، وضم إليها الشام، وبرقة، وجزءاً من العراق، وقد بلغ حكمه من القوة شأواً عظيماً، حتى خشي بأسه امبراطور الروم على ما بين بلاديهما من بعد الشقة، وكان من القوة بحيث استعان به الخليفة المعتمد (٢٥٦ ـ ٢٧٩ هـ) ببغداد وشكا إليه مجافاة أخيه الموفق، واستبداده بالحكم فدعاه ابن طولون ليقيم في مصر[١].

وكان ارتباط مصر في عهد ابن طولون بالخلافة العباسية ببغداد ارتباطاً صورياً اسمياً: كالدعاء للخلفاء على المنابر، وتعيين القضاة من قبلهم.

= فكان من عداد الجنود التركية الكفاة، وولد له أحمد سنة (٢٢٠ هـ) في سامراء، فتفقّه وتأدّب وحفظ القرآن الكريم، وتقدم عند الخليفة المتوكل إلى أن ولي إمرة الثغور، وإمرة دمشق، ثم مصر سنة (٢٥٤ هـ) وله إصلاحات معروفة في مصر، وتوفي فيها سنة (٢٧٠ هـ)، وقد أفرد له أبو محمد عبد الله بن محمد المديني البلوي مؤلفاً: (سيرة أحمد بن طولون).

انظر ترجمته: ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق: د. إحسان عباس (بيروت: دار صادر، ١٣٩٨ هـ)، ١/١٧٣، ١٧٤؛ ابن تغري: النجوم الزاهرة، (القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ)، ٣/١ وما بعدها.

(١) انظر: المقريزي: الخطط، (القاهرة: دار التحرير، طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ)، ١/٥٨٩ وما بعدها؛ النجوم الزاهرة ٣/٤ وما بعدها؛ التاريخ الإسلامي ٣/١٢٩.

استمرت الدولة الطولونية بمصر إلى أن قامت الدولة الأخشيدية بعدها سنة ٣٢٣ هـ، على يد: محمد بن سليمان الكاتب، قائد الخليفة المكتفي. وبسقوط الدولة الطولونية عادت مصر إلى عهد التبعية المطلقة للعباسيين ببغداد[١].

ومن العرض التاريخي السابق يتضح أن الإمام الطحاوي عاصر جميع أمراء الدولة الطولونية وكانت له لدى بعض أمرائها مكانة مرموقة، كما يأتي في ثنايا الحديث عن حياته. أما أمراء الدولة الطولونية الذين عاصرهم الطحاوي فهم:

١ ـ أحمد بن طولون (مؤسس الطولونية) ٢٥٤ ـ ٢٧٠ هـ.
٢ ـ خمارويه بن أحمد ٢٧٠ ـ ٢٨٢ هـ.
٣ ـ أبو العساكر جيش بن خمارويه ٢٨٢ ـ ٢٨٣ هـ.
٤ ـ هارون بن خمارويه ٢٨٣ ـ ٢٩٢ هـ.
٥ ـ شيبان بن أحمد ٢٩٢ هـ[٢].

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة، ٣/١١١، ٢٥١ وما بعدها.
(٢) انظر: المقريزي، الخطط، ١/٦٠٠ وما بعدها؛ النجوم الزاهرة ٣/٢ ـ ١٤٣؛ تاريخ الإسلام، ٣/١٢٦ ـ ١٣٤.

الحالة الاجتماعيّة

عاشت مصر عهد الطولونيين متنعمة باستقرار ورخاء وهدوء، فقد شهدت البلاد على عهدهم نهضة عمرانية وصناعية وتجارية، كما كانت خزانة الأموال عامرة: الأمر الذي حدا بالطولونيين للقيام بإصلاحات كثيرة فأنشأوا مدينة القطائع، على طراز سامراء، مدينة جديدة، شمالي شرقي العاصمة المصرية القديمة: الفسطاط، ونقلوا إلى هذه المدينة حضارة العراق وفنونها.

«فعمرت القطائع عمارة حسنة، وتفرّقت فيها السكك والأزقة وبنيت فيها المساجد الحسان، والطواحين والحمّامات والأفران»[١].

ومما يذكرنا بازدهار أيامهم ما تبقى من آثارهم الحضارية من منشآت، أمثال: جامع ابن طولون الذي شيده ابن طولون، مؤسس الدولة، والذي لا يزال يكشف لنا بوضوح على الرغم من تعاقب الزمن، عن حقيقة النشاط الفني في ذلك العهد.

كما اهتموا ببناء المستشفيات الكبرى، والعناية بنزلائها، وبناء القصور والمباني الضخمة، وإنشاء الميادين الفسيحة وزرعها

(١) الخطط، ١/٥٩٣.

بأنواع من الرياحين، وأصناف الشجر، وجلب الكثير من أنواع الأشجار المختلفة من البلدان البعيدة، وزاد اهتمامهم بالبساتين وتنسيقها وتزويدها بكل جديد اهتماماً بالغاً، ويظهر أن غنى القطر المصري قد سهّل لهم مضاهاة الخليفة في أبهة البلاط وفخامته[1].

وأكبر شاهد على الترف والبذخ والغنى الذي وصل إليه الطولونيون تزويج (قطر الندى) بنت خمارويه للخليفة العباسي المعتضد بالله.

تفنن خمارويه وأنفق خزائن الدولة في جهازها يحمله من مصر إلى بغداد، حتى تضعضعت حالة مصر المالية بعد ذلك الإسراف، وليست هذه الثروات الطائلة منحصرة في طبقة الأمراء فقط، بل عرفت بعض الأسر بالغناء الفاحش مثل آل الجصاص، إذ كانت تقدر ثروتهم في العهد الطولوني بالملايين.

وبهذا الرخاء والثراء والغنى الذي تنعمت به مصر أيام الطولونيين يعد عهدهم عهداً ذهبياً، تحسنت فيه أحوال الناس المادية، وازدهرت ازدهاراً فائقاً، وبخاصة أيام مؤسس الدولة: أحمد بن طولون[2].

---

(١) انظر: الخطط، ١/٦٠٠، النجوم الزاهرة، ٣/٧ ـ ١٢، ٥٤ ـ ٥٨؛ ظهر الإسلام، ١/١٠٩، ١١٠، بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، (بيروت: دار العلم للملايين، السادسة، ١٩٧٤ م) معربة، ص ٢٢١؛ آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، تعريب محمد عبد الهادي (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ)، ٢/٢٠٥، ٢١٨ ـ ٢٢٠.

(٢) انظر بالتفصيل: الخطط، ١/٥٩٣ ـ ٥٩٩؛ النجوم الزاهرة، ٣/٥٣؛ ظهر الإسلام، ١/١١٠، ١١١.

كان لاستقرار الحياة الاجتماعية وهدوئها في هذا العصر (بمصر) أثر كبير في ازدهار الصناعات، فاشتهرت بصناعة الكتان الذي كثرت زراعته في الفيوم، ومن ثَم عُدّ إقليم الفيوم ومدينة دمياط بمصر من أهم وأشهر مراكز هذه الصناعة في القرن الرابع الهجري.

وكانت صناعة النسيج من الرقي، بحيث أمكن صنع بعض الأقمشة الصوفية أيضاً فكانت تصنع بمدينة طحا ـ (مدينة الإمام الطحاوي) ـ إحدى قرى الصعيد، الثياب الصوفية الممتازة.

وأما التجارة فكانت تمر من الغرب إلى الشرق عن طريق مصر، وكانت الإسكندرية ملتقى التجارة العالمية، وكانت مزدهرة أيـام الطولـونيين، مما أسهم إسهـاماً كبيـراً في رخاء الحيـاة وازدهارها[1].

كان سكان مصر في ذلك الـوقت خليطاً من المسلمين العرب الذين هاجر آباؤهم، منذ الفتح الإسلامي الأول، وما تتابع بعدهم من الهجرات من قحطانيين وعدنانيين، ومن المسلمين المصريين الذين أسلموا على أيدي الفاتحين المسلمين، وهؤلاء كانوا يقيمون غالباً في المدن، وكذلك من المسلمين الأتراك الذين جلبهم الحكام، ومن النصارى الأقباط الذين يتكلمون القبطية، ويعد هؤلاء من أصحاب الطبقة الوسطى وسكان القرى بالإضافة إلى وجود جاليات أخرى من رومانيين وغيرهم[2].

---

(١) انظر: المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تحقيق: ديفوج (ليدن: مطبعـة بريـل، ١٩٠٦ م)، ص ٢٠٣؛ الحضارة الإسـلامية، ٢/ ٣٥١؛ تاريخ الإسلام، ٢/ ٣٢٢.

(٢) انظر: أحسن التقاسيم، ص ٢٠٣ وما بعدها؛ الخطط، ١/ ١٤٦، ١٥٠؛ =

الحالة الدينية:

كان المجتمع المصري المسلم في ذلك الوقت يتمتع بجانب كبير من التدين والصلاح والتقى، وذلك لقربه من القرون الفاضلة، ولتوفر أسباب الصلاح فكان يهتم عامة الناس بالعلم، وتقدير العلماء واحترامهم، وقيام العلماء بواجبهم في الإصلاح والأمر بالمعروف، ونشر العلم، والاهتمام بالتربية الإسلامية، وحفظ المجتمع من الفساد وما يؤثر على عقائده، والإنكار على الطرق المنحرفة في الدين تفريطاً وإفراطاً، كما كان لصلاح الأمراء وتشجيعهم العلماء الدافع الكبير لعجلة الإصلاح والإرشاد في المجتمع المصري آنذاك[1].

= انظر: السيوطي، حسن المحاضرة، (القاهرة: الشرقية ١٣٢٧ هـ)، ١٤٥/١ وما بعدها؛ ظهر الإسلام، ١٦٨/١، ١٦٩.

(١) انظر المراجع السابقة.

الحالة العلميّة في الأقطار الإسلاميّة

شملت العالم الإسلامي نهضة علمية مباركة، بالرغم من الضعف والتفكك والوهن الذي أصاب الدولة العباسية، وتمزقها إلى دويلات مستقلة عنها غير أن هذه الدول التي استقلت عنها كان لها أثر كبير في تقدم الحضارة الإسلامية، ونشاط الحركة الفكرية: ذلك أن بغداد ـ بعد أن كانت المركز الوحيد لهذه الحضارة، يقصدها العلماء والمفكرون والصنّاع من كافة البلاد الإسلامية ـ نافستها مراكز أخرى، تلك التي تمثل عواصم الدول الأخرى المستقلة، مثل: قرطبة، والقاهرة، وبخارى، وغزنة، وحلب، ومكة المكرمة بحكم مركزها الديني الثابت.

نافست هذه المراكز قصبة الخلافة العباسية في العلوم والآداب، والعمران، والصناعة، وزخر بلاط هذه الدول بالعلماء والشعراء والصناع وغيرهم.

ويرجع الفضل في هذا إلى تشجيع الخلفاء والأمراء والسلاطين لرجال العلم والأدب، وقد واكب هذا النشاط الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، كما توافق كل هذا مع نضج ملكات المسلمين في البحث والتأليف واتساع أفق الفكر

الإسلامي، وكذلك كان للرحلات العلمية من قبل العلماء وطلبة العلم دور كبير في هذا النشاط العلمي، ولم تفتقد هذه الدول المال الذي يقوي من هذه الحركة، ويسهم في اتساع العمران[1].

إن نظرة فاحصة في تلك المراكز الثقافية المتعددة التي كانت تضاهي الثقافة ببغداد حضارة وتقدماً علمياً - وما ذكر في وصف مآثرها والثناء عليها، وما كانت تزخر به من العلماء والفقهاء والأدباء - لتعطينا فكرة عن تقدم العالم الإسلامي في العلوم والفنون في تلك الحقبة من الزمن.

يقول الثعالبي[2] (٤٢٩ هـ) في وصف البلاط الساماني في بخارى (٢٦١ - ٣٨٩ هـ): «كانت بخارى في الدولة السامانية مثابة المجد وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزمان، ومطلع نجوم أدباء الأرض، وموسم فضلاء الدهر»[3].

ويقول أيضاً عن البلاط الحمداني في حلب، واصفاً سيف

---

(١) انظر: ظهر الإسلام، ١/١٦١ وما بعدها؛ تاريخ الإسلام السياسي ٣/٣٣٣ وما بعدها.

(٢) هو أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي النيسابوري (٣٥٠ - ٤٢٩ هـ) ورأس المؤلفين في زمانه، وإمام المصنفين بحكم قرانه، سار ذكره سير المثل. ومؤلفاته مشهورة: (يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر)، (فقه اللغة)، وغيرهما كثير.
انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣/١٨٠.

(٣) الثعالبي: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الثانية، ١٣٧٥ هـ)، ٤/١٠١.

الدولة (٣٣٣ - ٣٥٦ هـ): «مقصد الوفود... وموسم الأدباء، وحلبة الشعراء ويقال: إنه لم يجتمع قط بباب أحد من الملوك - بعد الخلفاء - ما اجتمع ببابه من شيوخ الشعر، ونجوم الدهر»[١].

وأما قرطبة فكانت حاضرة الأندلس، وكعبة رجال العلم والأدب، جذبت مدارسها وجوامعها طلبة العلم والعلماء من شتى أقطار الأرض، حتى قصدها الأوربيون، لارتشاف العلم والمعرفة.

ظهر فيها من العلماء، والأدباء، والشعراء، والفلاسفة، والمترجمين وغيرهم ما نافست به عاصمة العباسيين.

وإن في مآثرهم العظيمة في جميع أنواع العلوم لدلالة واضحة على سبقهم، وإن نظرة على كتب التراجم - التي عنيت بترجمة أهل هذا العصر وآثارهم - كافية لمعرفة التفوق العلمي الذي بلغه علماء هذا العصر في شتى مجالات المعرفة[٢].

ومن مظاهر هذا النشاط العلمي:

تلك المكتبات العلمية العامة والخاصة، التي كانت تضم

---

(١) يتيمة الدهر، ١/٢٧، انظر ٣/٢٩٩، ٤/٥٩؛ تاريخ الإسلام السياسي، ٣/١٢٠.

(٢) انظر: عنان: دولة الإسلام في الأندلس، (القاهرة، الخانجي، ط ٤، ١٣٨٩ هـ)، ٢/٦٩٣ وما بعدها؛ تاريخ الإسلام، ٣/٣٣٧ وما بعدها.
وعلى سبيل المثال: انظر: ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس (مصر: الدار المصرية، ١٩٦٦ م)، المقَّري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: د. إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٣٨٨ هـ)؛ الثعالبي: يتيمة الدهر، وغيرها من الكتب المعنية بالتراجم.

بين جدرانها مصادر العلوم والفنون، في كل فن من الفنون العلمية.

كان الملوك يفاخرون بجمع الكتب، وقد ذكر عن مكتبة نوح بن نصر الساماني (٣٣١ ـ ٣٤٣ هـ): بأنها عديمة المثل، فيها من كل فن من الكتب المشهورة بأيدي الناس، وغيرها مما لا يوجد في سواها، ولا سمع باسمه فضلاً عن معرفته[١].

كما كان لبعض الملوك ولع شديد بالكتب وبجمعها.

وبلغ بالحاكم المستنصر صاحب الأندلس (٣٥٠ هـ) أن يبعث رجالاً إلى جميع بلاد المشرق، ليشتروا له الكتب عند أول ظهورها، وكانت هناك حلقة محكمة من الباحثين، والسماسرة، والنسّاخ، يعملون في مكتبته، إذ كانت تضم بين خزائنها أربعمائة ألف مجلد، وعدد الفهارس أربع وأربعون فهرسة وليس فيها إلا ذكر أسماء الدواوين. هذا في وقت لم تعرف فيه الطباعة[٢].

كما ورد في وصف مكتبة عضد الدولة (٣٦٧ ـ ٣٧٢ هـ):

«وخزانة الكتب حجرة على حدة، عليها وكيل وخازن ومشرف من عدول البلد، ولم يبق كتاب صنف إلى وقته من أنواع العلوم كلها إلا وحصّله فيها...»[٣].

---

(١) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: د. إحسان، (بيروت: دار صادر)، ٢/١٥٨.

(٢) انظر: المقّري، نفح الطيب، ١/٣٨٥، ٣٨٦؛ تاريخ الإسلام، ٣/٣٣٨.

(٣) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص ٤٤٩.

وهكذا في كل مركز من مراكز الثقافة: مكتبة كبيرة على منوال المكتبات الضخمة ببغداد وقرطبة، وجلب إليها كل ما يحتاجه المطلع، وخصص لها الموظفون.

وكان في كل جامع كبير مكتبة؛ لأن عادة العلماء أن يوقفوا كتبهم على الجوامع، ولم يكن الاهتمام بالكتب والمكتبات مقصوراً على الأمراء والسلاطين، بل إن العلماء والأدباء وعامة الناس كانوا مهتمين بها أشد الاهتمام أيضاً، ولذلك ازدهرت سوق الورّاقين[1].

كل هذه المكتبات ومحتوياتها من نتاج تلك المعاهد ودور العلم من: جوامع، وبيوت العلماء والأمراء والوزراء، التي كان يؤمها طلاب المعرفة من كل مكان وصوب كان نتيجة تلك النهضة العلمية المباركة[2].

الحالة العلمية بمصر في عصر الطحاوي:

فتح المسلمون مصر في زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (١٣ ـ ٢٣ هـ) وبالتحديد سنة (١٩ هـ)[3].

---

(١) انظر بالتفصيل: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ١/٣٢٤ ـ ٣٣١؛ التاريخ الإسلامي، ٣/٣٣٢، ٣٣٧ وما بعدها.

(٢) انظر بالتفصيل: الحضارة الإسلامية، ١/٣٣٢ وما بعدها؛ ظهر الإسلام ١/١٦٤.

(٣) انظر: البلاذري، فتوح البلدان، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ) ص ٢١٤.

فدخل مع الفاتحين عدد من كبار الصحابة الكرام: أبو ذر (٣٢ هـ) والزبير بن العوام (٣٥ هـ)، وسعد بن أبي وقاص (٥٥ هـ) رضي الله عنهم[١] وغيرهم كثير.

حتى يروى أن مائة رجل من صحابة رسول الله ﷺ ممن بايع تحت الشجرة قد دخل مصر مع عمرو بن العاص (٤٣ هـ) رضي الله عنهم جميعاً[٢].

من أبرز علماء الصحابة الذين نزلوا مصر:

عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (م ٧٧ هـ) - وقد عرف عنه تدوينه لما كان يسمعه من النبي ﷺ - وعقبة بن الحارث الفهري رضي الله عنه، نزل بها ومات فيها (٥٨ هـ)[٣].

فهؤلاء وغيرهم ممن طاب لهم المقام في مصر واستقروا فيها: نشروا الدين الإسلامي الحنيف بين أهلها، وكشفوا لهم مزاياه وخصائصه، وعلموا الناسَ العلم والعمل بإقرائهم القرآن الكريم، وبيان تفسيره، ورواية ما حفظوه من الأحاديث النبوية الشريفة، وأقضية الصحابة وفتاويهم، وتوضيح طرق استنباط الأحكام التفصيلية من الأصلين.

وورث العلم عن هؤلاء عدد كبير من أفاضل علماء التابعين بمصر من أبرزهم:

---

(١) انظر تراجمهم باختصار: السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ١/٨٥، ٨٧، ١٠١.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ١/١٠٤.

(٣) انظر بالتفصيل: المصدر نفسه، ١/٩٢؛ الشيرازي، طبقات الفقهاء تحقيق: د. إحسان عباس (بيروت: دار الرائد العربي ١٤٠١ هـ)، ص ٥٠.

عبد الرحمٰن بن حجيرة[1]، وأبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني الحميري[2] وعبد الرحمٰن بن عسيلة الصنابحي[3].

كما شارك في هذه الحركة العلمية عدد من علماء التابعين الوافدين من الأقطار الإسلامية الأخرى.

منهم: نافع[4] مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

فقاموا بنشر علوم الصحابة (رضوان الله عليهم) في مصر، ونقلها إلى من بعدهم من الأجيال اللاحقة.

وقد اهتم هؤلاء بتعليم القرآن الكريم، والسنّة النبوية الشريفة ورواية التاريخ.

وتتابع هذا النشاط العلمي بظهور طبقة الفقهاء المستنبطين

---

(١) هو أبو عبد الله عبد الرحمٰن بن حجيرة الخولاني، المصري، قاضي مصر روى عن ابن مسعود وأبي ذر، وأبي هريرة (رضي الله عنهم) توفي (٨٣) انظر: تهذيب التهذيب، ٦/١٦٠؛ حسن المحاضرة، ١/١١٨.

(٢) تفقّه على عقبة بن عامر رضي الله عنه، وقال أبو يونس: كان مفتي أهل مصر في زمنه وكان عبد العزيز بن مروان يحضره فيجلسه للفتيا، تفقّه عليه كثيرون من أهل مصر. توفي سنة (٩٠ هـ).
انظر: طبقات الفقهاء، ص ٧٨؛ حسن المحاضرة، ١/١١٨.

(٣) هو أبو عبد الله عبد الرحمٰن بن عسيلة الصنابحي، من حمير، كان ثقة قليل الحديث. مات بين السبعين إلى الثمانين.
انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ٧٧. العسقلاني: تهذيب التهذيب، ٦/٢٢٩.

(٤) هو فقيه أهل المدينة، وفضله معروف، وقد بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن، توفي سنة (١١٠ هـ).
انظر: حسن المحاضرة، ١/١١٩.

للأحكام من المصادر الأصلية: الكتاب والسنّة، وأخذ هذا الاتجاه في الظهور منذ يزيد بن أبي حبيب[1]، ونحا نحوه تلاميذه، منهم: حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي[2]، والفقيه المجتهد الذي انتهى إليه علم هؤلاء:

الليث بن سعد المصري[3].

يمثل هؤلاء دور الفقهاء المستنبطين في هذه المرحلة خير تمثيل.

نشط المصريون في هذا العهد بطلب العلم فرحل بعض منهم إلى المدينة المنورة، للتفقه على الإمام مالك بن أنس[4].

---

(١) هو: أبو رجاء، يزيد بن أبي حبيب سويد الأزدي بالولاء، لقي من الصحابة عبد الله بن جزء وروى عن سالم ونافع وعكرمة وآخرين، كان فقيه مصر وشيخها ومفتيها، وكان ثقة كثير الحديث، توفي (١٢٨ هـ).
انظر: العسقلاني: تهذيب التهذيب (الهند: العثمانية، ١٣٢٦ هـ)، ٣١٨/١١؛ حسن المحاضرة، ١١٩/١.

(٢) هو: أبو زرعة حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، أحد الزهاد العباد عرض عليه قضاء مصر فأبى، وتوفي سنة (١٥٨ هـ).
انظر: تهذيب التهذيب، ٦٩/٣؛ حسن المحاضرة، ١٢٠/١.

(٣) هو: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي، المصري، وهو من طبقة الأئمة المجتهدين، قال الشافعي: «الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به»، كان ثقة كثير الحديث، وكان قد استقل بالفتوى في زمانه بمصر، وكان سرياً سخياً نبيلاً، وفضائله معروفة توفي سنة (١٧٥ هـ).
انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ٧٨؛ تهذيب التهذيب، ٤٥٩/٨؛ حسن المحاضرة، ١٢٠/١.

(٤) هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي إمام دار الهجرة =

أمثال: عثمان بن الحكم الجذامي[1]، وعبد الله بن وهب[2]، وعبد الرحمٰن ابن القاسم[3]، وأشهب بن عبد العزيز[4]، رحمهم الله تعالى.

فنشروا مذهب الإمام مالك بعد عودتهم إلى موطنهم (مصر)، فكانت نتيجة هذا سعة انتشار مذهب مالك في مصر حينذاك.

كان لمذهب الإمام مالك المقام الأول في مصر حتى قدمها الإمام محمد بن إدريس الشافعي[5] سنة (١٩٩ هـ) فاجتذب

= (٩٣ ـ ١٧٩ هـ) صاحب المذهب، أطبقت شهرته الدنيا، ومناقبه معروفة مشهورة، ولقد أفرد الكثير في ترجمته كتباً مستقلة.

انظر: طبقات الفقهاء، ص ٦٧، ٦٨.

(١) روى عن مالك وابن جريج، ومات سنة (١٦٣ هـ). انظر: حسن المحاضرة ١/١٢١.

(٢) هو: أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري مولاهم (١٢٥ ـ ١٩٧ هـ) صحب مالكاً عشرين سنة. قال ابن عدي: «كان من أجلّة العلماء وثقاتهم»، وكان الإمام مالك يكتب إليه: إلى أبي محمد المفتي.

انظر: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص ١٥٠؛ حسن المحاضرة، ١/١٢١.

(٣) هو أبو عبد الله عبد الرحمٰن بن القاسم بن خالد العتقي (١٣٢ ـ ١٩١ هـ) جمع بين الزهد والعلم، تفقّه بمالك ونظرائه، وهو راوي المسائل عن مالك. انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٥٠؛ حسن المحاضرة، ١/١٢١.

(٤) وهو: أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز العامري، (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ) تفقّه بمالك وبالمدنيين والمصريين، قال الشافعي: «ما رأيت أفقه من أشهب» انتهت إليه الرياسة بمصر بعد ابن القاسم.

انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٥٠؛ حسن المحاضرة، ١/١٢٢.

(٥) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي القرشي =

بفصاحته وبلاغته، وعلمه الواسع الكثيرَ من طلبة العلم، فنافس المذهب الشافعي بعد مدة وجيزة المذهب المالكي، وما أن انتهى القرن الثاني الهجري، حتى كانت مصر مركزاً مهماً من مراكز العلم، ومقراً لأئمة العلم والفقه.

أصبحت مصر بعلمائها وفقهائها مركزاً علمياً يقصده العلماء وطلاب العلم، فلا عجب أن يتحدث التاريخ عن أبرز الشخصيات العلمية الذين جمعتهم الرحلة إليها أمثال الإمام محمد بن جرير الطبري[1]، ومحمد بن نصر المروزي[2]، ومحمد بن المنذر[3].

= المطلبي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) وهو أحد الأئمة المجتهدين المتبوعين الذين ذاع صيتهم وشهرتهم في الآفاق، ولقد أفرد الكثير من المؤلفين في ترجمته وبيان فضله كتباً تحتوي على مجلّدات، منها: مناقب الشافعي للبيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، (القاهرة: دار التراث ط ١، ١٣٩١ هـ)، وغيره من المؤلفات قديماً وحديثاً.

انظر: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص ٧١ - ٧٣؛ حسن المحاضرة ١/١٢١، ١٢٢.

(١) هو الإمام أبوجعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، صاحب التفسير والتاريخ، وأحد أصحاب المذاهب المندرسة، توفي (٣١٠ هـ). (تأتي ترجمته بالتفصيل). انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٣.

(٢) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، أحد أئمة الفقهاء وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وله تصانيف جليلة، وكان رأساً في الحديث، ورأساً في الفقه، ورأساً في العبادة، توفي سنة (٢٩٤ هـ) وستأتي الترجمة.

انظر: حسن المحاضرة، ١/١٢٤، ١٢٥.

(٣) هو الإمام محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، توفي (٣١٨ هـ)، وتأتي ترجمته.

كما وفد إليها الإمام البخاري[1]، ومسلم[2] والنسائي[3] رحمهم الله تعالى، وغيرهم من أصحاب الحديث.

وقد كان للطحاوي مشاركة لبعضهم في شيوخهم، ومعاصرتهم شاباً وكهلاً وشيخاً.

وفي هذه المدة اشتهر عدد من علماء مصر بعدد من العلوم:

فممن اشتهر في الحديث والفقه:

- الربيع بن سليمان المرادي المتوفى سنة (٢٧٠ هـ) صاحب الشافعي وراوي كتب الأمهات عنه[4].

روى عنه أصحاب السنن الأربعة والطحاوي وغيرهم.

- القاضي بكار بن قتيبة (أبو بكر) (م ٢٧٠ هـ).

قاضي الديار المصرية، كان إماماً في الفقه والحديث،

---

(١) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، الجعفي، مولاهم، البخاري، صاحب الصحيح والتصانيف، إمام الحفّاظ، وشيخ الإسلام (١٩٤ - ٢٥٦ هـ).
انظر: تذكرة الحفّاظ، ٢/٥٥٥.

(٢) هو مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري، الإمام الحافظ حجة الإسلام، صاحب الصحيح والتصانيف (٢٠٤ - ٢٦١ هـ).
انظر: تذكرة الحفّاظ، ٢/٥٨٨.

(٣) هو أحمد بن شعيب بن علي النسائي، صاحب السنن، كان إماماً في الحديث، ثقةً ثبتاً حافظاً فقيهاً، توفي (٣٠٣ هـ).
انظر: وفيات الأعيان، ١/٧٧.

(٤) انظر: حسن المحاضرة، ١/١٤٦، ١٦٧، وستأتي ترجمته في الفقهاء المعاصرين للطحاوي.

وأخباره مشهورة في العدل والنزاهة والورع، وهو من أكثر من استفاد منه الطحاوي[1].

وممن اشتهر في علم التاريخ:

- ابن عبد الحكم: عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبد الحكم (م ٢٥٧ هـ). وهو أول مؤرخي مصر الإسلامية[2].
- ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى (٢٨١ - ٣٤٧ هـ).

وقد عني ابن يونس بتاريخ مصر، وجمع أحوال الناس فيها في تاريخين واشتهر بين المصريين بذلك، «وهو إمام في هذا الشأن، متيقظ حافظ مكثر خبير بأيام الناس وتواريخهم»[3].

- الكندي، محمد بن يوسف (٢٨٣ - ٣٥٠ هـ).

كان من أعلم الناس بتاريخ مصر وأهلها وأعمالها وثغورها[4].

- وجاء بعدهم ابن زولاق، الحسن بن إبراهيم الليثي (٣٨٧ هـ). والذي عني بتاريخ مصر، وقضاتها، وخططها بخاصة[5].

وعن طريقه وصل إلينا الكثير من أخبار الإمام الطحاوي، كما سيأتي.

---

(١) انظر: حسن المحاضرة، ١/١٩٧. وستأتي ترجمته.
(٢) انظر: حسن المحاضرة، ١/٢٣٨.
(٣) انظر: حسن المحاضرة، ١/١٤٧، ٣٣٨؛ ظهر الإسلام، ١/١٦٥.
(٤) انظر: حسن المحاضرة، ١/٢٣٨؛ ظهر الإسلام، ١/١٦٦.
(٥) انظر: حسن المحاضرة، ١/٢٣٨؛ ظهر الإسلام، ١/١٦٦.

وفي علم النحو واللغة:

- ابن ولاد، أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (٢٣٢ هـ).

كان شيخ الديار المصرية في العربية، وله كتاب الانتصار لسيبويه[١].

- أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري (٣٣٨ هـ).

كان ينَظَّر بابن الأنباري، ونفطويه، ببلده، وله تصانيف كثيرة: تفسير القرآن، والناسخ والمنسوخ، وشرح أبيات سيبويه وغيرها[٢].

وأما الشعراء والأدباء:

فهم كثيرون، نقل عن بعض القضاة: أنه رأى كتاباً لا يقل حجمه عن اثني عشرة كراسة، يحوي فهرسة شعراء ميدان ابن طولون[٣].

ونقل السيوطي في (ذكر من كان بمصر من الشعراء والأدباء) أسماء أشهرهم، وطرفاً من شعرهم[٤].

---

(١) انظر: حسن المحاضرة، ٢٢٨/١.
(٢) انظر: حسن المحاضرة، ٢٢٨/١.
(٣) انظر: تاريخ الإسلام، ٣٣٦/٣؛ ظهر الإسلام، ١٦٩/١، ١٧٠.
(٤) انظر: حسن المحاضرة، ٢٣٩/١ ـ ٢٤٩.

كما ظهرت حركة فلسفية[1]، ولكن في دائرة ضيقة بالنسبة لدائرة علوم الدين واللغة واشتهر بها عدد من المسلمين والنصارى[2]، ذكرهم السيوطي في حسن المحاضرة، كما عرف عن بعض من الصوفيين الاشتغال بهذه العلوم أيضاً[3].

فتح الطحاوي عينيه وقد كسبت مصر شهرة علمية واسعة، بما تخرج فيها من علماء وفقهاء مرموقين.

وكان طلاب العلم من أقطار العالم الإسلامي يفدون إليها للأخذ من علمائها، وفقهائها، كما وفد إليها العلماء لنشر علومهم، وأخذ ما ليس عندهم.

كان جامع عمرو بن العاص (رضي الله عنه) في الفسطاط، وجامع أحمد بن طولون، مركزي الإشعاع العلمي في هذه البلاد.

علوم الحديث في مصر في عصر الطحاوي:

ويمكننا أن نمثل عن التصنيف في الحديث في مصر قبل عصر الطحاوي، بما كان لعبد الله بن لَهيعة (١٧٤ هـ) من كتب كثيرة احترقت[4]، وكان لعبد الله بن وَهْب القرشي المصري

---

(١) العلوم الفلسفية، تعني في ذلك العصر: الطب، والنجوم، والإلّهيات وما إليها.

(٢) انظر: حسن المحاضرة، ١/٢٣٢ وما بعدها.

(٣) انظر المصدر نفسه؛ ظهر الإسلام، ١/١٧٣ وما بعدها.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب ٥/٣٧٦.

(الجامع في الحديث)[1]، وكان قبله لليث بن سعد مصنَّفٌ في الحديث[2].

وإذا أردنا أن نعرف حالة علم الحديث الشريف في عصر الطحاوي فيعد عصره من أزهى عصور السنة وأحفلها بخدمة الحديث، ففيه ازدهرت الرحلة في طلب الحديث، وفيه ظهر أفذاذ الرجال من حفَّاظ الحديث وأئمة الرواية، وفيه ظهرت الكتب الستة، وفيه اعتنى الأئمة بالكلام على الأسانيد والجرح والتعديل وتواريخ الرجال - ولم يكن العلماء في هذا العصر يدونون الأحاديث بالنقل من كتب أخرى، بل كان اعتمادهم على ما حفظوه عن مشايخ الحديث وعرفوا صحيحه من ضعيفه، فقد ظهرت في هذا العصر كثير من كتب السنة، ودوِّنت الأحاديث النبوية مستقلةً بعد أن كانت تكتب ومعها فتاوى الصحابة والتابعين.

فكتبت المصنفات والمسانيد، كمسند عبيد الله بن موسى (٢١٣ هـ)، ومسند الحميدي (٢١٩ هـ)، ومسند مسدَّد بن مُسَرْهَد (٢٢٨ هـ)، ومسند إسحاق بن راهويه (٢٣٧ هـ)، ومسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، والمسند الكبير لبقي بن مَخْلَد القرطبي (٢٧٦ هـ)، ومسند أبي بكر أحمد بن عمرو البزار البصري (٢٩٢ هـ)، ومسند أبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم البغدادي ثم الطرسوسي، (٢٧٣ هـ)، ومسند إسحاق بن منصور (٢٥١ هـ)، ومسند أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (٣٠٧ هـ)، ومسند أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم التميمي

(١) طبع بالمعهد العلمي الفرنسي في القاهرة سنة ١٩٤٨ م.
(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٥٣/٨.

الحنظلي (٣٢٧ هـ)، وغيرها من المسانيد كثير.

وقد ظهرت كذلك كتب الصحاح والسنن، كصحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وسنن سعيد بن منصور بن شعبة المروزي (٢٢٧ هـ)، وسنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الطائي أو الكلبي، الإسكاف (٢٧٣ هـ)، وغيرها من كتب الحديث الكثيرة التي ظهرت في هذا العصر.

وكما حظي متن الحديث بعناية هذا العصر، حظيَ سنده كذلك بمثل هذه العناية، وبخاصة علم الجرح والتعديل، فبعد أن كان هذا العلم روايات تُروى عن الأئمة، أصبح يدوَّن في كتب ويحفظ.

فكتبَ مثلاً يحيى بن معين في تاريخ الرجال، ومحمد بن سعد في الطبقات، وأحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال وفي الناسخ والمنسوخ، وكتب علي بن المديني في الطبقات وفي غيرها من علوم الحديث، ونبغ في ذلك حتى بلغت مؤلفاته المائتين[١]، وكتب خليفة بن خياط في الطبقات كذلك.

وكتب يحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي وغيرهم في الضعفاء.

وكتب ابن المديني والعجلي وابن حبان وغيرهم في الثقات.

وهكذا توسَّع العلماء في التأليف في أنواع علوم الحديث، حتى أصبح أمراً متبعاً لا ينفك عنه إمام في الحديث.

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة ١٢٧.

ولم تكن مصر بمنأى عن هذه النهضة العلمية، فقد ظهر فيها كثير من أئمة الحديث والرواية وصنفوا المصنفات والكتب، أمثال: أسد بن موسى (٢١٢ هـ) أول من كتب مسنداً في مصر، ونعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٧ هـ)، ومحمد بن عبد الله ابن سنجر (٢٦٠ هـ)، والخصيب بن ناصح، وشعيب بن يحيى بن السائب التجيبي أبو يحيى المصري (٢٩١ هـ)، وزكريا بن يحيى بن صالح القضاعي المصري القاضي (٢٤٢ هـ)، وعبد الغني بن رفاعة اللخمي المصري (٢٥٥ هـ)، وعيسى بن حماد بن مسلم التجيبي أبو موسى المصري (زغبة) (٢٤٨ هـ)، ويحيى بن سليمان ابن يحيى أبو سعيد الكوفي الجعفي، نزيل مصر، ويوسف بن عدي التيمي، وإبراهيم بن مرزوق بن دينار البصري، والحسين بن غليب الأزدي المصري، وعلي بن معبد بن نوح البغدادي ثم المصري، وغيرهم كثير كانوا أئمة في الحديث والرواية، وصنف كثير منهم المصنفات، في الحديث وعلومه[1].

وقد عاصر الطحاوي هؤلاء الأئمة وغيرهم، والتقى بكثير منهم، وأخذ عن كثير منهم حيث كان عمره حين مات أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سبعاً وعشرين سنة، وحين مات مسلم بن الحجاج اثنتين وثلاثين سنة، وحين مات أبو داود ستاً وأربعين سنة، وحين مات الترمذي خمسين سنة، وحين مات

---

(١) انظر: الرحلة في طلب الحديث، حسن المحاضرة ١/٢٨٤ - ٢٩٤، الرسالة المستطرفة، الحديث والمحدثون ٣١٦ - ٤٢٨، منهج النقد في علوم الحديث (٦١ - ٦٣)، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، السنة قبل التدوين ٣٣٩، الطحاوي وأثره في الحديث.

النسائي أربعاً وسبعين سنة، وحين مات ابن ماجه أربعاً وأربعين سنة، وحين مات أحمد اثنتي عشرة سنة.

ولا شك أنَّ هذه النهضة الكبرى في علوم الحديث، ونشأة الطحاوي وتعلمه في هذا الجو كان له أكبر الأثر في شخصيته العلمية في الحديث، مما جعل منه بحق إماماً في الحديث وعلومه[1].

الحالة الفقهية:

عاش الإمام الطحاوي في عصر ازدهار الفقه الإسلامي وتطوره.

وهو ما يعرف (بدور النهضة الفقهية، وتأسيس المذاهب، وتدوين الحديث والفقه) أو ما يسمى (بعصر التدوين والأئمة المجتهدين)[2].

---

(١) مقدمة تحقيق (مشكل الآثار) ص ١٥ ـ ١٧. للأخ الدكتور محمد طاهر نور ولي، رسالة دكتوراة بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤١٠ هـ).

(٢) اختلف الباحثون في تقسيم أدوار التشريع والفقه الإسلامي، بحسب اختلافهم في مراعاة بعض الجوانب دون بعض:

ذهب بعض من هؤلاء الباحثين إلى مراعاة النشأة، والتطور، والقوة، والضعف، في تاريخ الفكر الإسلامي، وجعلها على الأدوار الآتية:

الدور الأول: وهو عصر التشريع في عهد رسول الله ﷺ، وفي عهد الخلفاء الراشدين.

الدور الثاني: الدور التأسيسي للفقه، ويشمل العمل الفقهي في العصر الأموي، والكلام على مدرسة الحجاز، ومدرسة العراق، والمسمى (بطور الشباب).

=

. . . .

= **الدور الثالث**: دور النهضة الفقهية، وتأسيس المذاهب، وتدوين الحديث والفقه، والمسمى (بطور الكهولة) (عهد التدوين والأئمة المجتهدين) (عهد النمو والنضج التشريعي).

الدور الرابع: دور التقليد وسد باب الاجتهاد بعد أن استقرت المذاهب، (المسمى بطور الهرم) (عهد التقليد والجمود والوقوف).

الدور الخامس: دور اليقظة الفقهية وحركة الإصلاح الديني في الوقت الحاضر لفتح باب الاجتهاد.

وقد أغفل هذا الدور أكثر الباحثين باعتباره امتداداً للسابق.

وذهب آخرون في تقسيمهم إلى مراعاة الأحداث السياسية والاجتماعية التي كان لها أثر في الفقه الإسلامي:

١ ـ **عهد التشريع**: من البعثة إلى وفاة الرسول ﷺ سنة (١١ هـ).

٢ ـ **الدور الفقهي الأول**: الفقه في عصر الخلفاء الراشدين (١١ ـ ٤٠ هـ).

٣ ـ **الدور الفقهي الثاني**: الفقه في عهد صغار الصحابة وكبار التابعين إلى أوائل القرن الثاني الهجري.

٤ ـ **الدور الفقهي الثالث**: الفقه من أوائل القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع.

٥ ـ **الدور الفقهي الرابع**: الفقه من منتصف الرابع إلى سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ.

٦ ـ **الدور الفقهي الخامس**: من سقوط بغداد إلى الوقت الحاضر.

انظر: الحجوي، محمد الفاسي: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٣٩٧ هـ)، الجزء الأول والثاني؛ القطان، مناع: التشريع والفقه الإسلامي تاريخاً ومنهجاً، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ).

خلاف: عبد الوهاب: خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي، (كويت: دار القلم) ص ٨؛ الخضري، محمد بك، تاريخ التشريع الإسلامي، (القاهرة: المكتبة التجارية، ط ٩، ١٣٩٠ هـ)، ص ٥، ٦.

في هذا العصر تم تكوين المذاهب الفقهية، بأصولها وفروعها وطرقها المتميزة في استنباط الأحكام التفصيلية من أدلتها الشرعية.

وَجَدَّ لكل مذهب مؤيدون ومنتصرون له، وذابون عنه من الفقهاء والعلماء، حتى أصبح لكل مذهب مدرسة خاصة.

فأخذت هذه المذاهب تروى من قبل أصحاب الأئمة المجتهدين وتلامذتهم وتدون لتجمع في الكتب، وبذلك دونت أقوال الأئمة كل على حدة.

وأجمع الناس على التمذهب والفتيا بمذهبٍ لواحد من الأئمة المجتهدين، واتباع قوله والأخذ به والتفقه على مذهبه على خلاف ما كان عليه الناس في المائة الأولى والثانية كما وضح ذلك الإمام الدهلوي[1] بقوله: «كان الناس قبل هذا العصر في المائة الأولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه، بل

---

(١) هو أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي قطب الدين، وشهرته التي اشتهر بها (شاه ولي الله) (١١١٤ - ١١٧٦ هـ) أخذ العلوم الشرعية وآلاتها على والده، وغيره من العلماء، ورحل في الطلب، فاجتهد في التعليم والتربية، والتأليف، فنفع الله به كثيراً في البلاد الهندية، ومؤلفاته تربو على المائة بين كتاب ورسالة بالعربية والفارسية.
منها بالعربية: (المصفى شرح الموطأ)، (المسوى سر الموطأ).
وأشهر كتبه بالعربية (حجة الله البالغة).
انظر: مقدمة حجة الله البالغة لمحققه (السيد سابق) القاهرة: دار الكتب الحديثة.
نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر للشيخ عبد الحي بن فخر الدين الحسني.

كان الناس على درجتين: العلماء، والعامة، فكان العامة إذا نزلت بهم نازلة نادرة استفتوا فيها أي مفت وجدوا من غير تعيين مذهب، أو التزام مفت واحد...»[1].

ابتدأ هذا الدور أول القرن الثاني الهجري، وانتهى في أواسط القرن الرابع الهجري.

وقد نشطت فيه حركة الكتابة والتدوين، فدونت السنة، وفتاوى المفتين من الصحابة والتابعين وتابعيهم (رضي الله تعالى عنهم).

وفيه ألفت موسوعات في تفسير القرآن الكريم، وفقه الأئمة المجتهدين وأصول الفقه[2].

كما برزت فيه مواهب عدد كبير من الفقهاء والمجتهدين، نبغوا في استخراج المسائل الفقهية الفرعية الكثيرة، وتقعيد القواعد الفقهية والأصولية، من مصادرها الأصلية الكلية، مما كان له أثر خالد في استنباط الأحكام لما يقع ويستجد وقوعه في المستقبل[3].

يعد هذا العصر، العصر الذهبي للفقه الإسلامي، من حيث النضج والكمال والاستقرار، قدم هذا الدور ثروة فقهية: أغنت

---

(١) الدهلوي: الإنصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية، القاهرة: المكتبة السلفية، ص ٤٠، ٤١.

(٢) انظر: خلاصة التشريع، ص ٥٧، ٥٨.

(٣) انظر: الفكر السامي، ٢/ ق ٣ (١ - ١٥٠).

الدولة الإسلامية بالأحكام على سعة أرجائها واختلاف شؤونها وتعدد مصالحها.

كما زخر هذا العصر بأعلام الفقه الإسلامي، وبعض الأئمة المجتهدين[1] كان للإمام الطحاوي منه شرف المعاصرة والتلقي من هؤلاء الأئمة الكبار.

منهـم:

١ ـ الإمام إسحاق بن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر التميمي الحنظلي المروزي، أبو محمد، أو أبو يعقوب الملقب بابن راهويه.

أحد أئمة الدين وأعلام المسلمين، الجامع بين التقوى والفقه والحديث، والحفظ والصدق والورع والزهد.

روى عن أهل الأمصار، وروى عنه أئمة الحديث مثل الشيخين، وغيرهما خلق كثير. وقال عنه الإمام أحمد: «لا أعلم لإسحاق نظيراً عندنا من أئمة المسلمين» توفي بنيسابور سنة (٢٣٨ هـ)، وقيل (٢٤٣ هـ)[2].

٢ ـ الإمام أبو ثور: إبراهيم بن خالد بن اليماني الكلبي البغدادي.

الإمام الجليل الجامع بين علمي الحديث والفقه، أحد الأئمة المجتهدين، والعلماء البارعين، متفق على إمامته وجلالته وتوثيقه وبراعته.

---

(١) انظر: خلاصة التشريع، ص ٥٨.

(٢) انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ٩٤؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان ١/١٩٩، ٢٠٠.

قال فيه أحمد بن حنبل: «أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة».
توفي سنة (٢٤٠ هـ) وقيل (٢٤٦ هـ)[١].

٣ ـ الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل العدناني الشيباني المروزي البغدادي.

الإمام الجليل المنفرد في زمانه بغاية الورع والزهادة، والمبرز على أقرانه بحفظ السنّة النبوية والذب عنها، وجمع شتاتها، وأحد الأئمة المتبوعين الذين ذاع صيتهم الآفاق، له رحلات في طلب الحديث إلى مراكز العلم آنذاك، وروى عنه خلق كثير من أئمة العلم، وامتحن في القول بخلق القرآن الكريم، ومناقبه معروفة ومشهورة، وقد أفردت ترجمته ومناقبه بالتصنيف قديماً وحديثاً، قال عنه الشافعي: «خرجت من بغداد، وما خلفت فيها أفقه ولا أورع ولا أزهد ولا أعلم من ابن حنبل». توفي ببغداد سنة (٢٤١ هـ)[٢].

٤ ـ الإمام الظاهري: أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني المشهور (بداود الظاهري)؛ لتمسكه بظاهر الكتاب والسنّة، كان ورعاً ناسكاً زاهداً، وكان من أكثر الناس تعصباً للشافعي، وقد صنّف في مناقبه، ثم انتحل لنفسه مذهباً خاصاً

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٢؛ وفيات الأعيان، ١/ ٢٦.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩١؛ وفيات الأعيان، ١/ ٦٣ ـ ٦٥.
ومِمن أفرد له بالتأليف الإمام أبو الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي (٥٩٧ هـ): (مناقب الإمام أحمد بن حنبل) القاهرة: مكتبة الخانجي؛ وحديثاً: الشيخ محمد أبو زهرة: (ابن حنبل، حياته وآراؤه الفقهية) القاهرة: (دار الفكر العربي).

نهج فيه اتباع الظاهر، ونفى القياس، فجعل أصول الأحكام: الكتاب والسنّة، والإجماع فقط. ولم يُجوّز القياس والاجتهاد في الأحكام، توفي ببغداد (٢٧٠ هـ)[١].

٥ ـ الإمام الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري.

أحد الأعلام، وصاحب التصانيف المشهورة، تفقّه في أول أمره بمذهب الشافعي، وكذلك أخذ فقه مالك، وفقه العراقيين. ثم اتسع علمه وأداه اجتهاده إلى ما اختاره في كتبه الفقهية، واستمر مذهبه معمولاً به إلى أن انقرض أتباعه في منتصف القرن الخامس الهجري. ويعد الطبري آخر المجتهدين ومن أصحاب المذاهب المندثرة، توفي سنة (٣١٠ هـ)[٢].

كما عاصر الطحاوي مجموعة كبيرة من كبار أوائل فقهاء المذاهب الأربعة الذين كان لهم دور كبير في تطوير مذاهبهم، وتهذيبها وتنقيحها وتبويب المسائل، والتخريج عليها والاستدلال لها، والانتصار لقول الإمام بالتأليف والمناظرة:

فمن الحنفية:

ـ هلال بن يحيى بن مسلم الرأي البصري.

أحد الذين رووا عن محمد بن الحسن كتبه، وأخذ عن أبي

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٢؛ وفيات الأعيان، ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٧.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٣؛ وفيات الأعيان، ٤/١٩١، ١٩٢؛ حسن المحاضرة ١/١٢٥؛ وقام الدكتور عبد العزيز الخَلاّف بجمع قسم العبادات من فقه الإمام الطبري لنيل درجة الدكتوراه (بجامعة أم القرى).

يوسف وزفر. له كتاب في الشروط وأحكام الوقف. توفي سنة (٢٤٥ هـ)[١].

- محمد بن مقاتل الرازي:

كان تلميذاً لمحمد بن الحسن، روى عن وكيع وغيره، وروى عنه البخاري وغيره، وكان فقيهاً ذا ملكة، توفي سنة (٢٤٨ هـ)[٢].

- أبو عبد الله محمد بن شجاع (ابن الثلجي):

كان تلميذاً للحسن بن زياد، وكان ورعاً مرموق المكانة لدى الحنفية فقيه أهل العراق في وقته. توفي سنة (٢٦٦ هـ)[٣].

- أبو بكر أحمد بن عمر الشيباني الخصاف:

كان مقدماً لدى الخليفة في عهده، وله كتاب الحيل والأوقاف والشروط توفي سنة (٢٦١ هـ)[٤].

- أبو بكرة بكار بن قتيبة بن أسد الثقفي:

ولي قضاء مصر سنة (٢٤٦ هـ)، وكان من أفقه أهل زمانه في المذهب ويعد بكار من أهم الشخصيات المؤثرة في الطحاوي،

---

(١) انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ١٣٩؛ القرشي: الجواهر المضية ٥٧٢/٣، ٥٧٣؛ الفوائد البهية، ص ٢٢٣.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٣٩؛ الجواهر المضية، ٢٧٢/٣؛ الفوائد البهية، ص ٢٠١.

(٣) انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ١٤٠؛ الجواهر المضية، ١٧٣/٣؛ الفوائد البهية، ص ١٧١.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٤٠؛ الجواهر المضية، ٢٣٠/١؛ الفوائد البهية ص ٢٩، ٣٠.

كما سيأتي ذكره في (شيوخه). توفي سنة (٢٧٠ هـ)[١].

- أبو جعفر أحمد بن أبي عمران:

تفقّه بمحمد بن سماعة، وتولى قضاء مصر، وأخذ عنه الطحاوي واستفاد منه كثيراً كما سيأتي ذكره في (شيوخه)، توفي سنة (٢٨٠ هـ)[٢].

- أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز البصري (القاضي):

ولي القضاء بالشام والكوفة، ويعد من أكثر من استفاد منه الطحاوي، كما سيأتي في (شيوخه)، وله كتاب: (المحاضرة، والسجلات، وآداب القاضي، والفرائض)، توفي سنة (٢٩٢ هـ)[٣].

- أبو سعيد أحمد بن الحسين البردعي:

أحد الفقهاء الكبار، والمتقدمين من مشايخ بغداد، وله مناظرات مع داود الظاهري، قتل سنة (٣١٧ هـ)[٤].

- أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي (الشهير بالحاكم الشهيد):

روى عن أحمد بن حنبل ومعاصريه، وتولى القضاء ببخارى، والوزارة بخراسان، وله الكتاب المعروف (الكافي في الفقه)

---

(١) انظر: الجواهر المضية، ١/٤٥٨ ـ ٤٦١؛ الفوائد البهية، ص ٥٥.

(٢) انظر: الجواهر المضية، ١/٣٣٧، ٣٣٨؛ الفوائد البهية، ص ١٤.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٤١؛ الجواهر المضية، ٢/٢٦٦ ـ ٢٦٨؛ الفوائد البهية، ص ٨٦.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٤١؛ الجواهر المضية، ١/١٦٣؛ الفوائد البهية ص ١٩.

والـــذي شــرحـــه الســرخسي (في المبســـوط)، قتـل سنـــة (٣٣٤ هـ)[1].

ـ أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي:

انتهت إليـه رئاسـة الحنفية بـالعراق، ويعـد الكرخي من مجتهدي الطبقة الثالثة، وله: الأصول، والمختصر، وشرح على الجامع الصغير والكبير توفي سنة (٣٤٠ هـ)[2].

ومن فقهاء المالكية:

ـ أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي:

أحد الأعلام، راوي (الموطأ) عن مالك، انتهت إليه رئاسة العلم بالأندلس، وبسببه دخل المذهب المالكي إليها، توفي سنة (٢٣٤ هـ)[3].

ـ أبو مروان، عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي، القرطبي:

كان ذا علم واسع، انفرد بالرئاسة في العلم بعد يحيى بن يحيى وهو مؤلف (الواضحة) أحد الكتب الجامعة في المذهب

---

(١) انظر: الجواهر المضية، ٣/٣١٣ ـ ٣١٥؛ الفوائد البهية، ص ١٨٥.

(٢) انـظر: الشيرازي: طبقـات الفقهاء، ص ١٤٢؛ الجـواهـر المضيـة، ٢/٤٩٣، ٤٩٤؛ الفوائد البهية، ص ١٠٨، ١٠٩.

(٣) انـظر: القاضي عيـاض: ترتيب المـدارك وتقريب المسـالك (تحقيق د. أحمد بكير) (بيروت: مكتبة الحياة)، ١/٥٣٤ ـ ٥٤٧، (بيروت: دار الكتب العلمية، مصورة)؛ ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ص ٣٥٠، ٣٥١.

المالكي، دخل مصر واستفاد منه خلق كثير في شتى الفنون، توفي سنة (٢٣٨ هـ)[١].

- أبو سعيد سحنون عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي (المعروف بسحنون):

سمع من أكابر أصحاب مالك: ابن القاسم (١٩١ هـ)، وابن وهب في مصر (١٩٧ هـ)، وأشهب (٢٠٤ هـ). وكان ثقة حافظاً فقيهاً زاهداً، ولي القضاء بأفريقية، ولم يأخذ شيئاً على القضاء، وهو صاحب (المدونة) المعروفة توفي سنة (٢٤٠ هـ)[٢].

- أبو عمرو الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف:

سمع في مصر من أصحاب مالك، ودوّن ما سمعه عنهم ويبوّبه، وتفقّه بهم، روى عن كبار المحدثين وكذلك رووا عنه. تولى القضاء بمصر، فكان عدلاً محمود السيرة، وله كتاب فيما اتفق عليه رأي الثلاثة: (ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب)، توفي سنة (٢٥٠ هـ)[٣].

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة العتبي، القرطبي:

رحل إلى المشرق، وسمع إلى كثير من مشاهير العلماء، ثم عاد إلى الأندلس، فأصبح بها من كبار الفقهاء، وله كتاب (المستخرجة)، توفي سنة (٢٥٥ هـ)[٤].

---

(١) انظر: ترتيب المدارك، ٢/ ٣٠ ـ ٤٨؛ الديباج المذهب، ص ١٥٤.

(٢) انظر: ترتيب المدارك، ١/ ٥٨٥ ـ ٦٢٦؛ الديباج المذهب، ص ١٦٠ ـ ١٦٦.

(٣) انظر: ترتيب المدارك، ١/ ٥٦٩ ـ ٥٧٧؛ الديباج المذهب، ص ١٠٧.

(٤) انظر: ترتيب المدارك، ٢/ ١٤٤، ١٤٥؛ الديباج المذهب، ص ٢٣٨.

ـ أبو عبد الله، محمد بن سحنون عبد السلام بن سعيد التنوخي (القيرواني):

تعلم على والده، ورحل إلى الحرمين وأخذ من أكابر علمائها، وكان عالماً ذا مكانة رفيعة تفُوق مكانة والده، وألّف في فنون كثيرة، وألّف كتابه الكبير في مائة جزء، توفي سنة (٢٥٦ هـ)[١].

ـ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (مصري):

تفقّه على كبار أصحاب مالك في مصر، وصحب الشافعي وتتلمذ عليه وانتهت إليه رئاسة المالكية بمصر.

وله في أحكام القرآن، والوثائق والشروط، والرد على الشافعي وغيرها، توفي سنة (٢٦٨ هـ)[٢].

وغيرهم كثيرون من فقهاء المالكية الذين عاصرهم الطحاوي، وكان لهم الدور البارز في تطوير فقه مالك وتهذيبه ونشره بين الناس.

ومن فقهاء الشافعية:

ـ أبو حفص حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبي المصري:

روى عن الشافعي، وابن وهب، وروى عنه بعض أصحاب السنن.

---

(١) انظر: ترتيب المدارك، ٢/١٠٤ ـ ١١٨.

(٢) انظر: ترتيب المدارك، ٢/٦٢ ـ ٧٠؛ الديباج المذهب، ص ٢٣١، ٢٣٢.

صنف (المبسوط) و (المختصر). توفي سنة (٢٤٣ هـ)[1].

- أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي، البغدادي:

أشهرهم بانتياب مجلس الشافعي، وأحفظهم لمذهبه، وله تصانيف كثيرة في الأصول والفروع. توفي سنة (٢٤٥ هـ)[2].

- أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، البغدادي:

أخذ عن سفيان بن عيينة (١٩٦ هـ)، ووكيع بن الجراح (١٩٧ هـ)، ثم أخذ عن الشافعي وأصبح أثبت رواة القول القديم للشافعي، الذي كان يذهب إليه في العراق.

وروى عنه البخاري وأبو داود وغيرهما. وثقه غير واحد من المحدثين، توفي سنة (٢٦٠ هـ)[3].

- أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري:

كان زاهداً عالماً مجتهداً، وكان أشهر تلاميذ الشافعي وأخلص أتباعه فهو إمام الشافعية وأعرفهم بأقوال إمامهم، مؤلف الكتب التي عليها مدار مذهب الشافعي، وله اختيارات مخالفة للشافعي في بعض المسائل وهي قليلة، ولكن الشافعية يعدونه مجتهداً مطلقاً، ويجعلون اختياراته خارجة عن المذهب.

والمزني: من أوائل من أخذ عنهم الطحاوي العلمَ، وتفقّه عليهم - كما سيأتي ذلك مفصلاً في معرض الحديث عن حياته

---

(١) انظر: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص ٩٩؛ الحسيني، طبقات الشافعية، تحقيق عادل نويهض، (بيروت: دار الآفاق)، ص ٢٢.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٠٢؛ طبقات الشافعية، ص ٢٦.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٠٠، ١٠١؛ طبقات الشافعية، ص ٢٧.

وتحوله من المذهب الشافعي إلى الحنفي - توفي سنة (٢٥٤ هـ)[١].

- أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص الصدفي، المصري:

أحد الأعلام، روى عن الشافعي، وابن عيينة، وابن وهب، وطائفة. وروى عنه أصحاب السنن وغيرهم.

يعد يونس من مشايخ الطحاوي وأكثر من روى عنه الحديث، توفي سنة (٢٦٤ هـ)[٢].

- أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، المصري:

صاحب الإمام الشافعي وراوي كتب الأمهات عنه، وروى عنه أصحاب السنن وهو أثبت عند الشافعية من المزني في نقل أقوال الشافعي، وقد أثنى عليه الشافعي كثيراً، وهو آخر من روى عن الشافعي بمصر، توفي سنة (٢٧٠ هـ)[٣].

- أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي:

وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وله تصانيف جليلة، كان رأساً في الحديث، ورأساً في الفقه، ورأساً في العبادة قال بعضهم فيه: لم يكن للشافعية في وقته مثله.

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٧؛ الحسيني: طبقات الشافعية، ص ٢٠، ٢١، وانظر، ص ٨١ من هذه الرسالة.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٩؛ الحسيني: طبقات الشافعية، ص ٢٨.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٨؛ الحسيني: طبقات الشافعية، ص ٢٤.

وعنه أنه قال: مكثت في مصر مدة، أنفق فيها في كل سنة عشرين درهماً، توفي سنة (٢٩٤ هـ)[١].

- أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي:

يعد من كبار علماء الشافعية في عصره، حتى عدّه السبكي (٧٧١ هـ) مجدداً على رأس المائة، وتولى القضاء في شيراز، وبلغت كتبه أربعمائة مؤلف توفي سنة (٣٠٦ هـ)[٢].

- أبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري، ثم الإسفرائيني:

الحافظ صاحب المسند الصحيح المخرج على مسلم، كان محدثاً وفقيهاً عظيماً. رحل إلى مراكز العلم والثقافة، ودخل مصر وسمع من أعلامها وأثنى عليه العلماء، وهو الذي أظهر مذهب الشافعي بإسفراين، توفي سنة (٣١٦ هـ)[٣].

- أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر المنذري النيسابوري:

عاش في مكة المكرمة، وكان عالماً محدثاً فقيهاً، عده مؤلفو طبقات الشافعية من الشافعية، وعده بعضهم بأنه مجتهد مطلق، وله مؤلفات قيِّمة في الفقه وعلم الخلاف، وله كتاب في التفسير، وغير ذلك من المؤلفات المعتبرة، توفي سنة (٣١٨ هـ)[٤].

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٠٦، ١٠٨؛ حسن المحاضرة، ١/١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٠٨، ١٠٩؛ طبقات الشافعية، ص ٤١.

(٣) انظر: السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح الحلو والطناحي، (القاهرة، عيسى الحلبي، ط ١، ١٣٨٣ هـ)، ٣/٤٨٧؛ الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٣/٧٧٩، ٧٨٠؛ طبقات الحفاظ، ص ٣٢٧.

(٤) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٠٨؛ طبقات الشافعية، ص ٥٩.

- أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي:

تفقّه على ابن سريج وغيره، ويقال: إنه أعلم خلق الله بالأصول بعد الشافعي. وهو أول من صنّف من الشافعية في علم الشروط، وله كتاب في الأصول، وشرح للرسالة، توفي سنة (٣٣٠ هـ)[1].

هؤلاء الأعلام من فقهاء الشافعية الذين عاصروا الطحاوي، وغيرهم كثير ممن لا يتسع المجال لذكرهم.

ومن فقهاء الحنابلة[2]:

- أبو يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي الكوسج، يعد من أكابر فقهاء الحنابلة، رَحّال، واسع العلم، روى عن ابن عيينة (١٦١ هـ) وخلق وروى عنه الشيخان، وأصحاب السنن، وأخذ في بغداد على الإمام أحمد، ثم رحل إلى نيسابور، توفي سنة (٢٥١ هـ)[3].

- أبو بكر أحمد بن محمد بن هانيء، الطائي البغدادي الأثرم:

كان تلميذاً وراوية لأحمد بن حنبل، وروى عنه النسائي

---

(١) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١١١؛ طبقات الشافعية، ص ٦٣.

(٢) لم يكن لفقهاء الحنابلة أي ذكر أو نشاط في مصر، وإنما ذكرتهم تكملة للنشاط الفقهي في ذلك العصر، وتوضيحاً للحالة الفقهية العامة في العالم الإسلامي. قال السيوطي: «هم بالديار المصرية قليل جداً ولم أسمع بخبرهم فيها إلا في القرن السابع وما بعده». حسن المحاضرة ١/٢٠٥.

(٣) انظر: أبا يعلى القاضي: طبقات الحنابلة، (بيروت: دار المعرفة) ١/١١٣ - ١١٥، العليمي: المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد.

وغيره، يعد من الثقات. توفي سنة (٢٦١ هـ). وقيل غير ذلك[1].

- أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل:

تفقّه على أبيه وغيره من المشاهير آنذاك، وتولى تدريس الفقه ببغداد لمدة طويلة، كما تولى القضاء في طرطوس وأصبهان، توفي سنة (٢٦٦ هـ)[2].

- أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحَرْبي:

إمام في العلم، حافظ للحديث، وهو ممن نقل فقه الإمام أحمد، وله مصنفات كثيرة. توفي سنة (٢٨٥ هـ)[3].

- أبو عبد الرحمٰن عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني البغدادي:

درس على أبيه، وسمع منه المسند والتفسير، وإلى والده الإمام يرجع الفضل في معرفته الفقه، والحديث، وهو ثقة، تولى القضاء بخراسان وتوفي سنة (٢٩٠ هـ)[4].

- أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلّال البغدادي:

أخذ الفقه على أكثر تلاميذ الإمام، ورحل في الطلب، وجمع فيه (مسائل ابن حنبل) وسمعها من الرواة المجازين بذلك، وله

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة، ١/٦٦ - ٧٤؛ المنهج الأحمد، ١/٢١٨ - ٢٢٠.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة، ١/١٧٣ - ١٧٦؛ المنهج الأحمد، ١/٢٣١ - ٢٣٣.

(٣) انظر: طبقات الحنابلة، ١/٨٦ - ٩٣؛ المنهج الأحمد، ١/٢٨٣ - ٢٨٧.

(٤) انظر: طبقات الحنابلة، ١/١٨٠ - ١٨٨؛ المنهج الأحمد، ١/٢٩٤ - ٢٩٨.

مصنفات كثيرة في الفقه، توفي سنة (٣١١ هـ)[١].

- أبو القاسم، عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخِرَقي البغدادي:

أخذ الفقه على عبد الله وصالح ابني الإمام أحمد وغيرهما، كان فقيهاً شديد الورع، وله تخريجات في المذهب، وله مصنفات كثيرة، أشهرها (المختصر)، خرج إلى دمشق بعد أن ضاقت الحياة بالحنابلة في بغداد وتوفي فيها سنة (٣٣٤ هـ)[٢].

إن هذا العصر يعدُّ بحق العصر الذهبي للفقه والفقهاء.

عاصر الطحاوي خمسة من أئمة الاجتهاد المطلق الذين كانت لهم مذاهبهم الخاصة: إسحاق بن راهويه، وأبا ثور، وأحمد بن حنبل، وداود الظاهري، وأبا جعفر الطبري رحمة الله عليهم.

ونقل الطحاوي الكثير من أقوالهم في كتابه (اختلاف الفقهاء) مما لا يوجد في كتب غيره.

وبهذا يتَّضح أن الإمام الطحاوي قد عاصر وعايش أهم العصور التي ظهر فيها الأفذاذ من العلماء في كل فن من فنون العلم والمعرفة، وبخاصة في علوم الفقه والحديث.

وقد كان لهؤلاء الأئمة الأعلام الأثر الكبير والدور البارز في تكوين شخصية الطحاوي الحديثية والفقهية.

---

(١) انظر: طبقات الحنابلة، ٢/١٢ ـ ١٥؛ المنهج الأحمد، ٢/٨ ـ ١٠.

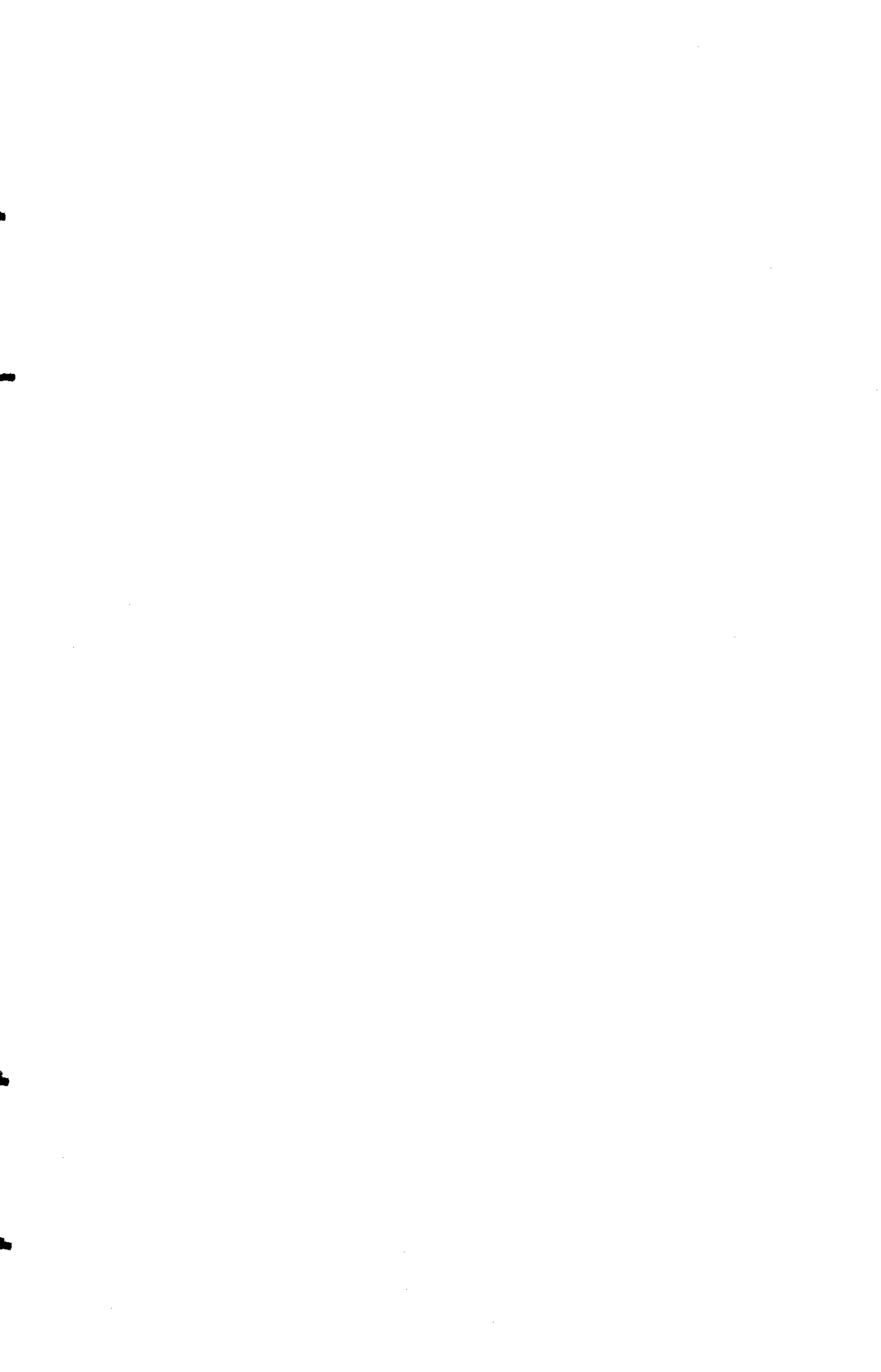
(٢) انظر: طبقات الحنابلة، ٢/٧٥ ـ ١١٨؛ المنهج الأحمد، ٢/٦١ ـ ٦٣.

لا غرو أن نرى ـ كما يأتي ـ من شخصية الطحاوي العلمية ما فاق به أقرانه، ومن شخصيته الخُلُقية ما امتاز به على معاصريه، إذ استفاد من علم أولئك الأفاضل في العلم، والورع، والزهد، والتقى. ونهل من منابعهم الصافية، وتهذب بآدابهم الفاضلة.

ويكفيه فخراً أنه عاش في القرون الفاضلة[1].

---

(١) أخرج البخاري عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. . .» الحديث.
البخاري: في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (رضي الله عنهم) (٣٦٥١).

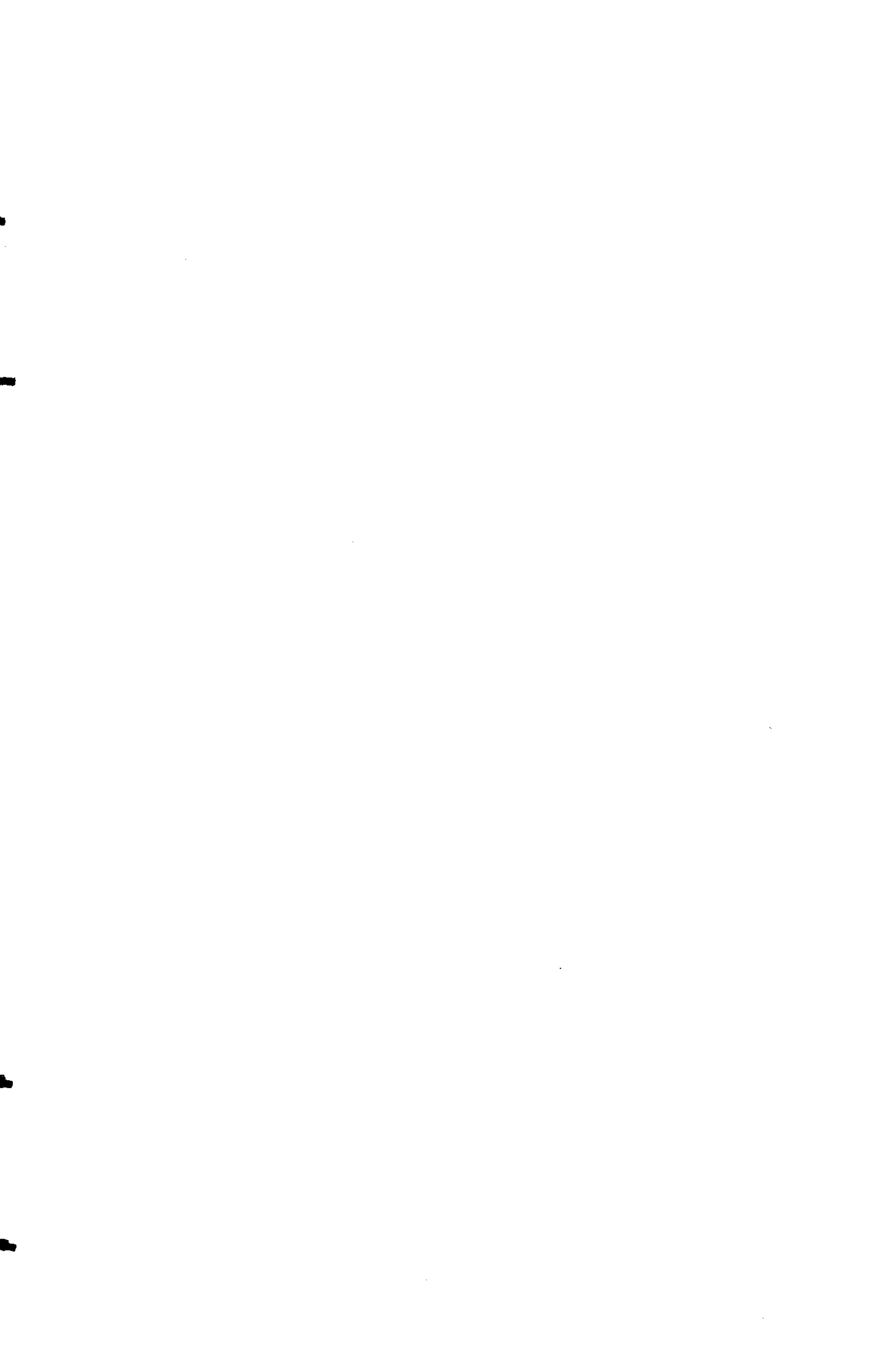


الفصل الثاني

حياة الإمام الطحاوي الذاتية

ويشتمل على :

- ذكر اسمه ونسبه .
- مولده .
- أسرته .
- نشأته .



اسمه ونسبه

هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جناب الأزدي الحجري المصري الطحاوي، أبو جعفر[1].

---

(١) انظر: القرشي، الجواهر المضية (القاهرة: عيسى الحلبي، ١٣٩٨ هـ) ٣٧١/١؛ ابن قطلوبغا: تاج التراجم، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦٢ م) ص ٨.

هذا وقد أورد أكثر أصحاب كتب التراجم نسب الطحاوي إلى جده سلامة وساق بعضهم إلى سلمة، وبعضهم إلى عبد الملك.

يكاد المترجمون يتفقون في سياق نسبه إلى جده عبد الملك بالأسماء المذكورة، لولا ظهور سقط لبعض الأسماء، وتقديم بعضها على البعض الآخر، وكذلك تحريفها في بعض المراجع، كما قدم ابن النديم (سلمة) على (سلامة) والسيوطي في حسن المحاضرة (مسلمة) بدلاً من (سلمة).

وكذلك (جناب): ذكر الكوثري، نقلاً عن (صلة تاريخ البخاري) (جواب) كما حرّفه طاش كبري زاده في مفتاح السعادة (حباب)، وانفرد ابن حجر في اللسان بتبديله (بحامد).

كما انفرد صاحب مفتاح السعادة بتحريف (الحجري) إلى (الحموي).

ولعل هذه الأخطاء في أسماء أجداد الطحاوي، لكثرة تكرار (حرف السين واللام والميم).

وكذلك تقارب الأحرف في الاسم الأخير (جناب).

أما نسبه[1] فهـو:

الأزدي، الحجري، المصري، الطحاوي.

ـ **فالأزدي**: (بفتح الهمزة وسكون الزاي) نسبة إلى أزد بن الغوث بـن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ، وأزد من أعظم القبائل العربية القحطانية، وأكثرها فروعاً، وتنقسم إلى أربعة أقسام، وقد تفرّق أبناء أزد وعرفوا باسم الموقع الذي نزل فيه كلّ.

ويقال للأزد التي ينتسب إليها أبو جعفر (أزد الحجر) تمييزاً لها من أزد شنوءة وغيرها.

ـ **الحجري**: (بسكون الجيم) نسبة إلى بطن من بطون قبيلة الأزد المعروفة:

«بطن من بني مزيقياء، من الأزد، من القحطانية» وهم: بنو الحجر بـن عمران بن عمرو بن عامر ماء السماء (مزيقياء).

وهذه هي (حجر الأزد) التي ينتسب إليها إمامنا الطحاوي. ويقال لها (حجر الأزد) تمييزاً لها عن (حجر حمير) و(حجر رعين)[2].

---

(١) اعتاد علماء الأنساب بعد ذكر اسم المترجم له وأبيه وأجداده أن ينسبوه إلى ما عرف به: فيبدأون بالعام ثم الخاص فالأخص: حيث يذكرون القبيلة ثم المتفرع منها، ثم البلد، ثم القرية التي ولد فيها.

(٢) انظر بالتفصيل هذه الأنساب في:
الأنساب، ١/ ١٨٠، ١٨١؛ اللباب في تهذيب الأنساب، ١/ ٤٦؛ الجواهر المضية، ١/ ٢٧٢؛ كحالة: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ)، ١/ ١٥، ١٦، ٢٤٤.

ـ **والمصري**: نسبة إلى ديار مصر، وهو مصري ولادة ومنشأ ووفاة.

كما أنه يقال له (الجيزي) لسكناه في الجيزة.

ـ **والطَحَاويُّ**: (بفتح الطاء والحاء المهملتين) نسبة إلى (طحا): قرية من صعيد مصر.

وقد حدَّد بعض المؤلفين في البلدان موقع (طحا) في مصر، التي ينتسب إليها أبو جعفر لئلا تشتبه بغيرها من القرى التي يطلق عليها اسم (طحا) ـ وفي بلاد مصر ثلاث قرى تسمى بـ (طحا) ـ فقال أبو الفداء (٧٣٢ هـ)[١] «ومن صعيد مصر (طحا) بقرب أسيوط، وهي قرية خرج منها الطحاوي الفقيه الحنفي المشهور»[٢].

وقال ياقوت (٦٢٦ هـ)[٣] محدداً موقع (طحا): «إنها كورة

---

(١) هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد (الملك المؤيد، عماد الدين) (٦٧٢ ـ ٧٣٢ هـ)، صاحب حماة، وكان متفنناً في العلوم، وله مؤلفات في أكثر الفنون.
انظر: النجوم الزاهرة، ٩/٢٩٢؛ شذرات الذهب، ٦/٩٨.

(٢) أبو الفداء: تقويم البلدان، (باريس: دار الطباعة السلطانية ١٨٤٠ م)، ص ١٠٥.

(٣) هو أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (شهاب الدين) (٥٧٤ ـ ٦٢٦ هـ) أديب، وعالم بتقويم البلدان، وله مؤلفات مشهورة في هذين الفنين.
انظر: وفيات الأعيان، ٦/١٢٧ وما بعدها؛ شذرات الذهب، ٥/١٢١.

بمصر شمالي الصعيد في غربي النيل وإليها ينسب أبو جعفر أحمد بن محمد . .»[1].

والبدر العيني (المصري) (٨٥٥ هـ)[2] يحدد بلدة طحا أكثر، ويقول: «والطحاوي نسبة إلى قرية تسمى (طحا) من أعمال الأشمونين بالصعيد الأدنى»، وفي تاج العروس: بأنها تعرف أيضاً (بأم عامودين) وإليها ينسب الطحاوي[3].

وهذا ما رجحه الدكتور عبد المجيد محمود ـ بعد دراسة مستفيضة عن موقع البلدة ـ بأن قرية (طحا) التي ينتسب إليها الطحاوي، والمعروفة الآن بـ (طحا الأعمدة) التي تتبع مركز (سمالوط) من مديرية (المنيا)[4].

---

(١) وذكر ياقوت بأن الطحاوي «ليس من نفس طحا وإنما هو من قرية قريبة منها يقال لها (طحطوط) فكره أن يقال له طحطوطي، فيظن أنه منسوب إلى الضراط». إلا أن الحموي لم يثبت هذا القول بدليل مؤيد وكذا لم يسند إلى غيره، ولم يذكره غيره، ومن ثم لا يعتمد عليه. الحموي: معجم البلدان، (بيروت: دار إحياء التراث) ٤/ ٢٢.

(٢) هو محمود بن أحمد بن موسى العينتابي المعروف بالعيني (بدر الدين أبو محمد) (٧٦٢ ـ ٨٥٥ هـ). قرأ وسمع ما لا يحصى من الكتب والتفاسير وبرع في الفقه والحديث والتاريخ وغيرها، ولي قضاء القضاة بالديار المصرية، وله شرح البخاري: (عمدة القارىء) كما له شرحان مطولان لمعاني الآثار للطحاوي، كما له تآليف في أكثر الفنون.

انظر: السخاوي: الضوء اللامع، ١٠/ ١٣١؛ شذرات الذهب، ٧/ ٢٨٦؛ الفوائد البهية، ص ٢٠٧؛ صالح معتوق: بدر الدين العيني وأثره في الحديث (بيروت: دار البشائر، ط ١، ١٤٠٧ هـ).

(٣) الزبيدي: تاج العروس (صورة من الطبعة المطبوعة) (المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ)، مادة (طحو).

(٤) انظر بالتفصيل: أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث، ص ٤٥ ـ ٥٢.

مولده

ولد أبو جعفر في قرية (طحا) باتفاق المؤرخين.

وكان مولده رحمه الله تعالى سنة (٢٣٩ هـ) على أصح الأقوال وأرجحها.

نقل القرشي[١] (٧٧٥ هـ) عن أبي سعيد بن يونس أنه قال: قال لي الطحاوي: (ولدت سنة تسع وثلاثين ومائتين)[٢].

---

(١) هو محيي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن محمد الحنفي (٦٩٦ ـ ٧٧٥ هـ) برع في الحديث والفقه، وله مؤلفات في تخريج الأحاديث والتراجم، كما ألّف كتاب (الحاوي في بيان آثار الطحاوي) حيث رَدّ فيه على زعم البيهقي بأن الطحاوي يضعف الأحاديث الصحيحة لأجل رأيه، وشرح كتاب (معاني الآثار).

انظر: العسقلاني: الدرر الكامنة، ٣/٦؛ تاج التراجم، ص ٣٧؛ الفوائد البهية، ص ٩٩؛ وبالتفصيل: مقدمة كتابه (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) لمحققه د. عبد الفتاح الحلو.

(٢) الجواهر المضية، ١/٢٧٣.

وذكر السمعاني[1] (٥٦٢ هـ) كذلك أنه «ولد سنة تسع وثلاثين ومائتين»[2].

وحدد ابن عساكر[3] (٥٧١ هـ) مولده بعبارة أدق فقال:

---

(١) هو عبد الكريم بن محمد بن المنصور التميمي، المروزي (تاج الدين أبو سعد) (٥٠٦ - ٥٦٢ هـ)، مؤرخ ونسابة، عرف بمؤلفه (الأنساب).
انظر: وفيات الأعيان، ٢٠٩/٣؛ شذرات الذهب، ٢٠٥/٤.

(٢) الأنساب، ٥٤/٩.
عزا بعض المؤرخين إلى السمعاني خطأ خلاف ما ذكره في كتابه:
فقد نقل عنه ابن خلكان: وكانت ولادته سنة ثمان وثلاثين ومائتين.
وقال أبو سعد السمعاني: ولد سنة تسع وعشرين ومائتين وهو الصحيح.
وكذلك نقل عنه ابن كثير، ونقل القرشي عن السمعاني أيضاً أنه ولد سنة (٢٢٧ هـ).
كما أن هناك روايات: بأنه ولد سنة (٢٣٨ هـ)، وقيل سنة (٢٣٧ هـ) وقيل (٢٣٠ هـ) وأكثر الأقوال بأنه ولد سنة (٢٢٩ هـ).
ولعل هذا الخطأ مصدره عدم التثبت والرجوع إلى المصدر الأصلي ثم إن أكثرها منسوبة إلى السمعاني وهو بريء مما نسبوه إليه كما مر.
وهناك تعليل آخر لهذا الخلاف الواقع في سنة مولده كما قال أبو زهرة (١٣٩٥ هـ): «لا يكاد الباحث الدارس يجد عالماً عظيماً قد عرف وقت ميلاده بطريق التعيين، ولكن يعرف وقت وفاته بالتعيين؛ لأنه ولد مغموراً ومات مشهوراً، فكان وقت الولادة غير معلوم على وجه التحقيق، ووقت الوفاة كان معلوماً».
ابن حزم حياته وعصره (مصر: مطبعة مخيمر)، ص ٢٢.
انظر: وفيات الأعيان، ٧٢/١؛ البداية والنهاية، ١٨٦/١١؛ الجواهر المضية، ٢٧٣/١؛ الحاوي، ص ٤، ٥؛ وراجع المراجع السابقة المذكورة في اسمه ونسبه.

(٣) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشافعي (٤٩٩ - ٥٧١ هـ) كان من كبار الحفّاظ المتقنين، وإمام المحدثين في =

«ذكر بعض أهل العلم أن مولد أبي جعفر ليلة الأحد لعشر ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة تسع وثلاثين ومائتين»[1].

وعليه جرى المؤرخون القدامى في تحديد سنة ولادته[2].

= وقته. ومن مؤلفاته: (تاريخ دمشق الكبير).

انظر: تذكرة الحفّاظ، ٤/١٣٢٨؛ السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ٧/٢١٥.

(١) تاريخ دمشق الكبير ح ٢/ ٨٩ ب. (مخطوط).

(٢) انظر: المنتظم، ٦/٢٥٠؛ معجم البلدان، ٤/٢٢؛ سير أعلام النبلاء، ١٥/٢٨؛ لسان الميزان، ١/٢٧٤؛ حسن المحاضرة، ١/١٤٧؛ تهذيب تاريخ ابن عساكر، ٢/٥٧؛ الحاوي، ص ٤.

أسرته

نشأ الطحاوي في أسرة معروفة بالعلم والتقى والصلاح. كما كانت ذات نفوذ ومنعة وقوة في صعيد مصر.

وهذا ما يثبته الكندي (٣٥٥ هـ) في تاريخه من أخبار جد الطحاوي وعمه حينما أراد الخليفة المأمون العباسي (١٩٨ - ٢١٨ هـ) أن يعهد بالبيعة بعده لـ (علي بن موسى بن جعفر[١] بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه) وسمّاه (الرضا) وأمر الولاة في أنحاء البلاد أن يأخذوا له البيعة.

ولم يرض بذلك (إبراهيم بن المهدي)[٢] وناهضه، وكتب إلى وجوه الجند بمصر بخلع المأمون وولي عهده، وبالوثوب

---

(١) هو علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم، يعد أفضل آل البيت في وقته، عهد إليه المأمون بالأمر بعده، وضرب الدراهم باسمه، وكتب إلى الآفاق بذلك توفي سنة (٢٠٣ هـ).

انظر: الأصبهاني، مقاتل الطالبين، تحقيق: السيد أحمد صقر (بيروت: دار المعرفة)، ص ٥٦١ وما بعدها؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ٣٠٧.

(٢) هو إبراهيم بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور العباسي الهاشمي أبو إسحاق (١٦٢ - ٢٢٤ هـ) دعا لنفسه بالخلافة أيام ولاية العهد (للرضا) =

(بالسري بن الحكم)[1] والي مصر حينذاك.

فممن قام في ذلك وخرج من ولاء الخليفة جد الطحاوي: (سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي) بالصعيد[2].

قال الكندي: «ولحق كل من كره بيعة علي بن موسى بـ (علي بن عبد العزيز الجروي)[3] لمنعته وشدة سلطانه، ثم أقبل (عبيد بن السري) إلى الفسطاط فعارضه (سلامة الطحاوي) (بطحا) واقتتلوا فانهزم (سلامة) وأسره (عبيد) فبعث به إلى الفسطاط، فأطلقه السري، فهرب سلامة إلى الجروي، وسار الجروي إلى الإسكندرية مسيرة الثاني، فحصر الأندلسيين بها، ثم اصطلحوا على فتح حصنها فدخلها سلامة الطحاوي، والجروي، ودعوا للجروي بها، ومضى (سلامة) منها (إلى

= وكان فصيحاً شاعراً، حاذقاً بصنعة الغناء، توفي بسر من رأى.

انظر: تاريخ بغداد، ٦/١٤٢؛ تاريخ الخلفاء، ص ٣٠٧ وما بعدها.

(١) السري بن الحكم بن يوسف، أمير من الولاة، دخل مصر أيام الرشيد ودعا المأمون إلى خلع الأمين، قام السري بالدعوة في مصر، فارتفع شأنه، وكان معروفاً بالفتك والدهاء والشجاعة، توفي سنة (٢٠٥ هـ).

انظر: الولاة والقضاة، ص ١٥١، ١٦١، ١٦٧ - ١٧٢؛ النجوم الزاهرة، ٢/١٧١.

(٢) انظر: الكندي: كتاب الولاة وكتاب القضاة، التهذيب: رفن كست (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، سنة ١٩٠٨ م)، ص ١٦٨؛ تاريخ الإسلام، ٢/٦٦.

(٣) هو: علي بن عبد العزيز بن الوزير بن ضابي الجروي، أحد القادة الشجعان بمصر، ووالي شرطتها أيام المطلب بن عبد الله الخزاعي، كانت له وقائع مع المطلب، والسري بن الحكم، مات سنة (٢٠٥ هـ).

انظر: الولاة والقضاة، ص ١٥١، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٢.

الصعيد) في جمع كثير من الجند فأخرج عمال السري ودعا إلى الجروي»[1].

«... وعقد السري لأخيه داود في ذي القعدة سنة ثلاث ومائتين على جيش إلى الصعيد، بعثه إلى (سلامة بن عبد الملك الطحاوي) فالتقوا فانهزم (سلامة) وأسر هو وابنه (إبراهيم) فبعث بهما إلى الفسطاط فقتلا يوم السبت لتسع عشرة خلت من المحرم سنة أربع ومائتين»[2].

هذه الرواية إن دلت على شيء فهي تظهر مدى مكانة جد الطحاوي (سلامة، وعمه) في المجتمع، إذ كانا من علية القوم، ووجوه الجند، ومن ثم يتبين أن الطحاوي منحدر من سلالة أسرة عريقة رفيعة، كانت تصنع هذه الأحداث، وتشغل بها الرأي العام، وتقلق الولاة.

وخليق بأفراد هذه الأسرة أن تكتسب الثقة والاستقلال والحرية في الفكر وإبداء الرأي.

والده (محمد بن سلامة) من أهل العلم والأدب والفضل، وهو ما تحدث به الطحاوي عن أبيه من أنه كان أديباً، له نظر وباع في الشعر والأدب، وقد كان يصحح بعض الأبيات، ويكمل بعضها الآخر، حينما كان يعرض عليه ابنه (أحمد) ذلك[3]. وتوفي عام (٢٦٤ هـ)[4].

---

(١) كتاب الولاة، ص ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٣) انظر: الطحاوي: مشكل الآثار، (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٣٣ هـ)، ١/١١١، ١١٢.

(٤) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٣.

وأما والدته فهي على الراجح: أخت المزني صاحب الإمام الشافعي (رحمهم الله تعالى).

وقد كانت معروفة: بالعلم والفقه والصلاح.

ذكرها السيوطي[1] (٩١١ هـ) في ضمن من كان بمصر من الفقهاء الشافعية وقال: «(أخت المزني): كانت تحضر مجلس الشافعي، ونقل عنها الرافعي (٦٢٤ هـ) في الزكاة، وذكرها ابن السبكي (٧٧١ هـ) والأسنوي (٧٧٢ هـ) في الطبقات»[2].

فغالب الاحتمال أنها هي أم (أبي جعفر الطحاوي)، حيث لم يذكر المؤرخون في تعريفها سوى شهرتها أنها (أخت المزني) ولم يذكروا لها اسماً، وإنما ذكروها بالتعريف: بأم الطحاوي أنها (أخت المزني) فقط.

وقد هيأ الله تعالى (للطفل الطحاوي) الأسرة الصالحة، والبيت الصالح، حيث ارتضع بلبن (عيسى بن إبراهيم بن عيسى بن مثرود المثرودي الغافقي)، (أبو موسى المصري)، (٢٦١ هـ). «وكان ثقة ثبتاً».

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد المصري، الشافعي (جلال الدين أبو الفضل) (٨٤٩ - ٩١١ هـ) الإمام الكبير، المسند المحقق المدقق صاحب المؤلفات النافعة، كان أعلم زمانه بعلم الحديث وفنونه، ومؤلفاته بلغت خمسة وعشرين وسبعمائة، بين مجلدات ورسائل، طبع منها نيف ومائتا كتاب.

انظر: السخاوي: الضوء اللامع، ٤/٦٥؛ شذرات الذهب، ٨/٥٢؛ البدر الطالع، ١/٣٢٨؛ أحمد الشرقاوي إقبال: (مكتبة الجلال السيوطي) سجل مؤلفات السيوطي، (الرباط: دار المغرب، ١٣٩٧ هـ).

(٢) حسن المحاضرة، ١/١٦٧. انظر الأسنوي طبقات الشافعية ١/٣٢ (٢٥).

فقد روى له: أبو داود (٢٠٤ هـ)، والنسائي (**٣٠٣ هـ**)، وابن خزيمة (**٣٣١ هـ**) وغيرهم من كبار المحدثين، قال الطحاوي عنه: «وهو أبي من الرضاعة»[1].

فيظهر بأن (الطفل الطحاوي) قد ترعرع في كنف والدين صالحين عالمين فاضلين تقيين.

ونشأ في بيئة كلها علم وفضل وصلاح.

وقد كان للنزعة الوراثية الصالحة، والبيئة الطيبة التي عاش في وسطها، آثارها في تكوين شخصية (الطحاوي) العلمية والخلقية، وتوجيهه التوجيه السليم الذي سار عليه في نشأته وتعلمه وتعليمه، وفي مراحل حياته العلمية والعملية.

---

(١) انظر: العسقلاني: تهذيب التهذيب، ٨/٢٠٥.

نَشْأتُه

تتلمذ الطحاوي أول ما تتلمذ على والدته الفقيهة العالمة الفاضلة، ثم التحق بحلقة الإمام أبي زكريا يحيى بن محمد بن عمروس التي تلقى فيها مبادىء القراءة والكتابة، ثم استظهر القرآن الكريم، وكان يقال عن أبي زكريا:

«ليس في الجامع سارية إلا وقد ختم أبو زكريا عندها القرآن»[1].

فحينما نال الطحاوي الفتى حظاً من مبادىء العلوم والكتابة، واستظهر القرآن الكريم، ضاقت عليه الحلقة، ولم تعد تشبع تطلعه ورغبته في الاستزادة من طلب العلم، فأخذ يتنقل بين حلقات العلماء.

فجلس في حلقة والده، واستمع منه، وأخذ عنه قسطاً من الأدب والعلوم[2].

وتدرج في مدارج العلوم والمعارف، فنال قسطاً وافراً، إلا

---

(١) لسان الميزان: ١/٢٨١.
(٢) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٤

أنه كان يتطلّع إلى ما هو أعلى فذهب إلى حيث ملتقى العلم والعلماء، ومجمع الفقهاء والمحدثين، فجلس في حلقة خاله (المزني) التي كان يعقدها في بيته فاستمع إلى سنن الإمام الشافعي رضي الله عنه، وإلى علم الحديث ورجاله ولازم خاله كذلك في حلقته المسائية التي كانت تعقد للفقه، وتعنى على الأخص بفقه الإمام الشافعي مع موازنته بأقوال الفقهاء، وأدلتهم.

واستمر الطحاوي ينهل من معين علم خاله (المزني) في حلقاته ويطلع على خزائن كتبه في بيته، فيزداد كل يوم علماً على علم، ومعرفة على معرفة[1].

---

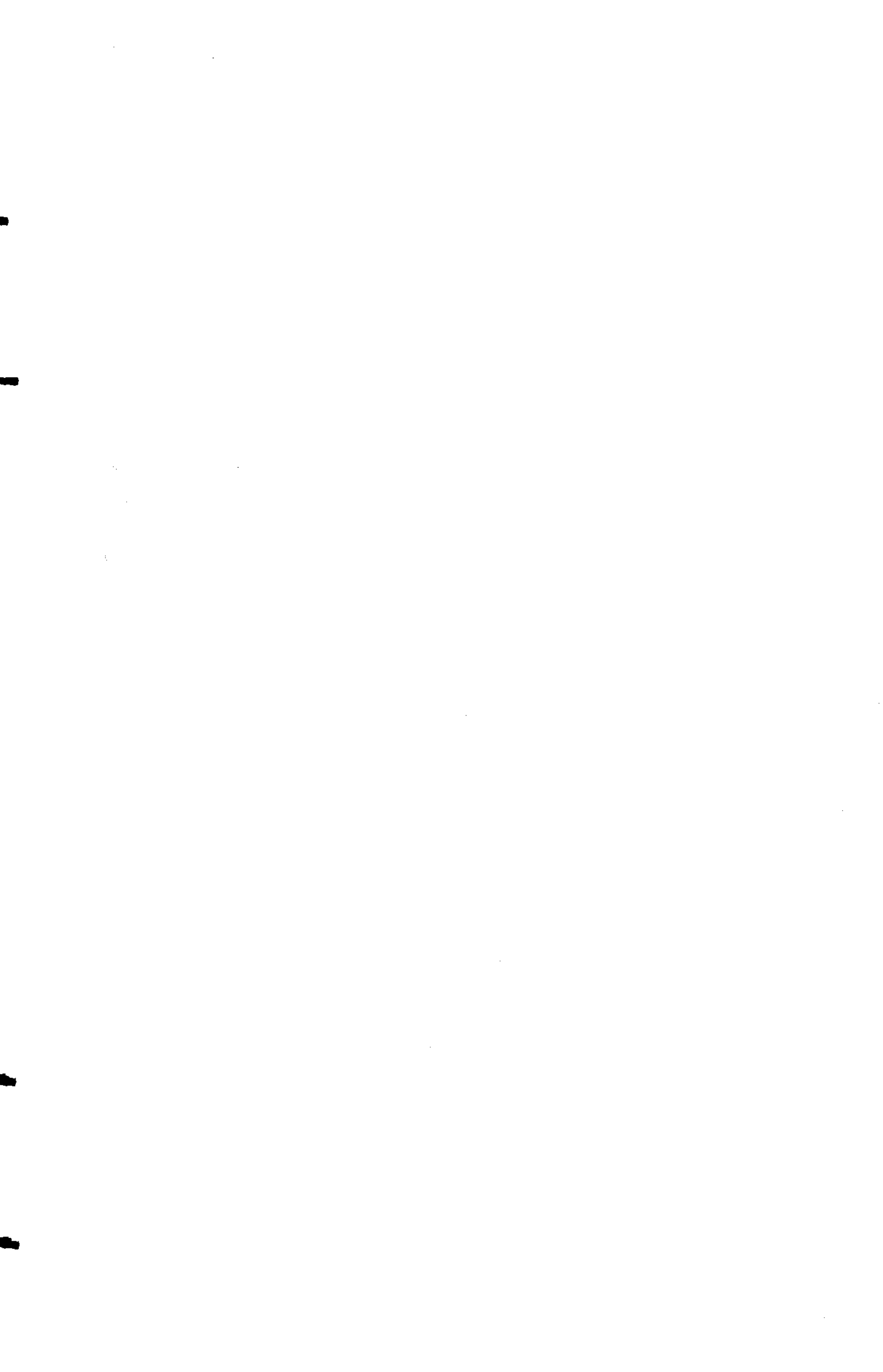
(١) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٣؛ السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ٢/٩٣ وما بعدها.

الفَصل الثَالِث

حَيَاةُ ٱلإِمَامِ ٱلطَّحَاوِيِّ ٱلعِلْمِيَّة

ويشتمل الفصل على :

- طلبه العلم .
- انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة .
- رحلاته في طلب العلم .
- مشايخه .
- تلامذته .
- عقيدته .



طلب العلم

لم يزودنا التاريخ بكثير عن حياة الطحاوي العلمية، ولا بذكر مشايخه الذين أخذ عنهم منذ بداية طلبه للعلم إلى أن تبوأ المكانة العلمية العالية بين علماء عصره، كما لم يحدثنا الطحاوي عن نفسه أيضاً بالتفصيل.

وكل ما وصل إلينا هو ذكر بعض من المشاهير الذين أكثر الطحاوي من الأخذ عنهم، والذين كان لهم الأثر في تكوين شخصيته العلمية والخلقية يأتي في مقدمتهم: خاله الإمام المزني، صاحب الشافعي وناصر مذهبه حيث صحبه وسمع منه، وروى عنه سنن الشافعي، وتفقّه به على المذهب الشافعي ولازمه إلى أن انتقل إلى المذهب الحنفي[1].

وكذلك (بكار بن قتيبة) فإنه أكثر عنه الرواية في الحديث، كما يتضح ذلك من أسانيد كتبه: (معاني الآثار، ومشكل الآثار).

وأكثر من تلقى منه الفقه هو (أحمد بن أبي عمران)، كما أنه استفاد من علمه كثيراً حتى أن أباعبيد القاضي[2] (**٣١٩ هـ**)

(**١**) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٣.

(**٢**) هو أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب ويقال له (حربويه) البغدادي الفقيه =

قد أخذته الغيرة من كثرة ما يردد الطحاوي ذكره:

«وكان أبو جعفر إذا ذاكر أبا عبيد يقول كثيراً في كلامه:

قال ابن أبي عمران، يعني: أستاذه، فلما طال هذا على أبي عبيد قال: يا هذا كم قال ابن أبي عمران، قد رأيت هذا الرجل بالعراق ولم يكن بذاك (إنَّ البغاث بأرضكم يستنسر) قال: فطارت هذه الكلمة وصارت بمصر مثلاً»[1].

والظاهر أنَّ الطحاوي تلقى أكثر علوم عصره، وهو دون العشرين من عمره.

ثم اشتهر أمره وذاع صيته، وعُرِفَ بالعلم والفقه قبل أن يبلغ الثلاثين عاماً من حياته.

= الشافعي، تفقّه على داود بن علي، وأبي ثور، وسمع الحديث وكان على تقشف وزهد كبيرين مع أخلاق فاضلة. ولي قضاء مصر سنة (٢٩٣ هـ) واستمر إلى (٣١١ هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٣١٩ هـ).
انظر: ملحق الولاة والقضاة، ص ٥٢٣، ٥٣١.

(١) لسان الميزان، ١/ ٢٨٠.

انتقال الطحاوي إلى مذهب أبي حنيفة

فتح الطحاوي عينيه، وترعرع وشبَّ في أسـرةٍ علمية، تتمذهب بمذهب الشافعي.

فقد تلقى مبادىء الفقه الشافعي على والده (محمد بن سلامة) ثم أكمل تعليمه الفقهي بين يدي خاله (المزني) صاحب الشافعي رحمهما الله تعالى. ومن قبل تلقاه على (والدته الفقيهة: أخت المزني).

انتقل الطحاوي إلى مذهب أبي حنيفة في سنٍّ مبكرة من تاريخه العلمي، ولعل ذلك كان في نهاية العقد الثاني من عمره[1].

ولا شك أن انتقاله من مذهب الأسرة إلى غير مذهبها، يُعَدُّ حدثاً لافتاً للنظر، ومستوقفاً للباحث يستحق التعرف على أسبابه، إنَّ هذا الحدث قد غيَّر مجرى حياته العلمية، ونقله من صف إلى صف آخر، وجلب إليه الكثير من القيل والقال[2].

---

(١) ذلك أن سنة وفاة خاله المزني عام (٢٦٤ هـ)، وحصل الانتقال في مدة حياته، ثم إن قدوم (ابن أبي عمران) مصر كان عام (٢٦٠ هـ)، مع أبي أيوب على خراج مصر، علماً أن مولد الطحاوي على أرجح الأقوال كان سنة (٢٣٩ هـ) كما سبق.

انظر: الخطيب: تاريخ بغداد، ٥/١٤٢.

(٢) انظر: لسان الميزان، ٢/٢٧٥.

اختلفت الروايات في بيان أسباب هذا الانتقال اختلافاً كثيراً، وتضاربت الآراء تضارباً بيِّناً، بل أصبح هذا التحول من أهم الموضوعات، التي يذكرها المترجمون له.

وبانتقاله هذا إلى مذهب أبي حنيفة عُدَّ من أوائل الفقهاء المصريين الذين تبنَّوا المذهب الحنفي وناصروه في القطر المصري[1].

ثم إنَّ مثل هذا التحوُّل لا يتم فجأةً، لتأثره بحادث عَرَضي، إذ لا بد أن يكون مسبوقاً بأمور مَهَّدَت له، وكذلك لا بد أن يكون قد تكونت لديه فكرة واسعة، ومعرفة شاملة، بالمذهب الذي انتقل إليه، حتى أدى إلى هذا التحول.

وسأستعرض الأسباب التي مَهَّدت للطحاوي الانتقال إلى المذهب الحنفي:

إن الروايات التي رويت عن الطحاوي مباشرة في بيان سبب تحوله إلى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتضع أيدينا على حقيقة الأمر:

الرواية الأولى كما نقلها ابن خَلِّكان[2] (٦٨١ هـ) عن

---

(١) كما سبق في البحث عن الحياة العلمية، ص (٣٠)، بأنَّ فقهاء مصر كانوا مالكية، وشافعية فقط، ولم يعرف القطر المصري فقهاء أحنافاً إلا غرباء عنه: من قضاة، أو علماء زائرين، وبعد تأثُّر الطحاوي بمنهج الفقه الحنفي، وُجد هناك من أهل مصر من يدافع عن آرائهم، بجانب المذهبين المالكي، والشافعي.

(٢) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي الشافعي (شمس الدين أبو العباس) (٦٠٨ ـ ٦٨١ هـ). «كان فاضلاً بارعاً متفنناً عارفاً =

أبي يعلى الخليلي (٤٤٦ هـ) في كتاب الإرشاد: «أنَّ محمد بن أحمد الشروطي قال: قلت للطحاوي: لمَ خالفت خالك وأخذت مذهب أبي حنيفة؟ فقال: لأني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة، فلذلك انتقلت إليه»[1].

والرواية الثانية: كما رواها ابن عساكر (٥٧١ هـ) عن طريق أبي سليمان بن زبر أنه قال:

«قال لي أبو جعفر الطحاوي: أول من كتبت عنه الحديث المزني وأخذت بقول الشافعي، فلما كان بعد سنين قَدِمَ أحمد بن أبي عمران قاضياً على مصر فصحبته وأخذت بقوله، وكان يتفقه للكوفيين، وتركت قولي الأول، فرأيت المزني في المنام، وهو يقول لي: يا أبا جعفر اغتصبك أبو جعفر، يا أبا جعفر اغتصبك أبو جعفر»[2].

فهاتان الروايتان صحيحتا النسبة للإمام الطحاوي.

فيظهر منهما:

أولاً: أنَّ الطحاوي رأى شيخه وقدوته ـ خاله ـ كثير القراءة لكتب الحنفية ومداومة النظر فيها، فلولا أهميتها وإعجابه بها، لما أخذت منه هذا الاهتمام، الأمر الذي أوجد لديه تطلعاً أورثه محبة هذا المذهب والتحمس له.

= بالمذهب.. علامة في الأدب والشعر وأيام الناس».

اشتهر من كتبه (وفيات الأعيان).

انظر: النجوم الزاهرة، ٣٥٣/٧؛ الصفدي: الوافي بالوفيات ـ تحقيق إحسان عباس، (فيسبادن: فرانز شتايز، ١٣٨٩ هـ).

(١) وفيات الأعيان، ٧١/١.

(٢) تاريخ دمشق الكبير، ح ٢/ ل ٨٩ (مخطوط)؛ انظر: الحاوي، ص ١٧.

ثانياً: كانت بين يدي الطحاوي خزانة خاله المزني، الحافلة بالكتب الفقهية المتنوعة، يختار منها ما يلائم مزاجه، ويقبله عقله، ويديم النظر فيها، ولا شك أن وجود كتب في المذهب الحنفي كانت تغريه بمطالعتها، فتمده بأفكار جديدة، وكانت حافزة وممهدة لهذا التحول، ومشجعة لانتهاج المنهج الحنفي.

ثالثاً: الرواية الثانية هي وفود (أحمد بن أبي عمران) (٢٨٠ هـ)، إلى مصر، والذي تولى التدريس حينذاك والقضاء بعد ذلك، وكان رجل علم وفضل، وأحد الموصوفين بالحفظ، «وكان مكيناً في العلم وحسن الدراية بألوان من العلم كثيرة»[١].

وكان لهذا القاضي مجلس فقه وحديث، يجلس إليه فيه طلاب العلم فكان يدرِّسُ لهم الفقه الحنفي مع عرض آراء المذاهب كلها في المسألة فيبهر طلابه بغزارة علمه، ويوضح ما استغلق على أفهامهم بعقله، ويفرع المسائل الفقهية المستجدة على الأصول، ويبسطها أمام طلابه بنزاهة وأمانة وصدق القاضي، وبمنطق الفقيه الحنفي العراقي، وبذلك وضع لهم أسس التفكير الفقهي المتزن.

وكان الطحاوي أحد هؤلاء الطلاب الذين جمعتهم حلقة هذا القاضي الجليل، وقد سبق (ابن أبي عمران) إلى مصر في القضاء: القاضي الجليل (بكار بن قتيبة الحنفي) (٢٧٠ هـ)، وبكار من الشخصيات العلمية العظيمة، وكان لسيرته العطرة في

---

(١) الجواهر المضية، ١/٣٣٧، ٣٣٨.

القضاء، ونزاهته وعفته المعروفة وعلمه الواسع، أثر كبير في مَيْل بعض المصريين إلى المذهب الحنفي مع ما كان يتحلى به من صفات حميدة، صارت حديث الركبان[1].

فقد كان أفضل داعية إلى المذهب الحنفي، وأحسن ممثل لنهج الفقه العراقي، وقد كان للطحاوي صلات حسنة بالقاضي وأخذ عنه كثيراً من الحديث والفقه، فجملة هذه الصفات الجليلة كانت مؤثرة في شخصية الطحاوي وكانت سبباً مهماً في انتقاله إلى المذهب الآخر.

وقد بسط هذا وقرره الكوثري[2] (١٣٧١ هـ) بقوله: «تفقَّه الطحاويُّ على الإمام المزني - أفقه أصحاب الإمـام الشافعي رحمهم الله تعالى - في نشأته، «فكلما تقدَّم في الفقه كان يجد نفسه بين تدافع مد وجزر في التأصيل والتفريع، وبين إقدام وإحجام في النقض والإبرام، في قديم المسائل وحديثها، وكان لا يجد عند خاله ما يشفي غلته في بحوثه، فأخذ يترصَّد ما يعمله خاله في المسائل الخـلافية، فـإذا هو كثيـر المطالعـة لكتب

---

(١) انظر: وفيات الأعيان، ١/٢٧٩؛ الجواهر المضية، ١/٤٥٨ - ٤٦١؛ وسبقت ترجمته.

(٢) هو محمد زاهد بن الحسن بن علي (١٢٩٦ - ١٣٧١ هـ) رحمه الله تعالى، فقيه حنفي جركسي الأصل، نشأ بالأستانة، وتفقّه فيها، وتولى رياسة مجلس التدريس واستقرَّ أخيراً في القاهرة، وله تآليف كثيرة، منها تآليف عن الأئمة الحنفية سيأتي ذكرها، كما له تعليقات كثيرة على بعض المطبوعات في أيامه في الفقه، والحديث، والرجال.

انـظر: الزركلي: الأعـلام، ٦/١٢٩؛ كحالـة: معجم المؤلفين، ١٠/٤.

أبي حنيفة، فينفرد عن إمامه منحازاً إلىٰ رأي أبي حنيفة في كثير من مسائل سجلها في مختصره، فأخذ يطلع على المنهج الفقهي عند أهل العراق، فاجتذبه حتى أخذ يتفقه على أحمد بن أبي عمران القادم من العراق، بعد أن اطلع على رد بكار بن قتيبة على كتاب المزني، فأصبح في عداد المتخيرين لهذا المنهج، نابذاً منهجه القديم»[1].

وهناك روايات أخرى ذكرت سبب انتقال الطحاوي إلى المذهب الحنفي:

الأولى: ما ذكره أبو إسحاق الشيرازي[2] (٤٧٦ هـ) في ترجمة الطحاوي، قال:

«انتهت إلى أبي جعفر رياسة أصحاب أبي حنيفة بمصر... وكان شافعياً يقرأ على المزني، فقال له يوماً: والله لا جاء منك شيء، فغضب من ذلك، وانتقل إلى ابن أبي عمران، فلما صنف مختصره، قال: رحم الله أبا إبراهيم، لو كان حَيّاً لَكَفَّر عن يمينه»[3].

---

(١) الحاوي في سيرة الطحاوي، ص ١٥، ١٦.

(٢) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي (أبو إسحاق، جمال الدين) (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ) من أكابر فقهاء الشافعية، كان زاهداً، وأكثر الأئمة اشتغالاً بالعلم، وتصانيفه كثيرة في الفقه والأصول منها: (المهذب) (التبصرة) (اللمع) وغيرها.

انظر: وفيات الأعيان، ٢٩/١؛ الحسيني: طبقات الشافعية، ص ١٧٠.

(٣) طبقات الفقهاء، ص ١٤٢.

الثانية: ما رواه السِّلَفي[1] (٥٧٦ هـ) - في معجم شيوخه - بسنده عن القدوري[2] (٤٢٨ هـ)، أنه قال:

«كان أبو جعفر الطحاوي يقرأ على المزني، فقال له يوماً: والله لا أفلحت، وكان إذا درس أو أجاب في المشكلات يقول: رحم الله أبا إبراهيم لو كان حياً ورآني كفر عن يمينه»[3].

الثالثة: ما ذكره ابن عساكر في تاريخه بقوله: «وقال أبو سليمان بن ترب بلغني أن سبب تركه لمذهب الشافعي أنه تكلم يوماً بحضرة المزني في مسألة، فقال له المزني: والله لا تفلح أبداً، فغضب من قول المزني وانقطع إلى أبي جعفر بن أبي عمران، وقال بقول أبي حنيفة، حتى صار رأساً فيه، فاجتاز بعد ذلك بقبر المزني فقال: يرحمك الله يا أبا إبراهيم لو كنت حيًّا لَكَفَّرْت عن يمينك»[4].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد (أبو طاهر، صدر الدين) أحد الحفاظ المكثرين، رحل في طلب الحديث، واستقر في الإسكندرية، وله معاجم في شيوخه. توفي سنة (٥٧٦ هـ).
وفيات الأعيان، ١/١٠٥؛ شذرات الذهب، ٤/٢٥٥؛ طبقات الحفّاظ، ص ٤٦٨.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد (أبو الحسين) (٣٦٢ - ٤٢٨ هـ). صاحب المختصر المبارك، انتهت إليه بالعراق رئاسة أصحاب أبي حنيفة وكتبه معتبرة في المذهب. وله: (التجريد)، (وشرح مختصر الكرخي).
انظر: وفيات الأعيان، ١/٧٨؛ الجواهر المضية، ١/٢٤٧؛ الفوائد البهية، ص ٣٠.

(٣) الجواهر المضية، ١/١٩٥.

(٤) تاريخ ابن عساكر، (ح ٢، ل ٩٠) مخطوط.

الرابعة: ما ذكره السيوطي (٩١١ هـ) في ضمن أحوال التنقل من مذهب إلى مذهب:

أن يكون الانتقال بسبب تعسر فهم مذهبه، ووجد مذهب غيره أسهل عليه بحيث يرجو سرعة إدراكه والتفقه فيه.

وذيَّل هذه الحالة بقوله: «وأظن أن هذا هو السبب في تحول الطحاوي حنفياً بعد أن كان شافعياً».

ثم ذكر قصة تحوله المباشر ـ كما سبق ـ وبعدها أثنى عليه بقوله:

«ففتح الله عليه وصنّف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار..»[1].

كل هذه الروايات خالية من ذكر السبب الذي أدى المزني إلى هذا القول، إلا ما جاء في لسان الميزان: «... وكان أولاً على مذهب الشافعي ثم تحول إلى مذهب الحنفية لكائنة جرت له مع خاله (المزني)، وذلك أنه كان يقرأ عليه، فمرَّت مسألة دقيقة، فلم يفهمها أبو جعفر، فبالغ المزني في تقريبها له، فلم يتفق ذلك، فغضب المزني متضجراً، فقال: والله لا جاء منك شيء، فقام أبو جعفر من عنده، وتحوَّل إلى (أبي جعفر أحمد بن أبي عمران)، وكان قاضي الديار المصرية بعد القاضي بكار، فتفقه عنده، ولازمه إلى أن صار منه ما صار»[2].

---

(١) كما نقله الشعراني عنه: الميزان الكبرى (مصر: مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٥٩ هـ)، ١/ ٤٢.
(٢) ١/ ١٧٥.

وبعد عرض هذه الروايات إذا نظرنا إليها من حيث السند والمعنى لإدراك مدى قوتها وضعفها حتى يتسنى الاعتماد عليها بعد ذلك في الحكم فنرى من حيث السند: أن هذه الروايات كلها خالية من السند الذي يعتمد عليه، فرواية الشيرازي مأخوذة من كلام أبي عبد الله الحسين بن علي الصيمري (٤٣٦ هـ) يرويه عن أبي بكر محمد بن موسى الخوارزمي المتوفى (٤٠٣ هـ)[(١)]. «وهو لم يدرك الطحاوي ولا عزا إلى من أدرك، فتكون هذه الحكاية من الحكايات المرسلة على عواهنها»[(٢)].

والخبر الثاني: مقطوع أيضاً بين القُدوري والطحاوي.

والخبر الثالث: ما ذكره ابن عساكر، وهو أيضاً كلامٌ لا سند له لأنه من بلاغاته.

فظهر من خلال هذه المناقشة أن هذه الروايات مقطوعة السند.

ثم إن المعنى الفقهي الذي يؤخذ من مقالته (لو كان حيّاً لَكَفَّر عن يمينه) من قوله: (والله لا جاء منك شيء).

فهذا حلف بصيغة الماضي، والحلف على الماضي: غموس أو لغو، لا يوجب الكفارة[(٣)].

---

(١) انظر: الصيمري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ص ١٦٢.

(٢) الحاوي، ص ١٦.

(٣) انظر: مختصر الطحاوي، ص ٣٠٥؛ مختصر اختلاف الفقهاء للطحاوي، ق ١٣ ب، انظر اختلاف الفقهاء في المسألة: ابن رشد: بداية المجتهد، (مصر: التجارية)، ٣٤٨/١، وعلى افتراض صحة الرواية يحتمل المراد بقوله (لا جاء منك) بمعنى (لا يجيء منك) للمستقبل، وهذا معروف في =

والطحاوي أعلى مقاماً في العلم من أن يجهل حكم الحلف في الماضي في المذهبين، فيكون مع الخبر ما يكذبه.

ومما يظلل الشك في صدق هذه الروايات:

عدم ذكر الرواة للمسألة التي لم يفهمها الطحاوي من المزني، والذي كان السبب المباشر للانتقال إلى المذهب الحنفي، كما ذكروا.

وإن كان هذا هو السبب المباشر للتحول لاشتهرت هذه المسألة بين النَّقَلَة.

ومن جهة أخرى أنَّ الطحاوي الطالب عُرِفَ منذ نشأته بالذكاء والفِطْنة المبكرين واتقاد الذهن، «ومثله لا يكون ممن لا يفهم المسألة مهما بولغ في تقريبها، كما أن المزني لا يستعصي عليه بيان مسألة، بحيث لا يفهمها مثل الطحاوي في اتقاد ذهنه»[1].

ثم إذا نظرنا إلى هذه الروايات من حيث أخلاق الطلاب والعلماء الأساتذة كما ترويه كتب تاريخ ذلك العصر: فإنَّ هذا التصرف من كلا الجانبين: الطالب، والشيخ، يلقي ظلالاً من الشك في تصديق هذه الروايات إذ السمة البارزة في طلبة ذلك

= استعمالات العرب. وبهذا الاحتمال لا غبار على قول الطحاوي: (لو كان حياً لكفر عن يمينه) ويعاضد هذا الاحتمال رواية ابن عساكر (والله لا تفلح أبداً) على المستقبل، إلا أنه لا سند له، حيث رواها بقوله (وبلغني . . .).

(١) الحاوي، ص ١٩.

العصر: التواضع والأدب، والإلفة المتبادلة بين الطلبة ومشايخهم، بل الطالب كان يحتفظ لأستاذه في قلبه بالمكانة العالية، والتقدير الكبير، وأمثلة ذلك كثيرة. وكذلك الأستاذ يحب تلامذته، ويغدق عليهم من ماله ووقته، وعنايته، والاهتمام بكل شؤونهم أكثر من أبنائه.

ومن ثم ندرك أن مثل هذه الكلمة التي رويت عن (المزني) ليست من الأمور التي تجعل طالباً للعلم - في ذلك العصر - ينفر من أستاذه ويقاطع حلقته، ويحرم نفسه من علمه، ويترك المذهب الذي نشأ عليه - وهو مذهب الأسرة -.

فضلاً من أن يكون هذا الطالب هو (الطحاوي) خُلُقاً وديناً وحسن أحدوثة، ثم أستاذه العظيم (المزني) ممن ورث رحابة الصدر والصبر أمام تلاميذه، من إمامه العظيم (الشافعي) - (رحمة الله تعالى عليهم) - الصابر على تعليم من في فهمه بطء وثقل من أصحابه[1].

فمن المستبعد أن لا يصبر (المزني) مع الطحاوي - وهو ابن أخته - في التعليم ويتسرَّع في الحلف بتلك الصورة، وهو الإمام المعروف بكل الصفات الحميدة[2].

---

(١) نقل السبكي من ذلك: «أن الربيع المرادي (٢٧٠ هـ) - راوية المذهب الجديد - كان بطيء الفهم، فكرر عليه الشافعي مسألة واحدة أربعين مرة، فلم يفهم وقام من المجلس حياء، فدعاه الشافعي في خلوة وكرر عليه حتى فهمه». انظر ترجمته مع القصة: طبقات الشافعية الكبرى ١/١٣٢ - ١٣٥.

(٢) انظر ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى، ٢/٩٣ - ١٠٨.

وأما الخبر الرابع الذي أورده السيوطي في حكمه على الطحاوي فإنه يناقش بادىء ذي بدء:

من خلال معتمده في بيان هذا السبب، وهو الظن، كما ذكره بقوله: (وأظن أنَّ هذا هو السبب في تحول الطحاوي حنفياً بعد أن كان شافعياً) ـ هذا الظن الذي استند عليه في الحكم، وعضده بالرواية السابقة.

فإنه قد سبق بيان درجة هذه الرواية وأخواتها من حيث السند والمعنى، فلا يصلح الاعتماد عليها في الحكم على إمام مشهور مثل الطحاوي.

ثم إنَّ الظن لا قيمة له في إصدار الأحكام ﴿وإنّ الظَنّ لا يُغْني من الحقِّ شَيْئاً﴾[1] وكذلك سياق السيوطي نفسه يرد على ظنه أيضاً:

حيث قال: «فانتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ففتح الله عليه وصنف كتاباً عظيماً. . .» فيجاب عنه:

بأن الغباء الفطري قلما يتحول إلى ذكاء بممارسة العلم، وكتب الطحاوي التي شهد لها السيوطي، شهود صدق على ذكائه الفطري.

وكذلك فحوى قوله: بسبب تعسر مذهب الشافعي، وعدم قدرة الطحاوي على فهمه، تحول إلى المذهب الحنفي السهل.

فهذا قول غير سديد: فإن المشهور لدى الفقهاء المذهب

---

(١) سورة النجم، آية: (٢٨).

الحنفي بتفريعاته ومسائله وفروضه الكثيرة، مع منهجه العقلي، ليس بأيسر من المذهب الشافعي، إن لم يكن أصعب منه على المتعلم[1].

ومن خلال هذه المناقشة لتلك الروايات المذكورة، يظهر أنها لا تقوى أمام رواية ابن زبر والشروطي اللتين أسندت روايتهما عن الطحاوي مباشرة، وقول الطحاوي نفسه في سبب الانتقال هو الجدير بالتعويل والاعتماد، عن بقية تلك الحكايات التي لا تخلو من مآخذ سنداً، ومتناً، ومعنى، كما ذكرت، والله أعلم.

وعلى أيٍّ حالٍ فإن الانتقال من مذهب إلى مذهب آخر، لم يكن أمراً ذا بال في ذلك الحين، بل كان الأمر طبيعياً، فهناك عدد من المعاصرين للطحاوي الذين مرَّ ذكر بعضهم في (الحالة الفقهية في عصر الطحاوي) ممن انتقلوا من مذهب إلى مذهب آخر، بل منهم من اتخذ لنفسه مذهباً خاصاً كأبي ثور، وداود الظاهري.

وقد ذكر السيوطي أسماء عدد ممن انتقل إلى مذهب غير مذهب إمامه، بقوله: «وممن بلغنا أنه انتقل من مذهب إلى آخر من غير نكير عليه من علماء عصره» ثم عدَّدَهم[2].

بل منهم من انتقل أكثر من مرة بين المذاهب، وصنفهم بحسب الأسباب الحاملة إلى الانتقال. كما ذكر السيوطي لهذا

---

(١) انظر: هامش الفوائد البهية، ص ٣٢.
(٢) انظر بالتفصيل: الشعراني: الميزان الكبرى، ١/٣٩، ٤٠.

الانتقال شروطاً وقواعد، وجعل منه: الحسن، والسيىء، والواجب، والجائز، والممنوع.

ويتَّضح بهذا أن الطحاوي لم يكن بِدْعاً في تحوله إلى المذهب الحنفي حينما اقتنع بمنهجهم الفقهي ـ وليس هذا غريباً من إمام بلغ درجة الاجتهاد: أن يغيِّر رأيه إذا ظهر له منهج في الاستنباط يخالف مسلك إمامه الأول، بل هذا هو المرجو من مثل الطحاوي في علمه، وممن بلغ هذه الدرجة العلمية.

كما يضاف إلى الأسباب السابقة، ما عرف به الطحاوي من حبه للعلم والاستزادة منه بحرص شديد، وتتبع كل عالم غريب في سبيل ذلك، وبخاصة فيما يتعلق بعلم الفقه.

إضافة إلى تأثره بمنهج أستاذه الإمام (المزني) ـ في مناقشته الفقهية ـ منذ نعومة أظفاره.

ثم بالمنهج الفقهي العراقي، ومعايشته لتلك البيئة الفقهية المختلفة.

ومما شجعه على هذا الانتقال، ما تميَّز به المذهب الحنفي من سمات بارزة، من افتراض للمسائل، ووضع حلول مناسبة، لما يجدُّ من أحداث ونحوها من الأمور التي تتفق مع عقلية الطحاوي المتفتحة.

كل هذه الأسباب مجموعة ساقته إلى أن يكون فقيهاً حنفياً بدلاً منه شافعياً، والله أعلم.

رحلاته في طلب العلم

اعتاد علماء الإسلام منذ القدم على التنقل والرحيل من بلد إلى آخر، في سبيل طلب العلم والأخذ من علماء تلك البلدان، بعد استنفاذهم ما لدى علماء بلادهم من علوم.

والرحلة في طلب العلم تعدُّ من أهم مميزات تلك العصور الفاضلة وهي من أبرز صفات المبرزين والنابغين في العلم من أصحاب الهمم العالية وندر أن يجد الباحث عالماً (في تلك العصور) قد بلغ شأواً من العلم والمكانة، لم يقم برحلات علمية عديدة، بحثاً عن العلماء ومصنفاتهم والاستزادة بالجديد مما لم يتيسَّر له الحصول عليه في بلدته.

والباحث في ترجمة الإمام الطحاوي لا يجد للرحلات العلمية ذكراً، اللهم إلا ما ذكره بعض المؤرخين: بأنَّ الطحاوي خرج إلى الشام سنة (٢٦٨ هـ) فلقي بها قاضي القضاة أبا خازم: عبد الحميد بن جعفر (م ٢٩٢ هـ) فتفقه عليه وسمع منه[1].

كما تنقل في رحلته السابقة بين بيت المقدس، وغزة، وعسقلان، ودمشق، ولقي علماءها، فاستفاد منهم وأفادهم.

(١) انظر: تاريخ دمشق، (ح ٢، ل ٨٩)؛ الجواهر المضية، ٢/٣٦٦.

وأمضى عاماً كاملاً في هذه الرحلة، وعاد إلى مصر في سنة (٢٦٩ هـ)[١].

وحتى هذه الرحلة ـ إنْ سُمِّيت رحلة ـ فإنها لم تأت ضمن نطاق الرحلات العلمية المعروفة آنذاك ـ لأنها إنما جاءت بتكليف من قبل الأمير أحمد بن طولون، لمناقشة مسألة فقهية تتعلق بكتابة الشروط مع القاضي أبي خازم كما ذكر في سبب ذهابه إلى الشام[٢] ـ.

اغتنم الطحاوي هذه الفرصة في الاستزادة وإشباع رغبته العلمية فسمع الحديث، وأخذ الفقه عن جِلَّة مشايخ تلك الديار. ولم يذكر المؤرخون له رحلة سواها.

والسبب الظاهر من عدم ارتحال الطحاوي إلى حواضر الثقافة آنذاك في طلب العلم، يرجع ـ والله أعلم ـ لوجود الطحاوي في مركز من أهم مراكز الثقافة الإسلامية (القاهرة) حيث أصبحت مقصد العلماء وطلاب العلم ـ مثل بغداد ـ يتوجهون نحوها للاستفادة والإفادة، كما ذكرت ذلك في (الحياة العلمية)[٣].

ومن ثَمّ وجد الطحاوي بغيته من العلم بمصر، ولم يكن ثمة حاجة للارتحال بعد ذلك في الطلب.

---

(١) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٤؛ لسان الميزان، ١/٢٧٥.
(٢) ستأتي القصة مفصلة، ص ٢٣٦.
(٣) انظر ص ٢٦.

مشَايخ الطَّحَاوي

عُرِفَ عن الإمام الطحاوي منذ بدء طلبه العلم: الحرصُ الشديد والسعي الحثيث، للاستفادة من أعلام عصره - في شتى العلوم، سواء أكانوا من علماء مصر، أم من الوافدين عليها من مختلف الأقطار الإسلامية.

فكان لا يدخل أحد مصر من العلماء الغرباء عنها، إلا ويتلقاه الطحاوي، ويأخذ عنه، ومن ثم اجتمع للطحاوي من الشيوخ الذين أخذ عنهم ما قل أن يجتمع لغيره من معاصريه، قال القرشي (٧٧٥ هـ): «وسمع الحديث من خلق من المصريين، والغرباء القادمين إلى مصر.... وتصانيفه تطفح بذكر شيوخه، وجمع بعضهم مشايخه في جزء»[١].

ويبسط الكوثري القول في هذا بقوله: «من اطلع على تراجم شيوخ الطحاوي علم أن بينهم: مصريين، ومغاربة، ويمنيين، وبصريين، وكوفيين، وحجازيين، وشاميين، وخراسانيين، ومن سائر الأقطار، فتلقى منهم ما عندهم من الأخبار والآثار، وقد تنقل في البلدان المصرية وغير المصرية لتحمل ما عند شيوخ الرواية فيها من الحديث وسائر العلوم، وكان شديد

(١) الجواهر المضية، ١/٢٧٥.

الملازمة لكل قادم إلى مصر من أهل العلم من شتى الأقطار، حتى جمع إلى علمه ما عندهم من العلوم... وكان يتردَّد إلى القضاة الواردين إلى مصر يستقي ما عندهم من العلوم..»[1].

وقد جمع الشيخ الكاندهلوي[2] في مقدمة شرحه (لمعاني الآثار): (أماني الأحبار) أسماء الشيوخ الذين روى عنهم الطحاوي في (معاني الآثار، ومشكل الآثار)، مع ما ذكر أصحاب الرجال والتاريخ بأن الطحاوي روى عنهم: فبلغ (ثمانية وتسعين بعد المائتين) (٢٩٨) شيخاً[3].

وسوف لا أطيل الحديث عنهم، وإنما أكتفي بالإشارة إلى بعضهم باختصار على سبيل المثال:

١ - إبراهيم بن أبي داود سليمان بن داود الأسدي، أبو إسحاق البرلسي، حافظ ثقة من الحفّاظ المكثرين (٢٧٠ هـ)[4].

---

(١) الحاوي، ص ٢٠.

(٢) هو محمد يوسف ابن الشيخ محمد إلياس (١٣٣٥ - ١٣٨٤ هـ) نشأ الشيخ بدهلي، وتلقى علومه بمدرسة (مظاهر العلوم بسهارنپور) وخَلَف أباه الشيخ محمد إلياس (مؤسس جماعة التبليغ) في الدعوة والتبليغ وقام برحلات كثيرة في سبيل تعميم عمل الدعوة. وله من التآليف: (حياة الصحابة)، (أماني الأحبار) شرح معاني الآثار، وصل إلى آخر العبادات في أربع مجلدات ضخمة، بالطبعة الحجرية بالهند.
انظر ترجمته: بمقدمة (حياة الصحابة) بقلم الأستاذ سعيد الأعظمي الندوي، تحقيق: نايف العباس، محمد علي دولة، (دمشق: دار القلم ط ٣، ١٤٠٥ هـ).

(٣) انظر بالتفصيل: أماني الأحبار شرح معاني الآثار (مقدمة الشرح ص ١١ - ٢٦، الحاوي، ص ٦ - ١١.

(٤) انظر: أماني الأحبار (مع مقدمة معاني الآثار)، ص ١٢.

٢ ـ أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أبو عبد الرحمٰن: صاحب السنن كان إماماً في الحديث، ثقة ثبتاً حافظاً، فقيهاً، توفي سنة (٣٠٣ هـ)[١].

٣ ـ أحمد بن أبي عمران القاضي، أبو جعفر الفقيه البغدادي، ثقة مكين في العلم، حسن الدراية، توفي سنة (٢٨٠ هـ)[٢].

٤ ـ إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي، أبو يعقوب الوراق المنجنيقي، نزيل مصر، شيخ ثقة صالح، توفي سنة (٣٠٤ هـ)[٣].

٥ ـ إسماعيل بن يحيى المزني، أبو إبراهيم، صاحب الشافعي وناصر مذهبه، خال الطحاوي، ثقة صدوق فقيه، توفي سنة (٢٦٤ هـ)[٤].

٦ ـ بحر بن نصر بن سابق الخولاني، مولاهم المصري، تلميذ الشافعي ثقة صدوق فاضل مشهور، توفي سنة (٢٦٧ هـ)[٥].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان، ١/٧٧؛ تقريب التهذيب، ١/١٦؛ الحاوي، ص ٨.
(٢) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٤، ٣٣٧؛ النجوم الزاهرة، ٣/٢٣٩؛ الفوائد البهية، ص ٣٢.
(٣) انظر: تهذيب التهذيب، ١/٢٢٠؛ الحاوي، ص ٩.
(٤) انظر: الشيرازي، طبقات الفقهاء، ص ٩٧؛ وفيات الأعيان، ١/٢١٧. وقد سبقت ترجمته.
(٥) انظر: تذكرة الحفاظ، ٣/٨٠٨؛ لسان الميزان، ١/٢٧٤؛ تقريب التهذيب ١/٩٣.

٧ ـ بكار بن قتيبة أبو بكرة البكراوي البصري، الفقيه الحنفي قاضي مصر، ثقة مأمون، وكان مضرب المثل في الورع والزهد والعفّة، توفي سنة (٢٧٠ هـ). وقد أكثر عنه الطحاوي[١].

٨ ـ الربيع بن سليمان بن داود الجيزي، أبو محمد المصري، تلميذ الشافعي، ثقة صالح مأمون كثير الحديث، توفي سنة (٢٥٦ هـ)[٢].

٩ ـ الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المؤذن، أبو محمد المصري صاحب الشافعي وراوية كتبه، ثقة صدوق متفق عليه، توفي سنة (٢٧٠ هـ)[٣].

١٠ ـ روح بن الفرج القطان، أبو الزنباع المصري، ثقة من أوثق الناس رفعه الله بالعلم والصدق، شيخ الطحاوي في القراءات، توفي سنة (٢٨٢ هـ)[٤].

١١ ـ عبد الحميد بن عبد العزيز، أبو خازم القاضي، من كبار الحنفية وكان ديناً عالماً ورعاً ثقة جليل القدر، توفي سنة (٢٩٢ هـ)[٥].

١٢ ـ علي بن عبد العزيز البغدادي، أبو الحسن البغوي، نزيل

---

(١) انظر: الولاة والقضاة، ص ٥٠٥؛ وفيات الأعيان، ١/ ٢٧٩؛ الجواهر المضية ١/ ٢٧٥، ٤٥٨، سبقت ترجمته.

(٢) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٩؛ وفيات الأعيان، ٢/ ٢٩٢.

(٣) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٨؛ وفيات الأعيان، ٢/ ٢٩١.

(٤) انظر: مشكل الآثار، ١/ ٩٥؛ حسن المحاضرة، ١/ ١٩٠.

(٥) انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٤١؛ تذكرة الحفّاظ، ٣/ ٨٠٨؛ الجواهر المضية ١/ ٢٧٤.

مكة أحد الحفاظ المكثرين مع علو الإسناد، مشهور، ثقة صدوق، توفي سنة بضع وثمانين ومائتين[1].

١٣ ـ عيسى بن إبراهيم الغافقي المثرودي، أبو موسى المصري، ثقة ثبت، توفي سنة (٢٦١ هـ)[2].

١٤ ـ محمد بن جعفر بن محمد بن أعين، أبو بكر، نزل مصر وحدث بها وكان ثقة، توفي بمصر سنة (٢٩٣ هـ)[3].

١٥ ـ محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي والد (أبي جعفر الطحاوي) توفي سنة (٢٦٤ هـ)[4].

١٦ ـ محمد بن شاذان القاضي، أبو بكر الجوهري، أحد أئمة الفقهاء الحنفية، وكان نائباً للقاضي بكار وخليفته، م (٢٧٤ هـ)[5].

١٧ ـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري الفقيه، ثقة صدوق، وكان مفتي مصر في أيامه، توفي سنة (٢٦٨ هـ)[6].

١٨ ـ محمود بن حسان النحوي، كان نحوياً مجوداً، توفي سنة (٢٧٢ هـ)[7].

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب، ٣٦٢/٧؛ الحاوي، ص ١٠.
(٢) انظر: تذكرة الحفّاظ، ٨٠٩/٣؛ تقريب التهذيب، ٩٧/٢.
(٣) انظر: الخطيب: تاريخ بغداد، ١٢٨/٢؛ الحاوي، ص ١١.
(٤) انظر: الجواهر المضية، ٢٧٣/١.
(٥) انظر: ملحق الولاة والقضاة، ص ٥١٣، الجواهر المضية ١٧٢/٣.
(٦) انظر: تذكرة الحفّاظ، ٨٠٨/٣؛ النجوم الزاهرة، ٢٣٩/٣.
(٧) انظر: أماني الأحبار، ص ١٧.

١٩ ـ هارون بن سعيد الأيلي السعدي مولاهم، أبو جعفر التميمي نزيل مصر، ثقة فقيه فاضل، توفي سنة (٢٥٣ هـ)[١].

٢٠ ـ يحيى بن زكريا بن يحيى النيسابوري، أبو زكريا الأعرج، رحال جوال حافظ فاضل نبيل، وكان ثقة صدوقاً، توفي سنة (٣٠٧ هـ)[٢].

٢١ ـ يونس بن عبد الأعلى الصدفي، أبو موسى البصري، كان ثقة ذا عقل وعلم، توفي سنة (٢٦٤ هـ)[٣].

وكثرة المشايخ دليل على تنوع المعارف، فهي في ذاتها مزية لصاحبها، وعنوان شاهد على تمكنه وتضلعه في العلم ودرايته.

---

(١) انظر: تذكرة الحفّاظ، ٣/٨٠٩؛ تهذيب التهذيب، ١١/٧.
(٢) انظر: تقريب التهذيب، ٢/٣٤٧؛ أماني الأحبار، ص ٢٤.
(٣) انظر: طبقات الفقهاء، ص ٩٩؛ الجواهر المضية، ١/٢٧٥.

تلامذته

اشتهر الإمام الطحاوي بسعة اطلاعه في شتى علوم عصره، وذاع صيته بين طلبة العلم في تحقيق المسائل، وتدقيق الدلائل بخاصة، وتبحره في العلوم بعامة، فتوافد عليه طلاب العلم - على اختلاف مسالكهم ومذاهبهم - من شتى الأقطار الإسلامية، ليستفيدوا من غزارة علمه، واتساع معارفه، وكان موضع إعجابهم وتقديرهم[1].

على أنه كان من بين طلابه من كان على درجة عالية من العلم، فلم يستنكف الطحاوي في الاستفادة مما لديهم، وإفادتهم مما ليس عندهم، وهذه بعض مزايا علماء السلف (رحمهم الله تعالى).

بلغ تلامذته وأصحابه الذين رووا عنه حداً من الكثرة حتى أفردوا بالكتابة في جزء مستقل.

«قال عبد الغني المقدسي[2] في الكمال (٦٠٠ هـ): «وروى

---

(١) الحاوي، ص ٢٠.

(٢) هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي الحنبلي، (تقي الدين أبو محمد) (٥٤١ - ٦٠٠ هـ) «كان غزير الحفظ والإتقان، وقيماً يجمع =

عن الطحاوي خلق كثير، وقد أفرد بعض أهل العلم الذين رووا عنه بالتأليف في جزء»[1].

وأكتفي هنا بسَرْد بعض النابغين من تلامذته الذين اشتهروا بطول ملازمته، والأخذ عنه، وهم بين محدث وفقيه:

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن حماد، أبو عثمان قاضي مصر، حفيد إسماعيل القاضي، وكان ثقة كريماً حيياً، توفي سنة (٣٢٩ هـ)[2].

٢ ـ أحمد بن محمد بن منصور، أبو بكر الأنصاري الدامغاني القاضي أقام ببغداد دهراً طويلاً يحدث عن الطحاوي ويفتي، وكان إماماً في العلم والدين، مشاراً إليه في الورع والزهادة، قال القرشي: إنه أقام على الطحاوي سنين كثيرة[3].

٣ ـ سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، أبو القاسم، صاحب المعاجم انتهى إليه علو الإسناد لطول عمره، حافظ ثقة عالم منصف، له بعض أوهام في كثرة ما روى. توفي سنة (٣٦٠ هـ)[4].

= فنون الحديث». وله مؤلفات في الحديث، والرجال، والفقه، ومن أشهرها (الكمال).

طبقات الحفاظ، ص ٤٨٦.

انظر: تذكرة الحفاظ، ٤/١٣٧٢؛ شذرات الذهب، ٤/٣٤٥.

(١) الحاوي، ص ٧.

(٢) انظر: الكندي: كتاب الولاة والقضاة، ص ٤٨٣، ٤٨٥.

(٣) انظر: الجواهر المضية، ١/٣١٨؛ الفوائد البهية، ص ٤١.

(٤) انظر: وفيات الأعيان، ٢/٤٠٧؛ تذكرة الحفاظ، ٣/٨٠٩؛ ابن تغري: النجوم الزاهرة، ٣/٢٣٩؛ الجواهر المضية، ١/٢٧٦.

٤ ـ عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس أبو سعيد الحافظ المؤرخ، توفي سنة (٣٤٧ هـ)[(١)].

٥ ـ عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني أبو أحمد، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، أحد الأئمة، حافظ ناقد، توفي سنة (٣٦٥ هـ)[(٢)].

٦ ـ عبيد الله بن علي الداودي القاضي، أبو القاسم شيخ أهل الظاهر في عصره، توفي سنة (٢٧٥ هـ)[(٣)].

٧ ـ علي بن أحمد بن محمد بن سلامة، أبو الحسن الطحاوي (ابنه) راوي كتاب السنن عن النسائي، توفي سنة (٣٥١ هـ)[(٤)].

٨ ـ علي بن الحسين بن حرب، البغدادي الفقيه الشافعي، أبو عبيد القاضي، ويعرف (بابن حربويه) وكان ثقةً ثبتاً عالماً أميناً، وأقام بمصر دهراً طويلاً، روى عن الطحاوي وغيره، توفي سنة (٣١٩ هـ)[(٥)].

٩ ـ محمد بن جعفر بن الحسين البغدادي، المعروف (بغندر)

---

(١) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٦؛ حسن المحاضرة، ١/٢٣٨ وقد سبقت ترجمته.
(٢) انظر: تذكرة الحفاظ، ٣/٩٤٠؛ طبقات الشافعية الكبرى، ٣/٣١٥، ١/٥، الحاوي، ص ١٢.
(٣) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٥؛ الحاوي، ص ١٢.
(٤) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٦؛ لسان الميزان، ١/٢٧٤.
(٥) انظر: كتاب الولاة والقضاة، ص ٥٢٣ ـ ٥٣٥، ٥٥٨ ـ ٥٦٠.

الحافظ المفيد، وكان جَوَّالاً حافظاً ثقةً، توفي سنة (٣٦٠ هـ)[١].

١٠ ـ محمد بن عبده بن حرب البصري العبادي، أبو عبيد الله، قاضي مصر، توفي سنة (٣١٣ هـ)[٢].

١١ ـ محمد بن المظفر بن موسى أبو الحسين البغدادي، الحافظ، صاحب المسند الذي جمعه للإمام أبي حنيفة، وكان حافظاً صادقاً ثقة مأموناً حسن الحفظ، وانتهى إليه علم الحديث في حفظه وعلمه، روى عنه الدارقطني توفي سنة (٣٧٩ هـ)[٣].

١٢ ـ مسلمة بن القاسم بن إبراهيم أبو القاسم القرطبي، أحد المكثرين من الرواية والحديث، توفي سنة (٣٥٣ هـ)[٤].

وإنَّ كثرة طلبة الشيخ دليل صدق على مكانته العلمية المرموقة وسمو درجته بين علماء عصره[٥].

---

(١) انظر: الحاوي، ص ١١.

(٢) انظر: كتاب الولاة والقضاة، ص ٥١٤ ـ ٥١٨.

(٣) انظر: جامع المسانيد، ١/٥؛ تاج التراجم، ص ٩؛ تاريخ بغداد ٣/٢٦٣.

(٤) انظر: الجواهر المضية، ١/٢٧٥؛ ميزان الاعتدال، ٤/١٢.

(٥) انظر بالتفصيل: الكوثري، الحاوي، ص ١٢، ١٣؛ الكاندهلوي: أماني الأحبار شرح معاني الآثار (في مقدمة الشرح)، ص ٢٦ ـ ٢٨.

عَقيدة الإمام الطَّحاوي

قد يكون من الغرابة أن يخص هذا الموضوع بدراسة مستقلة، غير أنَّ الإمام الطحاوي اشتهر بكتابه (الطحاوية) المسمى (اعتقاد أهل السنّة والجماعة) أكثر من بقية مؤلفاته الجليلة، وأصبح يطلق عليه (العقيدة الطحاوية).

حوى هذا الكتاب اعتقاد أهل السنّة والجماعة المتفق على اتباعه من علماء الأمة في القرون المفضلة: من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة والكثير من أتباعهم (رحمهم الله تعالى).

عالج موضوعات هذه الرسالة بأسلوب علمي مبسّط، وعرض مشوق، يتضح منه روح الإخلاص والنصح لإخوانه المسلمين.

وهو حين يعرض فيه مذهب السلف، فهو يعرض في الوقت نفسه معتقده الذي يدين الله تعالى به، وهذا ما يلمسه القارىء في الصفحات الأولى من الرسالة.

يقول رحمه الله تعالى مفتتحاً كتابه ومبيناً أصول معتقده:

«هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب

فقهاء الملّة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي(١)، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم(٢) الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني(٣) رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدون من أصول

---

(١) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي (٨٠ ـ ١٥٠ هـ) أحد الأئمة الأعلام المتبوعين، طبقت شهرته الآفاق، قال عنه الإمام الشافعي «من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة». وألّف العلماء قديماً وحديثاً كتباً في مناقب الإمام وأصحابه، ما يربو على عشرين مؤلفاً، منها: الصيمري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه حيدر آباد الدكن: إحياء المعارف النعمانية، ١٣٩٤ هـ، المكي، مناقب أبي حنيفة، (بيروت: دار الكتاب العربي) ومعه (المناقب للكردري)، الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، (مكة المكرمة: الإمدادية)، ص ١ ـ ٣٣ وغيرها.

(٢) وأبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد الأنصاري (١١٣ ـ ١٨٢ هـ)، تفقّه على أبي حنيفة وهو أجل أصحابه، ولي القضاء لهارون الرشيد، وعلا شانه، وهو أول من دعي قاضي القضاة قال عنه أبو حنيفة: «إن يمت هذا الفتى فهو أعلم من عليها وأومأ إلى الأرض». وقال يحيى بن معين: «ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف».

ومن آثاره: الخراج، كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، الرد على سير الأوزاعي، الآثار، وغيرها من الكتب.

انظر: الصيمري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ص ٩٠ ـ ١٠٢، الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، ص ٣٥ ـ ٤٨؛ الكوثري (حسن التقاضي في سيرة أبي يوسف القاضي) (حمص/ راتب حاكمي، ١٣٨٨ هـ).

(٣) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أبو عبد الله، (١٣٢ ـ ١٨٧ هـ). أخذ عن أبي حنيفة وبعده لازم أبا يوسف حتى برع في الفقه، وسمع الحديث من أئمة المحدثين، ولازم مالكاً مدة وسمع منه الموطأ، وانتهت إليه رياسة الفقه بالعراق بعد أبي يوسف، وتفقه عليه أئمة، منهم: الشافعي =

الدين، ويدينون به رب العالمين»[1].

ثم يوضح توحيد الله سبحانه وتعالى بأنواعه الثلاثة: الألوهية والربوبية، والأسماء والصفات بأسلوب مبسط رائع.

«نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره، قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء، لا يفنى ولا يبيد، ولا يكون إلا ما يريد، ولا يشبه الأنام، حي لا يموت، قيوم لا ينام، خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة... ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، وأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل شيء عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2]... وهو متعال عن الأضداد والأنداد...»[3].

= وأبو عبيد، وأسد بن الفرات، وكان من أذكياء العالم، ولي قضاء القضاء للرشيد، ويعد الإمام محمد بحق ناشر فقه أبي حنيفة وأبي يوسف ورواية بمصنفاته: المبسوط، والجامع الكبير والصغير، والسير الكبير والصغير (وهذا أول مؤلف مستقل في القانون الدولي الإسلامي) والزيادات، والحجة. توفي بالري.

الصيمري: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ص ١٢٠ - ١٣٠؛ الذهبي: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، ص ٥٠ - ٦٠؛ وأفرد الكوثري في ترجمته: (بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني) (حمص: راتب حاكمي، ١٣٨٨ هـ).

(١) متن العقيدة الطحاوية (بيروت: المكتب الإسلامي الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ)، ص ١٧.

(٢) سورة الشورى، آية: (١١).

(٣) المصدر السابق.

وينزه الله سبحانه وتعالى عن أوصاف النقص التي لا تليق بجلاله وعظمته:

«ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر، ومن أبصر هذا اعتبر وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر»[1].

ويثبت رؤية الله تعالى للمؤمنين في الآخرة كما جاء به القرآن الكريم، وصح عن المصطفى ﷺ إثباتاً من غير تأويل.

فيقول: «والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿ وجوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ إلى رَبِّها نَاظِرة ﴾[2] وتفسيره، على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه»[3].

ثم يقرر مبدأً من أهم مبادىء العقيدة الحقة الصحيحة في الأسماء والصفات: إثباتاً من غير تشبيه، ونفياً من غير تعطيل، ويبين مصير الفرق المخالفة لتلك المبادىء في عقيدتها:

«ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه

---

(١) العقيدة الطحاوية، ص ٢٥، ٢٦.
(٢) سورة القيامة، الآيتان: (٢٢، ٢٣).
(٣) العقيدة الطحاوية، ص ٢٦، ٢٧.

مرامه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً... وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية بترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يتوق النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية»[1].

وهكذا يستمر في بيان اعتقاده في القرآن الكريم:

«وأن القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر...»[2].

ويقول في بيان الإيمان بالقدر الذي حارت فيه العقول:

«وأصل القدر سرُّ الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك مَلَك مقرب ولا نبيٌّ مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلّم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً أو وسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه ﴿لا يُسْأَلُ عَمّا يَفْعَلُ وهُم يُسْأَلُوْن﴾[3]. فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم

(1) العقيدة الطحاوية، ص ٢٧.
(2) العقيدة الطحاوية، ص ٢٤.
(3) سورة الأنبياء، آية: (٢٣).

الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين»[1].

هكذا يستمر الإمام في عرض كل ما يجب على المسلم من عقيدة وإيمان إثباتاً ونفياً، إيماناً وكفراً، قبولاً ورداً، حباً وبغضاً - بأسلوب أدبي مُشْرِق وبيان سَلِسٍ رائع:

«فهذا جملة ما يحتاج إليه من هو منوَّر قلبه من أولياء الله تعالى وهي درجة الراسخين في العلم».

كما يبين عقيدته في لزوم طاعة ولاة الأمر منهم، وعدم الخروج والخلاف على الجماعة الإسلامية:

«ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة، ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة»[2].

كما يوضح فيها كل ما يتعلق بالحياة البرزخية وما بعدها من أهوال البعث، والنشور، والعرض، والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب، والعقاب، والصراط، والميزان، كما يقرر «أن الجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»[3].

ويبيِّن أن اعتقادَ أهلِ السنة والجماعة في أصحاب رسول الله ﷺ هو الاعتقاد الوسط العدل بين إفراط الرافضة وتفريط الخوارج:

---

(١) العقيدة الطحاوية، ص ٣٢، ٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٧، ٤٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٥١.

«ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[1].

ويقرر في ختام رسالته مجملَ ما فَصَّلَه بأن الدين الحق من بين الأديان: هو الإسلام، وهو المتصف بالعدل والتوسط في معتقده، كما يعلن البراءة من كل من خالف هذا الدين، أو معتقده، من أهل الأهواء والزيغ ويصرح بأن هذا ديننا الذي ندين الله تعالى به:

«إن الإسلام هو دين الله، وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس.

فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً، وباطناً، ونحن براء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيّناه.

ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردية: مثل المشبهة[2] . . . .

---

(١) العقيدة الطحاوية، ص ٥٧.

(٢) المشبهة: «قوم شبهوا الله تعالى بالمخلوقات، ومثلوه بالمحدثات» التعريفات، باب الشين. قال البغدادي (٤٢٩ هـ): «المشبهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون: شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى».

الفرق بين الفِرَق، تحقيق محمد محيي الدين، القاهرة: مطبعة المدني، ص ٢٥٥ وما بعدها.

والمعتزلة[1]، والجهمية[2]، والجبرية[3]، والقدرية[4] وغيرهم، من الذين خالفوا السنة والجماعة، وخالفوا

---

(١) المعتزلة: هم أصحاب عمرو بن عبيد (١٤٤ هـ)، وواصل بن عطاء (١٣١ هـ) سموا بذلك؛ لأنهم اعتزلوا الجماعة، وبنوا مذهبهم على الأصول الخمسة: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولبّسوا فيها الحق بالباطل فخالفوا في معتقداتهم عقائد أهل السنّة والجماعة، ومن ثم كانوا مثار فتنة وتشكيك لعقائد المسلمين، ذاق المسلمون من فتنتهم الكثير من المحن، ومن أهمها: محنة فتنة خلق القرآن، في عهد الخليفة العباسي المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨ هـ) ومعروف ما وقع على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى بسبب هذه الفتنة.

انظر: القاضي: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان (مصر: وهبة)، ص ١٤٩ ـ ٢٢٩، وانظر فرق المعتزلة: الشهرستاني الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (القاهرة: مصطفى الحلبي) ص ٤٣ وما بعدها، الفرق بين الفرق، ص ٢٤، شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٢٥.

(٢) الجهمية: «هم أتباع جهم بن صفوان (١٢٨ هـ) الذي قال: بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وزعم أيضاً أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر: هو الجهل فقط، وقال: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز».

الفرق بين الفرق، ص ٢١١.

(٣) الجبرية: الجبر هو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى، ولا يثبتون للعبد كسباً في العقل، ويرون: أن العباد مجبورون على أفعالهم لا اختيار لهم فيها. وهم عكس القدرية (نفاة القدر) فإن القدرية إنما نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه، وتسمى الجبرية (قدرية)، لأنهم غلوا في إثبات القدر.

انظر: التعريفات (باب الجيم)، شرح الطحاوية، ص ٥٢٩.

(٤) القدرية: «هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر =

الضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال أردياء وبالله العصمة والتوفيق»[1].

هذه هي العقيدة الطحاوية السلفية التي حظيت بالقبول والاستحسان بين أهل السنة والجماعة على اختلاف مذاهبهم.

يقول السبكي[2]: «وهذه المذاهب الأربعة ولله الحمد في العقائد واحدة، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال أو التجسيم، وإلا فجمهورها على الحق يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول..»[3].

ولذلك اهتم العلماء بهذه العقيدة الصافية شرحاً وتعليقاً وتحقيقاً[4].

= والمعاصي بتقدير الله تعالى». التعريفات (باب القاف).

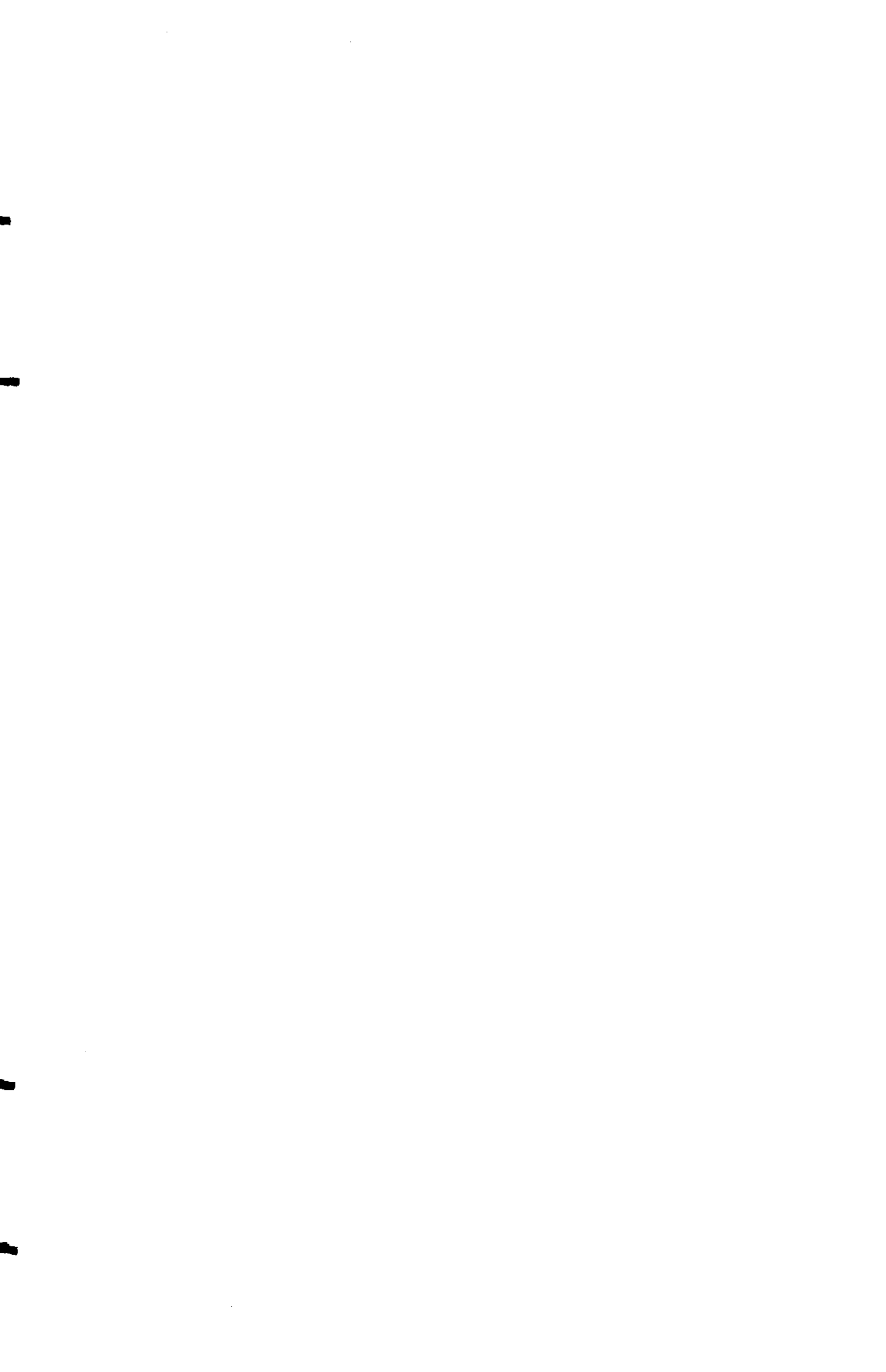
انظر بالتفصيل فرق القدرية والجبرية: الفرق بين الفرق ص ١١٤ وما بعدها.

(١) العقيدة الطحاوية، ص ٦١، ٦٢.

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الشافعي (أبو نصر، تاج الدين) (٧٢٧ - ٧٧١ هـ) «كان إماماً بارعاً مفنناً في سائر العلوم وله تصانيف شتى». انظر: شذرات الذهب، ٦/٢٢١.

(٣) السبكي: معيد النعم ومبيد النقم - تحقيق: محمد علي النجار وآخرين (القاهرة: مكتبة الخانجي، الأولى، ١٣٦٧ هـ)، ص ٢٢، ٢٣.

(٤) سيأتي تفصيل ذلك في ذكر مؤلفاته.

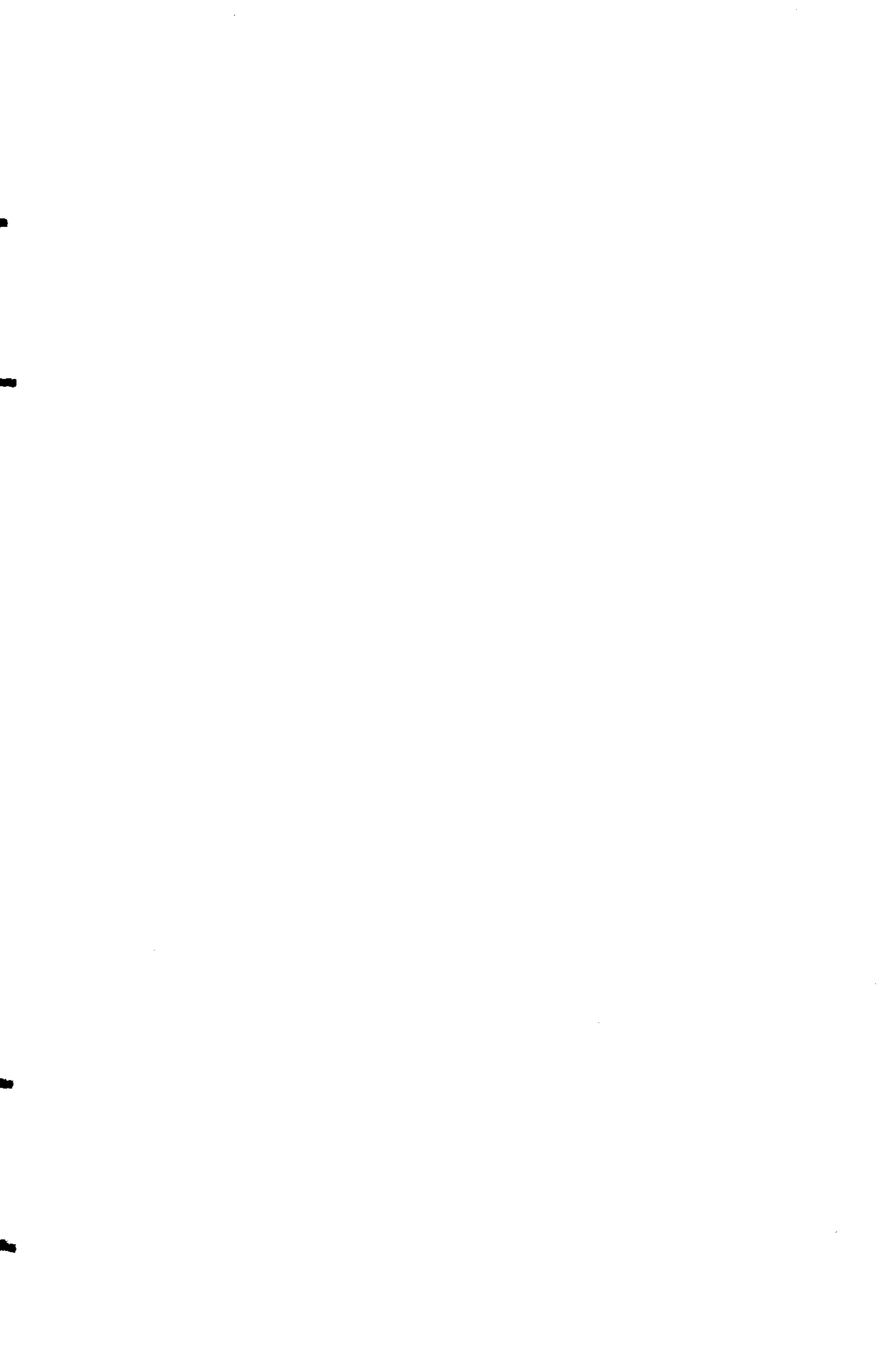


الفَصل الرَّابع

مَكانَةُ الطَّحَاوي العِلميَّة

ويشتمل هذا الفصل على:

- **معارف الطحاوي.**
- **الطحاوي المحدث.**
- **الطحاوي الفقيه.**
- **الطحاوي الأصولي.**
- **الطحاوي الشروطي.**



معَارف الطَّحَاوي

بلغ الإمام الطحاوي في العلوم والمعارف الإسلامية شأواً بعيداً بل أصبح في بعضها إماماً ومرجعاً.

الأمر الذي حمل ابن يونس المؤرخ إلى القول: بأن موته ترك فراغاً كبيراً في مصر، حينما تحدث عن مكانته بقوله: «وكان ثقةً ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلف مثله»[1].

تناقل المؤرخون بعده هذه العبارة مع إضافات كثيرة من الثناء.

هذا التقدير والاحترام الذي ناله الطحاوي من معاصريه ومن بعدهم إنما كان اعترافاً منهم بالحقيقة التي كان يتحلى بها.

ولا غَرْوَ فإنَّ الطحاوي كغيره من أسلافنا المتقدمين: أجادوا فنوناً متعددة، وعلوماً شتى، وكانوا أكثر ما يعرفون بفن واحد أو فنين، يعدون فيه مرجعاً، ويعترف لهم فيه بالتقدم والإجادة.

كذلك الأمر بالنسبة للطحاوي، فقد اشتهر بالفقه، والحديث، ولكنه كان أيضاً على دراية كبيرة بعلوم أخرى.

---

(١) سير أعلام النبلاء، ١٥/ ٢٩.

فمن المجالات التي لم يشتهر فيها الطحاوي: القراءات، ومع هذا فقد عَدَّه المؤلفون في طبقات القُرَّاء من جملة العالِمين بالقراءات[1]، تلقَّىٰ هذا الفن على أيدي أئمة هذا العلم في عصره[2].

لم يعط هذا الاعتراف جزافاً، بل إن هناك شواهد دالة على تمكنه في هذا العلم، منها: اهتمامه في مؤلفاته بالقراءات، ونسبتها إلى أصحابها وسندهم في ذلك، ليتوصل بذكرها إلى حل بعض المشكلات الناشئة عن اختلاف القراءات في تعيين الحكم الشرعي[3].

ولعل أكبر دليل على هذا: نقده لأبي عبيد[4]، وتحليل قراءته، وبيان ما أُخذ عليه في توجيه قراءته، ثم توجيهها توجيهاً علمياً، ملائماً بما ورد في ذلك من الأحاديث الشريفة[5].

---

(١) انظر: الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء (القاهرة: الخانجي، ١٣٥١ هـ)، ١/١١٦.

(٢) راجع المصدر نفسه، ١/٤٣٦، ٤٣٩.

(٣) انظر: مشكل الآثار، ١/٩٥، ١١٣، ١١٤، ١٤٠.

(٤) هو القاسم بن سلّام، وكان أبو عبيد إمام عصره في كل فن من العلم وكان فاضلاً في دينه وعلمه، ربانياً مفتياً في القرآن، والفقه، والأخبار، والعربية، حسن الرواية، صحيح النقل، روى الناس من كتبه نيفاً وعشرين كتاباً، منها: غريب الحديث، والأمثال. توفي بمكة سنة (٢٢٤ هـ) رحمه الله تعالى.

انظر: السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تحقيق: محمد أبو الفضل (مصر: عيسى الحلبي، ١٣٨٤ هـ)، ٢/٢٥٥.

(٥) انظر: مشكل الآثار: باب مشكل ما جاء في كتاب الله تعالى ذكر الرحمة بالريح مما قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما يدل على الأول في ذلك من شك القراءة. قال الطحاوي بسنده عن أبي عبيد: =

. . . .

= «قال: القراءة التي سمعتها في الريح والرياح أن ما كان منها من الرحمة فإنه جمع، وما كان منها من العذاب فإنه على واحدة، قال: والأصل الذي اعتبرنا به هذه القراءة حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا هاجت الريح قال: اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً، فكان ما حكاه أبو عبيد من هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما لا أصل له، وقد كان الأولى به لجلالة قدره، ولصدقه في روايته غير هذا الحديث؛ لأن لا يضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يعرفه أهل الحديث عنه [والصحيح: أن الحديث أخرجه الشافعي في الأم ١/٢٥٣ وأورده النووي في الأذكار وقال الحافظ بعد تخريجه هذا حديث حسن أخرجه البيهقي في المعرفة] انظر: الأذكار ص ٢٣٣.

ثم اعتبرنا في كتاب الله تعالى مما يدل على الواحد في هذا المعنى فوجدنا الله تبارك وتعالى قد قال في كتابه العزيز ﴿ هو الذي يُسَيِّرُكم في البَرِّ والبَحْر، حتى إذا كنتم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بهم بريحٍ طَيِّبَةٍ وَفرِحُوْا بها، جاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ، وجاءهم المَوْجُ مِنْ كل مَكانٍ ﴾ [يونس/ ٢٢] فكانت الريح الطيبة من الله تعالى رحمة، والريح العاصف منه عز وجل عذاباً، ففي ذلك ما قد دل على انتفاء ما رواه أبو عبيد مما ذكره.

ثم اعتبرنا ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما يدخل في هذا المعنى، فوجدنا ـ وساق السند ـ عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تسبوا الريح فإذا رأيتم منها ما تكرهون، قولوا: اللهم إنا نسألك من خير هذه الريح وخير ما فيها، وخير ما أمرت به، ونعوذ بك من شر هذه الريح وشر ما فيها، وشر ما أمرت به».

ثم ساق عدة روايات بألفاظ مختلفة نحوها، ثم قال مؤكداً إلى ما ذهب إليه: «وفي جميع ما روينا أن الريح قد تأتي بالرحمة، وقد تأتي بالعذاب، وأنه لا فرق بينهما إلا بالرحمة والعذاب، وأنها ريح واحدة لا رياح». =

وكذلك لم يشتهر الطحاوي بأنه مفسر، مع أن له تفسيراً جليلاً في آيات الأحكام يعدُّ من أبدع ما ألف في عصره، بل يعدُّ الطحاوي بهذا أول مفسر في تفسير آيات الأحكام.

كما يتضح من خلال كتابه (أحكام القرآن) علمه الواسع في التفسير وفي علوم شتى، حيث جرى في تفسيره على طريقة (التفسير المأثور)[1].

معـارفــه اللغويـــة:

إن علوم اللغة: من نحو، ونثر، وصرف، وشعر، هي أهم العلوم المعينة لفهم الأصلين: الكتاب والسنة.

أخذ الإمام الطحاوي بحظ وافر من هذه العلوم، حتى عده بعضهم إماماً في النحو واللغة:

= وروى عن ابن عباس مرفوعاً عن النبي ﷺ: أنه نصر بالصبا وهي ريح واحدة، وأن عاداً أهلكت بالدبور وهي ريح واحدة ثم قال: «وفي ذلك ما قد دل على ما ذكرنا».

ثم روى بسنده عن أبي بكر بن عياش قال: قرأ رجل على عاصم ﴿ وأرسلْنَا الرِيْحَ لَواقِحَ ﴾ [الحجر/ ٢٢] فقال: الرياح لواقح، لو كانت الريح لكانت ملقحة، قال فذكرت ذلك للأعمش فقال لي: إنه لا يلقح من الريح إلا الجنوب فإذا تفرقت صارت رياحاً وفيما رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب ما قد دل أن الاختلاف فيما اختلف فيه القراء من الذي ذكرنا من الرياح هو الريح لا الرياح، والله تعالى نسأله التوفيق».

(١) أفردت دراسة موسعة عن (أحكام القرآن) في الفصل الخامس (في دراسة بعض مؤلفاته)، ص ٢٢١، حيث عُرِف عن وجود هذا الكتاب لأول مرة؛ لأن المترجمين للطحاوي يذكرونه من ضمن كتبه المفقودة.

قال ابن تغري بردي[1] (٨٧٤ هـ): «كان ـ الطحاوي ـ إمام عصره بلا مدافعة في الفقه، والحديث، واختلاف العلماء، والأحكام، واللغة، والنحو»[2] وإن لم يتابعه في ذلك غيره من المؤرخين، ولكن دلائل هذا من واقع استنباطه للأحكام وتوجيهها، وبخاصة ما يعتمد منها اعتماداً أساسياً على مفاهيم اللغة العربية، فقد تلقى الطحاوي هذه العلوم على أساتذة نوابغ في هذه الفنون، يدل على هذا تطبيقه لهذه العلوم واستخدامه لها بإتقان.

فهو يحلِّل الألفاظَ الغامضةَ في الأحاديث، ويزيل إشكالها، ويورد أصولها اللغوية عن أساتذة وأئمة اللغة، استشهاداً وتأكيداً في تجْلية معنى اللفظ المشكل.

يقول رحمه الله في معرض حديثه عن حديث إزالة المنكر عن معنى (أطراً) من (لتأطرنه على الحق أَطْراً) «قال أبو جعفر: فتأمَّلنا قوله ﷺ في هذا الحديث «ولتأطرنـه على الحق أطراً» فوجدنا أهل اللغة يحكون في ذلك عن الخليل[3] بن أحمد أنه

---

(١) هو يوسف بن تغري بردي عبد الله الظاهري (أبو المحاسن، جمال الدين) (٨١٣ ـ ٨٧٤ هـ) أخذ عن البلقيني، وابن النديم وغيرهما من الفضلاء كابن حجر والعيني، ومن أشهر تصانيفه (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة)، وله أيضاً: (حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور) وغيرهما. انظر: الضوء اللامع، ١٠/٣٠٥؛ شذرات الذهب، ٧/٣١٧؛ مقدمة النجوم الزاهرة.

(٢) النجوم الزاهرة، ٣/٢٣٩.

(٣) الخليل بن أحمد بن تميم الفراهيدي البصري: صاحب العربية والعروض، قال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب =

قال: أطرت الشيء إذا أثنيته وعطفته، وأطر كل شيء عطفه، كالمحجن، والمنخل، والصولجان، ووجدناهم يحكون في ذلك عن الأصمعي[1] أنه قال: أَطَرْت الشيءَ وآطرت إذا أملته إليك وردته إلى حاجتك».

بعد هذا التحليل للفظ يقرر معناه بقوله: «فكان ما في هذا الحديث من قول النبي ﷺ «ولتأطرنه على الحق أطراً» أي: تردونه إليه وتعطفونه عليه، وتميلونه إليه حتى يكون فيما تفعلونه من ذلك كالمحجن والمنخل وكالصولجان، الذي لا يستطيع أن يخرج مما عطف عليه وثني عليه ورد إليه. . .»[2].

وكتبه زاخرة بأمثال هذه الدراسات اللغوية، وكثيراً ما يستخدم اللغة للتعرف على المسائل المختلف فيها، ولاستخراج الفرق بين الاصطلاحات الفقهية[3]. وأمثلة ذلك كثيرة جداً في كتابه (الشروط الصغير) حينما يرجِّح ألفاظ بعض الفقهاء على

= بها، وعمل أول كتاب: العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة، وكان من الزهّاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم.
انظر: السيوطي: بغية الوعاة، ١/٥٥٦.

(١) الأصمعي هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الباهلي، أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي، أحد أئمة اللغة، والغريب، والأخبار والملح والنوادر. قال عن نفسه: «حفظت ستة عشر ألف أرجوزة». تآليفه كثيرة في اللغة، والأدب، والغريب. توفي سنة (٢١٦ هـ).
انظر بالتفصيل: السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/١١٢، ١١٣.

(٢) مشكل الآثار، ٢/٦٢، وانظر للتفصيل أيضاً، ١/٣٩٣ ـ ٣٩٥.

(٣) انظر: معاني الآثار، ٤/١٣٩، وبالتفصيل، ٤/١٢٣ وما بعدها.

الأخرى في تعيين الألفاظ التي تكتب بها الوثائق، مقارناً بألفاظ الكتاب، والسنّة، وأقوال اللغويين.

وكانت له معرفة تامة بالشعر: أوزانه، وقوافيه، ونقده.

حيث نقد بعضها وعلّل من حيث عربيتها ووزنها وقافيتها، ثم أكد الصحيح معللاً ومبيناً سندها.

ذكر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: لما دخل رسول الله ﷺ عام الفتح رأى نساء يلطمن وجوه الخيل بالخمر فتبسم فقال: (يا أبا بكر كيف قال حسان بن ثابت؟ فأنشد أبو بكر:

عدمتُ بُنيتي إن لم تَرَوْها | تُثير النقع من كَنَفَيْ كَدَاءُ
يُنازعن الأعِنّةَ مُسرجاتٍ | يلطّمهنّ بالخُمُر النساءُ

هكذا حدثنا أحمد بن داود، وأهل العربية يروون البيت الأول على غير ذلك: (تثير النقع موعدها كداء) حتى تستوي قافية هذا البيت، مع قافية البيت بعده»[1].

---

(١) معاني الآثار، ٢٩٦/٤، والبيت في ديوان حسان رضي الله عنه:

عَدِمنا خَيْلنا إن لم تَرَوْها | تُثيرُ النَّقْعَ مَوعِدُها كَدَاءُ
يُبارين الأسِنَّةَ مُصْغِياتٍ | على أكْتافِها الأَسَلُ الظِّماءُ
تَظَلُّ جِيادُنا مُتَمَطِّراتٍ | تُلَطِّمُهُن بالخُمُر النِساءُ

كما أشار المحقق إلى رواية المتن عن التاريخ الكبير لابن عساكر:

ثكلت بنيتي إن لم تروها | تثير النقع من كنفي كداء

ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د. سيد حنفي (القاهرة: وزارة الثقافة ١٣٩٤ هـ). وقال ابن حجر عن الحديث: (رواه البيهقي بإسناد حسن) فتح الباري، ١٠/٨.

الطَّحاويُّ المُحدِّث

عاش الإمام الطحاوي في عصر ازدهار تدوين الحديث وعلومه، كما أنه عاصر كبار علماء الحديث ونقاده، وتتلمذ عليهم، وشاركهم في الرواية عن بعض الشيوخ:

فشارك مسلماً، وأبا داود، والنسائي، وابن ماجه في الرواية عن هارون[1] بن سعيد الأيلي، ومسلماً أيضاً في الرواية عن يونس بن عبد الأعلى[2] وكذلك أبا داود والنسائي وأكثر منه كما أن النسائي أخذ بدوره عن الطحاوي[3].

ثم شارك المحدثين في صناعة بعض علوم الحديث: فصنف في أصعب فن من علوم الحديث وهو: اختلاف الحديث

---

(١) هارون بن سعيد الأيلي: أبو جعفر، نزيل مصر، ثقة فاضل من العاشرة مات سنة ثلاث وخمسين بعد المائتين: م د س ق.
انظر: العسقلاني: تقريب التهذيب (بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ) ٣١٢/٢.

(٢) يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي أبو موسى المصري، من صغار العاشرة، مات سنة أربع وستين بعد المائتين: م س ق.
انظر: تقريب التهذيب ٣٨٥/٢.

(٣) انظر: الحاوي، ص ٥، ٦.

المتمثل في كتابه (مشكل الآثار)[1] فأبدع الطحاوي وفاق الكثيرين ممن ألفوا في هذا النوع[2].

وإنَّ اقتدارَ الإمام أبي جعفر في علم الحديث ومعرفة رجاله، والبصر بعلله لتبدوا جليَّة فيما ذكره من ذلك في معاني الآثار.

كما تتجلى فيما عقب به الطحاوي على الشافعي والمزني (رحمهم الله تعالى) بالتصحيح والتنبيه على التصحيف والخطأ في كتابه (السنن المأثورة) ـ الذي انفرد الطحاوي فيه بروايته عن المزني عن الشافعي.

فمن الأمثلة الدالة على ذلك: (أنه روى عن المزني عن الشافعي عن مالك بن أنس عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

---

(١) هو التوفيق بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً وهو: بأن يأتي حديثان متضادَّان في المعنى ظاهراً، فيوفِّق بينهما بالجمع بين الحديثين، أو يرجح أحدهما على الآخر بالطريقة المعروفة لدى المحدثين.

قال ابن الصلاح (٦٤٣ هـ) عن هذا العلم: «وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، والغوَّاصون على المعاني الدقيقة» مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (دمشق: دار الحكمة ١٣٩٢ هـ)، ص ١٤٣.

(٢) وقال الحافظ العراقي (٨٠٦ هـ): كتاب مشكل الآثار من أجل كتب الطحاوي. وقال الكوثري (١٣٧١ هـ): «ومن اطلع على اختلاف الحديث للإمام الشافعي رضي الله عنه، ومختلف الحديث لابن قتيبة، ثم اطَّلع على كتاب الطحاوي هذا، يزداد إجلالاً له، ومعرفةً لمقداره العظيم». الطحاوي، ص ٣٦.

(عبيد الله بن جريج) ثم يصحح الاسم بقوله (هكذا حدثنا المزني وإنما هو عن عبيد بن جريج)[1].

كما صحح الطحاوي للمزني حديثاً يرويه بسنده عن أم بلال ابنة هلال عن ابنها، أن رسول الله ﷺ قال: «يجوز الجذع من الضأن أضحية» قال أبو جعفر ـ مصححاً السند ـ هكذا قرأه المزني عن ابنها، وإنما هو عن أبيها[2].

كما رد على الإمام الشافعي في تخطئته الإمام مالكاً في سند حديث، ودافع عن الإمام مالك مستعيناً بطرق أخرى للحديث، حيث عرف عنه جمعه للطرق الكثيرة للحديث الواحد.

وهذا الحديث يرويه الطحاوي (عن المزني عن الشافعي عن مالك عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، أنه كان مع رسول الله ﷺ، فإذا القمل في رأسه فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق رأسه، وقال: «صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين مدين مدين لكل إنسان، أو انسك بشاة، أيّ ذلك فعلت أجزأ عنك».

قال الطحاوي: سمعت المزني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقولان: قال محمد بن إدريس الشافعي: غلط مالك ابن أنس في الحديث الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة).

---

(١) انظر: السنن المأثورة، (بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ) ص ٣٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٩، وأخرجه ابن ماجه، في الأضاحي باب ما تجزىء من الأضاحي (٣١٣٩).

(قال أبو جعفر ـ معلقاً ـ لم يغلط مالك فيه؛ لأن يونس بن عبد الأعلى قد حدثنا، قال: أخبرنا ابن وهب أن مالكاً حدثه عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ . . . ثم ذكر الحديث).

قال: (وذلك أنَّ مالكاً لم يغلط فيه، وأن الغلط كان من غيره.

إلا أن تكون العرضة التي حضرها الشافعي لم يذكر مالك فيها في هذا الحديث مجاهداً)[1].

وقد يبيِّن الطحاوي وهم الرواة في متن حديث باستعمال التاريخ، ومن أمثلة ذلك:

حدثنا يوسف بن يزيد قال: حدثنا حجاج بن إبراهيم قال: حدثنا أبو عوانة، عن فراس، عن عامر، عن عبد الرحمن بن أبزى، أنَّ أم حبيبة زوج النبي ﷺ توفيت فصلى عليها عمر فكبَّر عليها أربعاً وبعث إلى أمهات المؤمنين من يدخلها في قبرها؟ فقلن: الذي كان يحل له أن يراها في حياتها.

قال أبو جعفر: وهذا عندنا خطأ لأن أم حبيبة بقيت بعد وفاة عمر دهراً طويلاً[2].

---

(١) السنن المأثورة ص ٣٥٧، ٣٥٨، وأخرجه البخاري في المحصر، باب قول الله (أو صدقة) (١٨١٥)، ومسلم في الحج باب جواز حلق الرأس للمحرم (١٢٠١).

(٢) مشكل الآثار ٢٠٦/٣ ـ ٢٠٧.

وقد يكشف الطحاوي تدليس أحد الرواة في إسناد حديث:

ففي باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه الصلاة والسلام من قوله: «وإياك واللوّ فإنها تفتح عمل الشيطان».

ذكر حديثاً من طريق سفيان عن محمد بن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة.. ثم قال: فتأمّلنا إسناد هذا الحديث هل هو موصول أو قد دخله تدليس من ابن عجلان أتاه به عن الأعرج فحدث به عنه بغير سماع منه إياه.

ثم ذكر الحديث من طريق ابن المبارك عن محمد بن عجلان عن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة.

ثم قال: فوقفنا بذلك على أنَّ محمد بن عجلان إنَّما حدَّث به عن الأعرج تدليساً منه به عنه، وأنه إنما كان أخذه من ربيعة بن عثمان عنه، ثم تأوَّلنا حديث ربيعة عن الأعرج هل هو سماعه إياه منه أو على التدليس به عنه.

ثم ذكر الحديث من طريق عبد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

ثم قال: فوقفنا بذلك على أنَّ أصل هذا الحديث في إسناده إنما هو عن ابن عجلان عن ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج[1].

وفي كتب الطحاوي كثير من هذه الأمثلة التي تبيِّن معرفته بالعلل وكشفه لتدليس الرواة.

---

(١) مشكل الآثار ١/١٠٠ وما بعدها.

ومن أمثلة ضبطه في رواية الأحاديث ويقظته ودقة ملاحظته فيه:

ما جاء في باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ من أمره من قِبَله مظلمة لأخيه في عرض أو في مال أن يتحلله منها في الدنيا.

فروى حديثاً من طريق ابن أبي ذئب بسنده عن أبي هريرة وفيه: «من كانت له مظلمة من أخيه من عرضه أو ماله فليتحلله...».

ومن طريق آخر من حديث مالك بسنده عن أبي هريرة وفيه: «من كانت عنده مظلمة لأخيه في عرض أو في مال فليأته فليحلله...».

ثم قال: وفي حديث مالك مكان ذلك (فليأته فليحلله منها) فذلك على إتيان من له المظلمة لا على إتيان مَنْ هي عليه، وذلك بعيد في المعنى؛ لأن الذي له المظلمة غير مخوف عليه منها في الآخرة، وإنما الخوف في الآخرة على من هي قِبَله، فَبَانَ بما ذكرنا أنَّ الأولى مما اختلف فيه مالك وابن أبي ذئب في هذا الحديث هو ما رواه عليه ابن أبي ذئب لا ما رواه عليه مالك[1].

أما بالنسبة لعلمه بالإسناد، ومعرفته بالرجال وتاريخهم وحالهم من جرح أو تعديل، فإنَّ في كتبه كثيراً من هذه الأقوال.

ويمكننا أن نقول إن مصدر هذه الأقوال في تاريخ الرجال وحالهم الموجودة في ثنايا كتب الطحاوي ترجع إلى عدة أمور:

---

(١) مشكل الآثار ١/ ٧٠.

أ - الكتب التي أُلِّفت في هذا المجال.

ب - الروايات التي تصل إليه عمَّن تكلموا في الرجال كسفيان، وابن معين وغيرهما.

جـ - أقواله الخاصة في الرجال أو في إسناد حديث.

أ - وقد اطلع الطحاوي على كثير من الكتب التي ألّفها الأئمة في تاريخ الرجال، فقد جاء في ثنايا كلام الطحاوي: فإن ذكروا في ذلك ضعف العطاف بن خالد قيل لهم: وأنتم أيضاً تضعفون عبد الحميد أكثر من تضعيفكم للعطاف مع أنكم لا تطرحون حديث العطاف كله إنما تزعمون أنَّ حديثه في القديم صحيح كله وأن حديثه بآخره قد دخله شيء. هكذا قال يحيى بن معين في كتابه[1].

فهذا يدل على أنه اطلع على كتاب يحيى بن معين، وكذلك اطلع على كتاب محمد بن سعد في الطبقات، وكتاب تاريخ البخاري، وغيرها كثير.

ب - وأما الروايات التي ذكرها الطحاوي في أقوال الرجال ونقلها مشافهة بسنده إلى قائليها فهي كثيرة يجدها القارىء في ثنايا كتبه، فمنها مثلاً قال: سمعت محمد بن علي بن داود البغدادي يقول: سمعت يحيى بن معين يقول لأحمد بن حنبل على باب عفان: يا أبا عبد الله إن سَرَّكَ أن تكتب عن رجل لا يكون في قلبك منه شيء، فاكتب عن أبي غسان مالك بن إسماعيل[2].

---

(١) شرح معاني الآثار ١/ ٢٥٩. (مخطوطة).

(٢) مشكل الآثار. (ل ١١ - ١٤) نسخة فيض الله أفندي.

ومنها قوله: «ثم طلبنا الوقوف على مقدار سعيد بن بشير في الرواية فوجدنا أبا زرعة الدمشقي قد حدثنا قال: حدثنا حيوة بن شريح الحضرمي، قال: سمعت بقية يقول: سألت شعبة عن سعيد بن بشير فقال: إنَّ ذاك الصدوق، قال لنا أبو زرعة: وسألت أنا عنه أحمد بن حنبل فقال: ثقة قد روى عنه شيوخنا وكيع وابن مهدي»[1].

وأمثال هذه الروايات كثيرة في ثنايا كتبه.

جـ ـ أما بالنسبة لأقواله في الرجال فيجد المطالع لكتبه كثيراً منها، وحتى في كتب الرجال الأخرى كالتهذيب وغيرها:

فمنها مثلاً:

ابن محرز رجل من آل عمر جليل المقدار وقد روى عنه مالك بن أنس ولم يتكلم في حديثه[2].

محمد بن موسى المدني المعروف بالفطري محمود في روايته[3].

والمغيرة هذا هو القسملي ويقال له السراج، وهو أحد الأثبات، وعبد العزيز بن مسلم القسملي هو أخوه والمغيرة فوقه[4].

---

(١) مشكل الآثار ١/٢٤٨.
(٢) مشكل الآثار ١/٤٧٠ ـ ٤٧١.
(٣) مشكل الآثار ٢/٩.
(٤) مشكل الآثار ٢/٣٩.

سالم أبو العلاء رجل من أهل الكوفة يقال له: الأنعمي وهو ثقة مقبول الرواية[1].

سليمان بن أرقم ليس ممن يقبل أهل الإسناد حديثه[2].

محمد بن أبان لا يعرف[3].

إبراهيم بن مرة ضعيف الحديث ليس عند أهل الآثار من أهل العلم أصلاً[4].

جرير بن حازم رجل كثير الغلط[5].

جعفر بن ربيعة لا نعلم له من أبي سلمة سماعاً ولا نعلم لقيه أصلاً[6].

سالم بن عبد الله أثبت من نافع وأحفظ[7].

أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه شيئاً[8].

جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة، لا نعلم له من أبي سلمة سماعاً[9].

---

(١) مشكل الآثار ٢/٨٥.
(٢) مشكل الآثار ٣/٤٢.
(٣) مشكل الآثار ٣/٤٣.
(٤) شرح معاني الآثار (الطبعة الهندية) ٢/٤١١.
(٥) شرح معاني الآثار (الطبعة الهندية) ٢/٤١١.
(٦) شرح المعاني (الهندية) ٢/٩٥.
(٧) شرح المعاني (الهندية) ١/٢٢١.
(٨) شرح المعاني (الهندية) ١/٧٥.
(٩) تهذيب ٢/٩٠.

الحسن بن عياش بن سالم الأسدي ثقةٌ حجة[1].

وأذكر هنا مثالاً من الأمثلة التطبيقية التي تبيِّن مقدرته على الموازنة بين الأسانيد ومعرفته بالرجال وتحقيق الحديث.

فمنها مثلاً ما ذكره في باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام من قوله «ولن يؤتى اثنا عشر ألفاً من قلة».

حدثنا ابن مرزوق، حدثنا وهب بن جرير، عن أبيه قال: سمعت يونس بن يزيد يحدث عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربع مائة، وخير الجيوش أربعة الآف، ولن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة».

فكان هذا الحديث عندنا مما تفرد به جرير بن حازم عن يونس بن يزيد بهذا الإسناد، لا نعلم أحداً شركه فيه، ولا نعلم أحداً من أصحاب الزهري رواه عن الزهري غير يونس بن يزيد، غير أنَّ أحمد بن شعيب قد كان خالفنا في ذلك وذكر أنَّ هذا الحديث بهذا الإسناد قد شرك يونس بن يزيد فيه عقيل بن خالد، فرواه عن الزهري بهذا الإسناد كما رواه عنه يونس بن يزيد.

ثم ذكر هذا الحديث للنسائي من طريق حبان عن عقيل عن الزهري به.

ثم قال: قال لنا أحمد بن شعيب عند ذلك: وحبان بن علي ليس بالقوي.

---

(١) تهذيب ٢/٣١٣.

وكان من حجتنا عليه في ذلك بتوفيق الله أنَّ حبان بن علي إنما أخذ هذا الحديث عن يونس بن يزيد عن عقيل فيما ذكر.

وذكر هذا الحديث من طريق مندل وحبان عن يونس بن يزيد عن عقيل به.

ثم قال: فعاد هذا الحديث عن حبان عن يونس بن يزيد عن عقيل بإسناده وبمتنه، وكان حبان ليس بالقوي في روايته كما ذكر أحمد بن شعيب، وكذلك يقول أهل العلم بالأسانيد سواه، ومندل أخوه عندهم دونه في ذلك، وإذا كان ذلك كذلك عاد الحديث إلى يونس على ما رواه عنه جرير بن حازم بلا شريك له من الثبت في الرواية فيه.

فإن قال قائل: فهل روى غير مندل وغير حبان هذا الحديث عن عقيل؟

قيل له: نعم قد رواه سواهما عن عقيل الليث بن سعد وهو من الأمانة في عقيل والثبت والضبط عنه على ما لا خفاء به في ذلك عند أهل العلم بالأسانيد وبرواتها.

ثم ذكر حديثاً مقطوعاً من طريق الليث عن عقيل عن الزهري.

ثم قال: فعاد هذا الحديث إلى يونس بن يزيد من رواية جرير موصولاً، وإلى عقيل من رواية الليث عنه مقطوعاً[1].

وتظهر لنا هذه المناقشة منه لشيخه النسائي سعة دائرة علمه

---

(١) مشكل الآثار ١/٢٣٨ ـ ٢٤١.

في الحديث وعلومه، وإلمامه بطرقه المختلفة، مما جعله أهلاً لأن يناقش أحد مشاهير شيوخه في علم الحديث دراية ورواية.

معرفته بعلل الأحاديث:

إنَّ معرفة علل الحديث من أدق أنواع علوم الحديث وأهمها.

قال ابن الصلاح: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه. فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر...».

ثم قال: ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه[1]...

وقد كان للطحاوي في هذا المجال مهارة كبيرة ودراية عظيمة تتجلى في عشرات الأمثلة الموجودة في كتبه.

فمنها مثلاً: في باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه الصلاة والسلام فيمن صلّت عليه من الموتى جماعة من المسلمين فشفعوا له أنهم يشفعون فيه.. فذكر أحاديث في هذا الباب، ثم ذكر حديثاً من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة رضي الله عنها

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (٨١ ـ ٨٢).

ثم قال: هكذا يقول حماد في إسناد هذا الحديث عن عبد الله بن يزيد الخطمي، والناس يخالفونه في ذلك، ويقولون: عبد الله بن يزيد رضيع عائشة، وهو أشبه بالصواب في ذلك والله أعلم[1].

ونحوه كثير في كتبه[2].

فهذا كله يدل على أن الإمام الطحاوي له في هذا الميدان مقام عال ومهارة تامة.

كما تتلمذ عليه من أئمة الجرح والتعديل: ابن عدي، وابن يونس، والطبراني وغيرهم، وتأثُّر هؤلاء وغيرهم بالطحاوي واضح من خلال ما نقله أصحاب كتب الجرح والتعديل.

وكتابه (التاريخ الكبير) في الرجال موضع ثناء واهتمام العلماء بالرغم أنه من عداد كتبه المفقودة، إلا أن أصحاب كتب الرجال اقتبسوا منه اقتباسات مهمة مما يشعر بمكانته المرموقة[3].

وكذلك رسالته (في التسوية بين حدثنا وأخبرنا) ينبىء عن المكانة التي وَصَل إليها الطحاوي في هذا الفن.

وألّف في هذا المجال أيضاً (كتاب نقض المدلسين على الكرابيسي)[4].

---

(١) انظر: مشكل الآثار ١/١٠٤.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق الجزء الأول من مشكل الآثار، رسالة دكتوراه للأخ الدكتور محمد طاهر نور ولي. وقد تحدث المحقق الفاضل بإسهاب في هذا الموضوع.

(٣) انظر: الكاندهلوي، مقدمة شرح معاني الآثار ص ٣٤ ـ ٤٤.

(٤) هو الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي، البغدادي الشافعي، فقيه محدث عالم، تكلم فيه الإمام أحمد لمسألة اللفظ في القرآن، وتعرض =

وكتاب (الرد على أبي عبيد فيما أخطأ فيه في كتاب النسب).

وبهذه المعرفة الواسعة في الحديث، وبمؤلفاته القيمة فيه استحق الطحاوي تقدير المحدثين واحترامهم، كما استحق ثناءهم العطر الذي خلّده له التاريخ عبر القرون، فشهد له أهل هذا الشأن بالإمامة وتبوأ أعلى الدرجات في هذا العلم، ووصفوه بأوصاف ندر أن يوصف بها إلا أئمة هذا الفن.

قال الإمام الذهبي[1] (٧٤٨ هـ): «الإمام العلّامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقيهها»[2].

وقال ابن تغري بردي (٨٧٤ هـ): «... المحدث الحافظ أحد الأعلام وشيخ الإسلام...»[3].

= هو للإمام أحمد وتكلم فيه نقاد الحديث بسبب قوله باللفظ في القرآن، وله: أسماء المدلسين وكتاب الإمامة، توفي سنة (٢٤٨ هـ).

انظر: تاريخ بغداد ٦٤/٨ وما بعدها، لسان الميزان ٣٠٣/٢، وما بعدها، تهذيب التهذيب ٣٥٩/٢ وما بعدها، انظر بعض ردود الطحاوي على الكرابيسي كما ذكره ابن التركماني في الجوهر النقي ٨٤/٨.

(١) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان التركماني الدمشقي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ) سمع الكثير ورحل، وعني بالحديث وعلومه، وتعب فيه وبلغ شأواً عظيماً، ويعد خاتمة الحفّاظ، ومؤرخ الإسلام. ومصنفاته معروفة مشهورة، منها: (تاريخ الإسلام)، (سير أعلام النبلاء)، (تذكرة الحفّاظ) وغيرها من الكتب في هذا الفن.

انظر: شذرات الذهب ١٥٣/٦، طبقات القراء ٧١/٢، السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ١٠٠/٩، وما بعدها، طبقات الحفاظ ص ٥١٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٧/١٥.

(٣) النجوم الزاهرة ٢٣٩/٣.

وقال ابن كثير[1] (٧٧٤ هـ): «أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة»[2].

وقال البدر العيني (٨٥٥ هـ): «أما الطحاوي فإنه مجمع عليه في ثقته وديانته وأمانته وفضيلته التامة، ويده الطولى في الحديث وعلله وناسخه ومنسوخه، ولم يخلفه في ذلك أحد ولقد أثنى عليه السلف والخلف».

ثم فصَّل ذلك بقوله: «وقد أثنى عليه كل من ذكره من أهل الحديث والتاريخ الطبراني[3] وأبي بكر[4] الخطيب، وأبي عبد الله

(١) هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القيسي البصروي (٧٠٠ - ٧٧٤ هـ)، قال الذهبي: «الإمام المفتي المحدث البارع، ثقة متفنن محدث متقن»، له من التصانيف: (التفسير) (التاريخ) (تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب) وغيرها من المسانيد وعلوم الحديث.
انظر: شذرات الذهب ٦/٢٣١، طبقات الحفّاظ ص ٥٢٩.

(٢) البداية والنهاية ١١/١٨٦.

(٣) الطبراني: هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) مسند الدنيا وأحد فرسان هذا الشأن، حدث عن ألف شيخ أو يزيدون، رحالة في طلب الحديث. صنف (المعجم الكبير والأوسط والصغير) وكذا في (مسانيد أجلاء الصحابة) وغيرها كثير.
انظر: تذكرة الحفاظ ٣/٩١٢، لسان الميزان ٣/٧٣، طبقات الحنابلة ٢/٤٩، طبقات الحفاظ، ص ٣٧٢.

(٤) الخطيب: هو أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي (٣٩٢-٤٦٣ هـ) الحافظ الكبير، محدث الشام والعراق، صاحب التصانيف البديعة، كان من كبار الشافعية، وسار بتصانيفه الركبان، ومنها (تاريخ بغداد)، (المتفق والمفترق)، (الجامع)، (السابق واللاحق) وغيرها في فنون الحديث.
انظر: تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٥، طبقات الشافعية الكبرى (السبكي) ٤/٢٩، طبقات الحفاظ ص ٤٣٤.

الحميدي[1] والحافظ ابن عساكر، وغيرهم من المتقدمين، والمتأخرين: كالحافظ أبي الحجاج المزي[2] والحافظ الذهبي، وعماد الدين بن كثير وغيرهم من أصحاب التصانيف، ولا يشك عاقل منصف أن الطحاوي أثبت في استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية، وأقعد في الفقه من غيره ممن عاصره سناً، أو شاركه روايةً من أصحاب الصحاح والسنن.

وأما في رواية الحديث ومعرفة الرجال، فهو كما ترى إمام عظيم ثبت ثقة، حجة كالبخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب الصحاح والسنن، يدل على ذلك اتساع روايته ومشاركته فيها أئمة الحديث المشهورين كما ذكرنا[3].

وقبل أن أُنهي هذا الموضع أذكر قصة تبين مكانته العلمية في الفقه والحديث وبلوغه هذه المرتبة في سن مبكرة:

---

(١) الحميدي: هو أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الأندلسي الظاهري من كبار تلامذة ابن حزم، سمع الحديث بحواضر العالم الإسلامي، وسكن بغداد، كان حافظاً، ورعاً، ثبتاً، إماماً في الحديث والفقه والأدب والعربية. ألّف في (تاريخ الأندلس) و(الجمع بين الصحيحين)، توفي سنة (٤٨٨ هـ).
انظر: تذكرة الحفاظ ١٢١٨/٤، شذرات الذهب ٣٩٢/٣، طبقات الحفاظ ص ٤٤٧.

(٢) المزي: هو أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي، الشافعي (٦٥٠ ـ ٧٤٢ هـ) رحل في طلب الحديث وسمع الكثير وفي معرفة الرجال يعد حامل لوائها، والقائم بأعبائها، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، وصنف (تهذيب الكمال)، (والأطراف).
انظر: تذكرة الحفّاظ ١٤٩٨/٤، طبقات الحفاظ ص ٥١٧.

(٣) الكوثري، الحاوي ص ١٤، ١٦.

قال ابن حجر: (قال ابن زولاق: وحدثني عبد الله بن عمر الفقيه، سمعت أبا جعفر الطحاوي يقول: كان لمحمد بن عبده القاضي مجلس للفقه عشية الخميس يحضره الفقهاء وأصحاب الحديث، فإذا فرغ وصلّى المغرب انصرف الناس ولم يبق أحد إلا من تكون له حاجة فيجلس، فلما كان ليلة رأينا إلى جنب القاضي شيخاً عليه عمامة طويلة وله لحية حسنة لا نعرفه، فلما فرغ المجلس وصلى القاضي التفت فقال: يتأخر أبو سعيد يعني الفريابي[1]، وأبو جعفر، وانصرف الناس ثم قام يركع فلما فرغ استند ونصبت بين يديه الشموع، ثم قال: خذوا في شيء، فقال ذلك الشيخ: ايش روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أمه عن أبيه، فلم يقل أبو سعيد الفريابي شيئاً، فقلت أنا: حدثنا بكار بن قتيبة، حدثنا أبو أحمد، حدثنا سفيان، عن عبد الأعلى الثعلبي، عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أمه عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ليغار للمؤمن فليغر».

قال: فقال لي ذلك الشيخ: أتدري ما تتكلم به؟ فقلت له: ايش الخبر؟ فقال لي: رأيتك العشية مع الفقهاء في ميدانهم ورأيتك الساعة في أصحاب الحديث في ميدانهم، وقل من يجمع ما بين الحالتين، فقلت: هذا من فضل الله وإنعامه، فأعجب القاضي في وصفه لي، ثم أخذنا في المذاكرة[2].

---

(١) أبو سعيد الفريابي، من أصحاب المزني، ت سنة ٢٨٥ هـ.
انظر: طبقات الشافعية ٢/٢٤٣.

(٢) انظر: لسان الميزان ١/٢٧٨، سير أعلام النبلاء ١٥/٣٠.

كلام بعض العلماء في الإمام الطحاوي ورده:

وبعد كل هذه الصفات الجليلة التي أسبغها عليه أهل الفضل والعلم لا ينتقص مكانته الشامخة ولا يخرجه انتقاد بعض العلماء المتأخرين له، وبعض المُحْدَثين في هذا العصر بوصفهم إياه (رحمه الله): بعدم البصيرة، والمعرفة في علم الحديث، بسبب قضية فردية مختلفة بين العلماء، أو مسألة جزئية تفاوتت أقوال المحدِّثين فيها، إذ الحكم على أمثال هؤلاء الأعلام يستوجب التجرد والحياد مع الدراسة المستفيضة لجميع مؤلفاتهم وتحليلاتهم العلمية (إذ الحكم للأغلب الأعم).

كما يستوجب الرجوع إلى أقوال وشهادة الأئمة الأعلام النقاد، فشهادتهم ونقدهم هو المعوَّل عليه في الحكم على مكانة هؤلاء العلماء الأفذاذ:

ذكر الإمام البيهقي (رحمه الله) (٤٥٨ هـ) في أول كتاب معرفة السنن والآثار[١]:

وحين شرعت في هذا الكتاب، بعث إليّ بعض إخواني من أهل العلم بالحديث بكتاب لأبي جعفر الطحاوي، فكم من حديث ضعيف فيه صحَّحه لأجل رأيه، وكم من حديثٍ صحيح ضعَّفه لأجل رأيه[٢]!!

---

(١) ١/١٤٧. طبع الجزء الأول منه بتحقيق الأستاذ/ السيد أحمد صقر، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. كما يقوم فريق من طلبة الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بتحقيق الكتاب كاملاً، لنيل درجات علمية عليا.

(٢) انظر: معرفة السنن ت/ السيد أحمد صقر ١/١٤٨.

ونقل ابن حجر في اللسان عن البيهقي فقال: «وقال البيهقي في «المعرفة» بعد أن ذكر كلاماً للطحاوي في حديث مسِّ الذكر فتعقبه قال: أردت أن أبيِّنَ خطأه في هذا، وسكت عن كثير من أمثال ذلك، فبين أن الحديث لم يكن من صناعته وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله ثم لم يحكمها»[1].

وفي هذا تجريح قاس للإمام أبي جعفر، وطعن بعدالته ونزاهته واتهام له بالجهل في صناعة الحديث.

كما قال عنه الإمام ابن العربي المالكي (٥٤٣ هـ) رحمه الله:

«وأما الطحاوي فتكلم عليه (على مختلف الحديث) في ألف وخمسمائة ورقة وقرأناه بالثغر المحروس، فأجاد فيما يتعلق بالفقه الذي كان بابه، وكان منه التقصير في غيره»[2].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، وهو بصدد الطعن في حديث رجوعِ الشمس إلى عليٍّ رضي الله عنه ـ الذي صحَّحه الطحاوي ـ والردِّ على الشيعة، وبيانِ ضعف طرقه.

فقال: «والطحاويُّ ليست عادته نقد الحديث كنقد أهل العلم، ولهذا روى في شرح معاني الآثار الأحاديثَ المختلفة، وإنما يرجح ما يرجحه منها في الغالب من جهة القياس الذي رآه حجة، ويكون أكثرها مجروحاً من جهة الإسناد لا يثبت ولا

(١) لسان الميزان ١/ ٢٧٧.

(٢) القبس شرح موطأ مالك ورقة ٦٧. مخطوطة ميكروفيلم بمركز البحث العلمي لإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (١٢٥٢) حديث.

يتعرض لذلك، فإنه لم تكن معرفته بالإسناد كمعرفة أهل العلم به، وإن كان كثير الحديث فقيهاً عالماً»[1].

فقد أجاب القرشي على قول الإمام البيهقي رحمه الله بقوله: وحاشا للّه أن الطحاويَّ، رحمه الله، يقع في هذا. فهذا الكتابُ الذي أشار إليه هو الكتاب المعروف بـ «معاني الآثار»، وقد تكلَّمتُ على أسانيده، وعزوتُ أحاديثه وآثاره إلى الكتب الستة، والمصنف لابن أبي شيبة والطبراني، وكتب الحفاظ، ووصلتُ فيه إلى الربع، وسمَّيتُه بـ «الحاوي في بيان آثار الطحاوي» فأسأل الله إتمامه في خيرٍ وعافية.

وكان ذلك بإشارة شيخنا العلّامة الحجة قاضي القضاة علاء الدين، والد شيخنا قاضي القضاة جمال الدين، لما سأله بعض الأمراء عن ذلك، وقال له: عندنا «كتاب الطحاوي»، فإذا ذكرنا لخَصْمِنا الحديث منه يقولون لنا: ما نسمع إلا من البخاري ومسلم. في كلام نحو هذا.

فقال له قاضي القضاة علاء الدين: والأحاديث التي في «الطحاوي» أكثرها في «البخاري» و«مسلم»، والسنن، وغير ذلك من كتب الحفاظ في كلام نحو هذا.

فقال له الأمير: أسألك أن تخرجه، وتعزو أحاديثه إلى هذه الكتب.

---

(١) منهاج السنة النبويّة في نقض كلام الشيعة والقدرية (٤/١٩٤)، مصورة عن الطبعة الأميرية (١٣٢٢ هـ)، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، وانظر مناقشة علمية لكلام الشيخ ابن تيمية في مقدمة «شرح معاني الآثار» للعلّامة الشيخ شعيب أرناؤوط ص ٥٨ ـ ٦٠ من مقدمة الجزء الأول المطبوع بمؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.

فقال له قاضي القضاة ما أتفرغ لذلك، ولكن عندي شخص من أصحابي يفعل ذلك، وتكلم معه رحمه الله في الإحسان إليَّ، وعظَّمني عنده، وجعلني أُمَّةً في هذا العمل.

فحملني إلى الأمير، وأحسن إليّ، وأمدني الأمير بكتب كثيرة، كـ «الأطراف» للمزّي، و «تهذيب الكمال» له، وغيرهما، وشرعت فيه، وكان ابتدائي فيه في سنة أربعين، وأمدني شيخنا قاضي القضاة رحمه الله بـ «كتاب لطيف» فيه أسماء شيوخ الطحاوي، وقال لي: هذا يكفيك من عندي. فحصل لي النفع العظيم به.

ووجدت الطحاوي قد شارك مُسلماً في بعض شيوخه، كيونس بن عبد الأعلى فوقع لي كثير من الأحاديث أن الطحاوي يروي الحديث عن يونس بن عبد الأعلى ويسوقه، ومسلم يرويه بعينه عن يونس بن عبد الأعلى بسند الطحاوي.

والله لم أر في هذا الكتاب شيئاً مما ذكره البيهقي عن الطحاوي.

وقد اعتَنَى شيخنا قاضي القضاة علاء الدين، ووضع كتاباً عظيماً نفيساً على «السنن الكبير» لـه، وبيَّن فيه أنـواعاً ممـا ارتكبها[1].

فمن ذلك النوع الذي رمى به البيهقي الطحاوي، فيذكر حديثاً لمذهبه، وفي سنده ضعيف، فيُوثِّقه، ويذكر حديثاً على

---

(١) هو (الجوهر النقي في الرد على البيهقي) مطبوع مع (السنن الكبرى) بحيدر آباد الدكن (١٣٤٤ هـ).

مذهبنا، وفيه ذلك الرجل بعينه الذي وثّقه فيضعِّفه، ويقع هذا في كثير من المواضع وبين هذين العَلَمَين مقدار ورقتين أو ثلاث، وهذا كتابه موجود بأيدي الناس، فمن شك في هذا فلينظر فيه»[1].

كما أنه لا ينبغي الأخذ بأقوال العلماء بعضهم في بعض، إلا إذا أثبت قوله ذلك ببينة عادلة ثابتة:

ذكر الإمام ابن عبد البر (٤٦٣ هـ) في «باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض» بسنده عن ابن عباس قال: «استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايراً من التيوس في زربها»[2].

ثم قال رحمه الله: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس وضلّت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحّت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر»[3].

كما انتقده الأستاذ السيد أحمد صقر رحمه الله[4] في مقدمة

---

(١) القرشي: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو (٤/ ٥٧٠ ـ ٥٧٢)، الرياض: دار العلوم.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٨٥ (الطبعة المكية السلفية، ١٣٨٨ هـ).

(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٨٦.

(٤) توفي الأستاذ غفر الله له (في جمادى الأولى عام ١٤١٠ هـ) بالقاهرة وهو =

تحقيقه لكتاب (معرفة السنن والآثار للبيهقي) بأسلوب جارح، كان ينبغي له أن يترفع عنه ـ غفر الله له ـ .

يقول في معرض نقده للطحاوي: «لكنه اندفع في التورك على الشافعي ونقد مذهبه لا يلوي على شيء من خلق أو علم أو دين»[1].

كما قال في صدد مقارنته بين البيهقي والطحاوي: «ورجل يطوِّع السنة لمذهبه ويسويها وفق مشربه، ولا يأخذ منها إلا ما وافق هواه، ولا يرقب الله في نبذ صحيحها وأخذ مدخولها الذي يساوق مبتغاه»[2].

ولا داعي للرد على مثل هذا التحامل، وإنما أشير هنا إلى ما أثنى به مؤرخ الإسلام الإمام الذهبي على الإمام الطحاوي حيث قال «من نظر في تواليف هذا الإمام علم محلَه من العلم وسعة معارفه» وحسبنا ما علَّق به العلاّمة الشيخ شعيب الأرناؤوط على هذا الثناء العطر، إذ قال: «وهذه الشهادة من مؤرخ الإسلام الذهبي وغيره من الأئمة في حق الإمام الطحاوي تدل على أنَّ ما

= في العقد الثامن من عمره، قضاه في خدمة العلم وطلابه، وخدمة التراث الإسلامي بتحقيقه ونشره، فمن أعماله المحققة: تفسير غريب القرآن، وتأويل مشكل القرآن الكريم، (لابن قتيبة الدينوري)، وإعجاز القرآن للباقلاني، ومقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصبهاني، والإلماع للقاضي عياض، ومناقب الإمام الشافعي للبيهقي، والجزء الأول من معرفة السنن والآثار للبيهقي وغيرها من الأعمال. رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنته.

(١) مقدمة التحقيق (لمعرفة السنن والآثار) ١/٣١.

(٢) المصدر نفسه ١/٣٤.

جاء في مقدمة «معرفة السنن والآثار» لأحمد صقر من نَبْز وطعن إنما كان بدافع التعصب والحقد والجهل، ولا يتسع المجال هنا لإيراد ما قاله في حق هذا الإمام وكشف عواره، وبيان وهائه، ودحض مفترياته، وكان يجدر به وهو يحقق كتاباً في السنّة النبوية أن يأتسي بأئمة الجرح والتعديل في توخيهم الدقة والتمحيص، والصدق والعدل في ما يصدرون من آراء في حق أهل العلم»[1].

(١)تعليق المحقق على سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٠.

الطَّحَاويُّ الفَقِيه

إمامة الطحاوي في علم الفقه مسلَّم بها لدى كافة من كتب عن الإمام الطحاوي ـ سواء في هذا المؤرخون أو الفقهاء ـ وهذا ما يتجلى في كتب التراجم.

كما اتفقوا على أن الطحاوي نشأ شافعياً على يدي خاله (المزني) ثم تأثر بالفقه الحنفي وانتقل إليه، وتفقه فيه حتى أصبح رأساً في مذهب أبي حنيفة بعد ذلك، كل هذا موضع اتفاق بين الجميع، غير أن نقطة الخلاف بينهم هي: مرتبته الفقهية بين طبقات فقهاء الحنفية، هل هو من المجتهدين أم من المقلدين، وإذا كان من المجتهدين فما هي مرتبته هل هو مجتهد مطلق أم مجتهد مقيد، أو غير ذلك؟

جعله ابن كمال باشا الحنفي[1] في تقسيمه لطبقات فقهاء الحنفية من الطبقة الثالثة: (طبقة المجتهدين في المسائل التي لا

---

(١) هو: أحمد بن سليمان الرومي (الشهير بابن كمال باشا) أخذ العلم عن العلماء المشهورين آنذاك، وكان في العلم جبلاً راسخاً، تولى منصب التدريس والقضاء والإفتاء في الدولة العثمانية، وله تصانيف كثيرة معتبرة في أكثر الفنون، توفي سنة (٩٤٠ هـ).
انظر: الفوائد البهية، ص ٢٠، ٢١.

رواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاف، وأبي جعفر الطحاوي ، . . . فإنهم لا يقدرون على المخالفة للشيخ لا في الفروع ولا في الأصول، لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب أصول قررها ومقتضى قواعد بسطها»[1].

هذا هو المشهور عنه في كتب الحنفية المتأخرة، ووجد لدى أكثر المتأخرين قبولاً واستحساناً لهذا التقسيم، قال التميمي[2] بعد هذا: «وهو تقسيم حسن جداً»[3].

وجعله اللكنوي[4] من الطبقة الثانية (طبقة أكابر المتأخرين).

---

(١) اللكنوي: النافع الكبير (شرح الجامع الصغير)، (كراتشي: إدارة القرآن)، ص ٤.

(٢) التميمي: هو تقي الدين بن عبد القادر التميمي، الغزي، المصري، الحنفي، (٩٥٠ ـ ١٠١٠ هـ) العالم الأديب، أخذ عن علماء كثيرين، وجال في البلاد، ودخل الروم، تولى القضاء بالجيزة، وصنف تصانيف كثيرة وأحسن تآليفه (الطبقات السنية في تراجم الحنفية).

انظر: الخفاجي: ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، تحقيق الحلو (مصر: عيسى الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ)، ٢/ ٢٧ ـ ٣١؛ المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (بيروت: دار صادر)، ١/ ٤٧٩، ٤٨٠؛ مقدمة (الطبقات السنية) تحقيق عبد الفتاح الحلو، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٠ هـ)، ١/ ١٤ وما بعدها.

(٣) انظر: التميمي: الطبقات السنية في تراجم الحنفية (القاهرة: مطابع الأهرام، ١٣٩٠ هـ)، ١/ ٤٢.

(٤) هو أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٢٦٤ ـ ١٣٠٤ هـ)، اشتهر بكثرة مؤلفاته القيمة التي بلغت نحو مائة وعشرة كتب. =

حيث قسم فقهاء الحنفية ـ ما عدا الإمام أبا حنيفة ـ خمس طبقات[1] فجعله بعضهم من فقهاء الطبقة الثانية: «طبقة[2]

= انظر ترجمته في مقدمة كتابه: الأجوبة الفاضلة، (بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حلب، المطبوعات الإسلامية).

(١) انظر: النافع الكبير، ص ٣.

(٢) قسم ابن كمال باشا الفقهاء إلى سبع طبقات: فأذكر هنا بقية الطبقات التي لم تذكر في المتن:

الطبقة الأولى: طبقة المجتهدين في الشرع كالأئمة الأربعة، ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول، واستنباط الأحكام والفروع من الأدلة الأربعة، من غير تقليد لأحد في الفروع ولا في الأصول.

والطبقة الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين: كالرازي وأضرابه، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين، وحكم محتمل لأمرين، منقول عن صاحب المذهب، أو عن واحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصول، والمقايسة على أمثلته ونظائره من الفروع.

والخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين: كأبي الحسين القدوري، وصاحب الهداية وأمثالهما، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر، بقولهم: هذا أولى، وهذا أصح رواية وهذا أرفق للناس.

والسادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف، وظاهر المذهب، وظاهر الرواية، والرواية النادرة كأصحاب المتون الأربعة المعتبرة من المتأخرين، مثل: صاحب الكنز، والمختار، والوقاية، والمجمع، وشأنهم أن لا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة.

والسابعة: طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين، ولا يميزون الشمال عن اليمين، بل يجمعون ما يجدون كحاطب الليل، فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل».

انظر: الطبقات السنية، ص ٤١، ٤٢.

المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد، وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة فإنهم وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع، لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب»[1].

ومنهم من جعله من المجتهدين اجتهاداً مطلقاً، وإن انتسب إلى الإمام أبي حنيفة.

قال الكوثري (١٣٧١ هـ): «وهو - (الطحاوي) - لا شك ممن بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق، وإن حافظ على انتسابه لأبي حنيفة»[2].

ومن خلال هذا العرض لأقوال فقهاء الحنفية يظهر بوضوح مكانة الطحاوي الفقهية بين الفقهاء، ولأجل تحقيق هذا الخلاف بين الفقهاء ينبغي دراسة هذه الأقوال دراسة علمية دقيقة، ومقارنتها مع أقوال فقهاء المذاهب الأخرى، حيث إن أكثر الأحكام الصادرة في هذه الأقوال السابقة عن مكانة الطحاوي الفقهية، جاءت من خلال نقل بعض الكُتّاب عمن سبقهم ثم ترديد تلك العبارات وقبول الجيل اللاحق لما قرره السابق من غير تمحيص ودراسة لتلك التقسيمات.

ودرس بعض فقهاء الحنفية المتأخرين تقسيم ابن كمال باشا لفقهاء الحنفية وأظهر ما فيه من ثغرات وعدم دقة في الحكم.

---

(١) انظر: الفوائد البهية، ص ٣١، ٣٢.
(٢) الإشفاق على أحكام الطلاق (القاهرة: مجلة الإسلام)، ص ٤١.

ثم وضع كل فقيه في مكانته اللائقة به من خلال دراسة علمية دقيقة فممن تعقب تقسيم ابن كمال بالنقد والرد: الشهاب المرجاني[1].

فقال مبتدئاً بالرد على من حسن هذا التقسيم: «بل هو ـ التقسيم ـ بعيد عن الصحة بمراحل فضلاً عن حسنه جداً، فإنه تحكمات باردة وخيالات فارغة... ولا سلف له في ذلك المدعى، ولا سبيل له في تلك الدعوى، وإن تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة تلجئه إليه»[2].

ويتابع نقده مبيناً خطأ ابن كمال في حكمه على أبي يوسف ومحمد وزفر[3] بأنهم من الطبقة الثانية:

---

(١) هو شهاب الدين بن بهاء الدين المرجاني، ولد في قرية (مرجان) في قزان (روسيا حالياً) عام ١٢٣٣ هـ، وتلقى العلم من والده، ورحل إلى سمرقند، وبخارى، وتخرج على علمائها، وله تصانيف نافعة، توفي في بلده سنة (١٣٠٦ هـ). انظر: الكوثري، حسن التقاضي، ص ١١٦.
وكذلك الدهلوي في بستان المحدثين، انظر: الفوائد البهية، ص ٣١؛ واللكنوي في النافع الكبير شرح الجامع الصغير، ص ٥؛ والكوثري في حسن التقاضي، ص ١٩، ٢٠.

(٢) حسن التقاضي، ص ١٠٤.

(٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري، البصري (١١٠ ـ ١٥٨ هـ) الإمام صاحب الإمام أبي حنيفة، وهو أقيس أصحابه، فقيه، حافظ، جمع بين العلم والعبادة. تولى قضاء البصرة وتوفي بها، وعلمه وفضله مشهور. انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٣٤، الجواهر المضية، ٢/٢٠٧، وغيرهما من كتب التراجم.
وأفرد الكوثري في سيرته رسالة سماها (لمحات النظر في سيرة الإمام زفر)، (حمص: راتب حاكمي، ١٣٨٨ هـ).

«فليت شعري ما معنى قوله: إن أبا يوسف ومحمداً وزفر وإن خالفوا أبا حنيفة في الأحكام، لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول، ما الذي يريد من الأصول؟ فإن أراد منه الأحكام الإجمالية التي يبحث عنها في كتب أصول الفقه فهي قواعد عقلية، وضوابط برهانية، يعرفها المرء من حيث إنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر، سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد، ولا تعلق لها بالاجتهاد قط، وشأن الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوها، كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها، فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعي وأمثالهما، فليسوا بدونهما» - ثم ذكر من صفاتهم العلمية ومكانتهم الفقهية ما يؤيد ذلك إلى أن قال: «ولكل واحد منهم أصول مختصة به تفردوا بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيها... بل قال الغزالي (٥٠٥ هـ)[1]: إنهما خالفا أبا حنيفة في ثلثي مذهبه... غير أنهم لحسن تعظيمهم للأستاذ، وفرط إجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه، تشمروا على ثنويه شأنه، وتوغلوا في انتصاره، والاحتجاج لأقواله، وروايتها للناس، والإفتاء عند وقوع الحوادث بها، وتجردوا لتحقيق فروعها وأصولها... ولو أنهم أولعوا بنشر آرائهم بين الخلق وبثها في الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس، لكان كل ذلك مذهباً منفرداً عن مذهب الإمام أبي حنيفة مخالفاً له...»[2].

(١) هو محمد بن محمد بن محمد (أبو حامد، حجة الإسلام) (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ) أحد أكابر فقهاء الشافعية، وأحد الزهاد الأتقياء، ومؤلفاته مشهورة نافعة. وانظر: طبقات الشافعية الكبرى، ١٩١/٦ وما بعدها.

(٢) حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، ص ١٠٤ - ١٠٨.

بعد أن فند المرجاني تقسيم ابن كمال في الطبقة الثانية، بدأ يناقش ويبطل ما ذكره عن الطبقة الثالثة ـ (والتي عد منها الطحاوي) ـ مع بيان مرتبته العلمية، مقارناً إياه مع غيره من فقهاء المذاهب الأخرى، ثم ذكر مؤيدات ذلك من خلال أقوال الطحاوي:

فقال: «وقد نقل عن أبي بكر القفال[(١)]، وأبي علي بن خيران[(٢)]، والقاضي حسين[(٣)] من الشافعية أنهم قالوا: **لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه، وهو الظاهر من حال الإمام أبي جعفر الطحاوي في أخذه بمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى،** واحتجاجه له، وانتصاره لأقواله على ما قال في أول كتاب شرح الآثار: «... وأذكر في كل كتاب ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض، **وإقامة الحجة لمن صح عندي قوله منهم بما يصح به مثله من كتاب أو سنة أو إجماع، أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم** رضي الله عنهم»[(٤)].

---

(١) وهو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشاشي، «كان إماماً وله مصنفات كثيرة ليس لأحد مثلها» وعنه انتشر فقه الشافعي فيما وراء النهر، توفي سنة ٣٣٦ هـ. انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ١١٢.

(٢) وهو الحسين بن صالح بن خيران، عرض عليه القضاء ولم يتقلد، توفي سنة (٣٢٠ هـ). انظر طبقات الفقهاء، ص ١١٠.

(٣) هو الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي المروزي: «الإمام الجليل، أحد رفعاء الأصحاب، ومن له الصيت في آفاق الأرضين». ومناقبه كثيرة. توفي سنة ٤٦٢ هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، ٤/٣٥٦ ـ ٣٦٥.

(٤) معاني الآثار، ١/١١.

ثم نقض المرجاني قول ابن كمال في هذه الطبقة: (بأنهم (الخصاف والطحاوي والكرخي) **لا يقدرون على مخالفة أبي حنيفة لا في الأصول ولا في الفروع)**.

بقوله: بأنه «ليس بشيء ثم أثبت ما لهؤلاء من اختيارات ومخالفات «**فإن ما خالفوه فيه من المسائل لا يعد ولا يحصى، ولهم اختيارات في الأصول والفروع، وأقوال مستنبطة بالقياس والمسموع، واحتجاجات بالمنقول والمعقول، على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافيات والأصول**...»[1].

وعرض ما يؤيد ذلك، ثم ذكر تناقض ابن كمال في بقية الطبقات. وكذلك رد اللكنوي ترتيب ابن كمال باشا في عد الطحاوي من الطبقة الثالثة، بقوله: «وهو منظور فيه، فإن له درجة عالية ورتبة شامخة **قد خالف بها صاحب المذهب في كثير من الأصول والفروع**، ومن طالع شرح معاني الآثار وغيره من مصنفاته، **يجده يختار خلاف ما اختاره صاحب المذهب كثيراً، إذا كان ما يدل عليه قوياً، فالحق أنه من المجتهدين المنتسبين الذين ينتسبون إلى إمام معين من المجتهدين لكن لا يقلدونه لا في الفروع ولا في الأصول، لكونهم متصفين بالاجتهاد، وإنما انتسبوا إليه لسلوكهم طريقه في الاجتهاد**، وإن انحط عن ذلك فهو من المجتهدين في المذهب القادرين على استخراج الأحكام من القواعد التي قررها الإمام، ولا تنحط مرتبته عن هذه المرتبة أبداً، على رغم أنف من جعله منحطاً، وما أحسن كلام المولى عبد العزيز المحدث الدهلوي في بستان المحدثين، حيث قال ما

---

(١) حسن التقاضي، ص ١٠٩.

معربه: **إن مختصر الطحاوي يدل على أنه كان مجتهداً**، ولم يكن مقلداً للمذهب الحنفي تقليداً محضاً، **فإنه اختار فيه أشياء تخالف مذهب أبي حنيفة**، لما لاح له من الأدلة القوية، انتهى. **وبالجملة فهو في طبقة أبي يوسف ومحمد لا ينحط عن مرتبتهما على القول المسدد**»[1].

بعد نقض وإبطال هذا التقسيم الذي جرى عليه المتأخرون من فقهاء الحنفية لا بد من تبيين ما ذكره جمهور الفقهاء في تقسيم وتحديد مراتب الفقهاء ومكانتهم من خلال دراستهم للاجتهاد والمجتهدين وطبقاتهم، حتى يتسنى للباحث معرفة مرتبة الإمام الطحاوي الفقهية من خلال مجموع تلك الآراء.

قسّم جمهور الفقهاء والأصوليين المجتهدين إلى:

مجتهد مطلق مستقل، مجتهد مطلق منتسب، مجتهد مقيد بمذهب.

أما المجتهد المطلق المستقل: فهو من اتصف بشروط الاجتهاد[2] كاملة وأسس لنفسه أصولاً وقواعد خاصة به، واستنبط

---

(١) التعليقات السنية على الفوائد البهية، ص ٣١، ٣٢.

(٢) ولكون منصب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مركزاً ذا خطورة بالغة جعل العلماء شروطاً، تعد معياراً لبلوغ هذه المكانة السامية، وحتى لا يطلق هذا اللقب على فقيه إلا بتوافر هذه الشروط وهي: العلم بالقرآن الكريم وما يتعلق به من علوم، والعلم بالسنة وما يتعلق بها من علوم، والعلم بموارد الإجماع، ومعرفة النحو واللغة، ومعرفة علم أصول الفقه مع دربة وارتياض في استعمال ذلك لاستنباط الأحكام وكذلك فهم مقاصد الشريعة وأهدافها، مع اتصافه بحدة الذكاء وقوة القريحة، وإلى غير ذلك من الشروط المختلفة بين الأصوليين، مما هو مبسوط في كتب أصول الفقه. =

أحكام الفروع من تلك الأصول معتمداً على الأصول الأربعة المتفق عليها وما يتعين لديه الأخذ به من غيرها (المختلف فيها) ولا يكون مقلداً لأحد في الأصول ولا في الفروع.

وأما المجتهد المطلق المنتسب:

فهو أن لا يكون مقلِّداً لإمامه، لا في المذهب ولا في دليله، لاتصافه بصفة المستقل، وإنما نُسب إليه لسلوكه مسلكه في الاجتهاد عن اقتناع، فقد صار إلى مذهب إمامه لا على جهة التقليد له، ولكن لما وجد طريقه في الاجتهاد والفتاوى أفضل الطرق وأولاها، ولم يكن بدٌّ من الاجتهاد سلك طريقه في الاجتهاد وطلب معرفة الأحكام بالطريق التي طلبها إمامه به.

وقد حكى ابن الصلاح[1] (٦٤٣ هـ) نحو هذا عن الأستاذ أبي إسحاق الاسفرائني[2]........................

= انظر بالتفصيل: الغزالي، المستصفى (مع فواتح الرحموت)، (القاهرة الطباعة المنيرية بولاق)، ٢/٣٥٠ وما بعدها، ابن الصلاح: أدب المفتي والمستفتي (مع فتاوى ابن الصلاح) تحقيق د. عبد المعطي قلعجي (بيروت: دار المعرفة)، ١/٢١، ابن القيم: أعلام الموقعين (القاهرة: الكليات الأزهرية)، ٤/٢٠٥، الشوكاني: إرشاد الفحول (مصر: مصطفى الحلبي، ١٣٥٦ هـ)، ص ٢٥١، ٢٥٢.

(١) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي الشهرزوري (أبو عمرو، تقي الدين) (٥٧٧ ـ ٦٤٣ هـ) فقيه شافعي، «كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث....» وكتبه مشهورة منها (مقدمته في علوم الحديث) (وفتاويه). انظر: وفيات الأعيان، ٣/٢٤٣، طبقات الشافعية الكبرى، ٨/٣٢٦ وما بعدها، طبقات الحفاظ ص ٤٩٩.

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني، كان فقيهاً متكلماً أصولياً =

وحكى عن الشيخ أبي علي السنجي[1] أنه قال: «اتبعنا قول الشافعي دون قول غيره من الأئمة لما وجدنا قوله أصح الأقوال وأعدلها، لا أنا قلدناه في قوله»[2].

وفي ضوء هذا التقسيم جرى الاختلاف في مرتبة بعض فقهاء المذاهب مثل أبي يوسف ومحمد وزفر من الحنفية، وأشهب بن عبد العزيز، وابن القاسم من المالكية، والمزني، وابن سريج، وابن المنذر من الشافعية[3]، وأبي حامد[4] والقاضي أبي يعلى[5] من الحنابلة، هل كان هؤلاء مجتهدين منتسبين إلى

= وعنه أخذ الكلام والأصول عامة شيوخ نيسابور، توفي سنة (٤١٧ هـ). انظر: طبقات الفقهاء، ص ١٢٧.

(١) هو الحسين بن شعيب بن محمد، المروزي السنجي، وكان من أجل أصحاب القفال، وكان إمام زمانه في الفقه، وهو أول من جمع بين طريقي الخراسانيين والعراقيين من الشافعية، توفي سنة (٤٢٧ هـ)، وله: شرح المختصر، وشرح التلخيص. انظر: الحسيني: طبقات الشافعية، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٢) انظر: صفة أدب المفتي والمستفتي (مع فتاوى ابن الصلاح)، ١/٢٩، ٣٠.

(٣) سبقت ترجمتهم.

(٤) هكذا ذكر ابن القيم، ولعل الصحيح (ابن حامد): الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي إمام الحنابلة في زمنه ومؤدبهم ومعلمهم وأستاذ القاضي أبي يعلى، له الجامع في المذهب وشرح الخرقي ومؤلفات أخرى، توفي سنة (٤٠٣ هـ). انظر: المنهج الأحمد، ٢/٩٨ - ١٠١؛ ابن بدران: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص ٢٠٦، ولم أعثر على ترجمة لأبي حامد.

(٥) هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء، علامة الزمان قاضي القضاة، مجتهد المذهب بل المجتهد المطلق، له: الخلاف الكبير والأحكام السلطانية، توفي سنة (٤٥٨ هـ). انظر: المدخل، ص ٢١٠.

مذاهب أئمتهم أو مستقلين في اجتهادهم كالقسم الأول[1]؟

وأما المجتهد المقيد بمذهب إمامه:

فهو أن يكون المجتهد مقيداً بمذاهب إمامه، وصفته: «أن يكون عالماً بالفقه والأصول وأدلة الأحكام تفصيلاً، بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني تام الارتياض في التخريج والاستنباط، قيماً بإلحاق ما ليس بمنصوص عليه في مذهب إمامه بأصول مذهبه وقواعده ولا يعرى عن شوب من التقليد له، لإخلاله ببعض العلوم والأدوات المعتبرة في المستقل... ويتخذ أصول نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها نحو ما يفعله المستقل بنصوص الشارع، وربما يكتفي في الحكم بدليل إمامه، ولا يبحث عن معارض.

ويعرف هؤلاء بأصحاب الوجوه والطرق في المذهب[2].

والسؤال المطلوب الإجابة عليه، هنا هو:

ما هي مرتبة الطحاوي بين الفقهاء من خلال تقسيم الجمهور لمراتب الفقهاء؟

ولا تتسنى الإجابة الموضوعية على هذا السؤال إلا بدراسة متأنية مستفيضة لفقه الإمام الطحاوي، من جميع الجوانب، وهذا ما تحاول هذه الدراسة استكشافه بطريقة علمية منهجية، فهناك بعض المقاييس التي يبحث عن مدى توفرها فيه، يمكن من خلالها تبين الفقيه المجتهد من الفقيه المقلد، وهذه المقاييس لا تخرج عما يأتي:

---

(١) انظر: ابن القيم، أعلام الموقعين، ٤/٢١٢.

(٢) انظر بالتفصيل: صفة آداب المفتي والمستفتي، ١/٣٢.

الأول: حصر شامل للمسائل التي اجتهد فيها الفقيه، وخالف فيها الإمام المنتسب إليه، وتصريحه بمخالفته.

الثاني: تصريح الفقيه نفسه في عرض المسائل ومناقشتها: بأنه مجتهد، ولا يقلد أحداً، ولا يأخذ بقول إلا إذا وافق اجتهاده اجتهاد المجتهدين أو تبين له صحته بالنظر في الأدلة صراحة وضمناً.

الثالث: شهادة كبار العلماء المحققين للفقيه ببلوغ درجة الاجتهاد.

توخيت كل هذه الأمور، وجعلتها معياري لمعرفة مدى تحقق الإمام الطحاوي بها، ومن ثم يحكم له أو عليه، إنصافاً له، وتحقيقاً لأمر النبي ﷺ ـ كما قالت السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها: (أَمَرَنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازِلهم)[1].

فالمسائل المخالفة هي الدليل الواضح على أن المجتهد المتأخر المنتسب لم يكن يقيد نفسه في دائرة المذهب الذي انتسب إليه، وأنه مجتهد في جميع ما أفتى به.

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود، في الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم (٤٨٤٢)، وقال: «ميمون ـ الراوي عن عائشة رضي الله عنها ـ لم يدرك عائشة»، ٤/ ٢٦١.

وقال الحاكم أبو عبد الله في كتابه معرفة علوم الحديث «حديث صحيح».

وقال صاحب كشف الخفاء ـ بعد دراسة سند الحديث ـ «وبالجملة فحديث عائشة حسن».

انظر بالتفصيل: العجلوني: كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ١/ ٢٢٤، ٢٢٥.

كما أن هذه المسائل التي خالف فيها إمامه المنتسب إليه، ترد على القول بكونه مقلداً، إذ لو كان مقلداً لما أباح لنفسه مخالفته في تلك المسائل.

وإنما المعيار الصحيح للمجتهد: هو طريقته في الاستنباط، مع توفر شروط الاجتهاد فيه، واكتمال الجوانب المذكورة في شخصيته.

ولدى تكييف درجة الطحاوي الفقهية في ضوء المسائل التي خالف فيها أئمته الذين ينتسب إليهم، نجد أنها على أنواع:

- منها: ما خالف فيها أئمة الحنفية جميعاً: (أبا حنيفة والصاحبين، وزفر، والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى).

- ومنها ما خالف فيها إمام المذهب أبا حنيفة وهي كثيرة وتبلغ أربعاً وستين وثلاثمائة مسألة.

ومنها ما خالف فيها الصاحبين أو أحدهما.

ونحوها من المسائل الآتية في الرسالة.

وهذه (ما عدا ما ذكر في كتابه الشروط الصغير، والكبير)[1].

---

(١) انظر بالتفصيل مسائل كتاب (الشروط الصغير والكبير) وهي خير دليل على تصديق وتأكيد ما ذكر الطحاوي عن نفسه:
من كونه فقيهاً مجتهداً، غير مقيد بقول أحد، فإنه ما من مسألة إلا وقد أدلى الطحاوي فيها بدلوه، من تنقيح وترجيح واستدلال وتعليل للرأي الراجح والمرجوح لديه.
إلا أنني لم أذكر مسائل هذا الكتاب ضمن البحث؛ خشية الإطالة والإطناب، ومن جهة أخرى فإن مسائله كلها متخصصة فيما يتعلق بفقه =

هذه المسائل الفقهية التي ظهر فيها الإمام الطحاوي طليق الفكر بعيداً عن الانتماء المذهبي بعامة، والتعصب للمـذهب الحنفي بخاصة وهي ما ستكشف عنه هذه الدراسة.

ومن مظاهر اجتهاده: حصر اختياره بين أقوال أئمة المذهب الحنفي ـ وتصريحه وتكراره لذلك كرة بعد مرة ـ.

وهذا يرجع إلى حسن وفائه، وتعظيمه لأئمته، ودلالة على محافظته لانتسابه إلى المدرسة الكوفية الفقهية، قناعة بالمنهج الاستنباطي الذي سار عليه أئمة المدرسة الكوفية في اجتهادهم واستنباطهم في المسائل.

وتطبيق هذه الأصول الحنفية لم يجعله مقلداً في استنباط الحكم حيث جعل نصب عينيه الأدلة التي تبنّاها، والتي ارتضى أن ينظر إلى المسألة من خلالها، وبعد ذلك لا يبالي كيفما كانت النتيجة، سواء كانت موافقة لأئمته، فيصرح بالموافقة، أو مخالفة لهم جميعاً، أو لبعضهم فيصرح بذلك أيضاً.

وأعرض هنا جملة من تصريحاته الدالـة على اجتهاده، وأسلوبه في اختيار الأقـوال واستحسانها، أو رفضها وعـدم الأخذ بها.

فمن أسلوبه في الاستحسان والاختيار:

= الشروط، بخلاف مسائل الكتب الأخرى: (معاني الآثار، والمختصر) فإنها تشتمل على جميع أبواب الفقه، وكذلك لا فائدة ـ كثيراً ـ في ذكر هذه المسائل، فلكل هذه الأسباب آثرت الاقتصار في المسائل على غيره من الكتب، للاستدلال على شخصيته الفقهية.

«وهذا أحب إلينا»[1].

«فكان ما ذهب إليه أبو زيد من ذلك عندنا حسن»[2].

«غير أن هذا أبين وأحوط فلذلك اخترناه على غيره»[3].

«وهذا أصح في النظر عندنا مما قد حكيناه»[4].

«والذي كتبنا من هذا أصح عندنا»[5].

وأكثر استعماله في المختصر للأقوال المختارة والراجحة لديه: «وبه نأخذ»[6] ونحوها من الأساليب.

كما ورد من أساليبه في الرفض وعدم القبول:

«ليس هذا عندنا بشيء من قوله»[7].

«فكان هذا عندنا خطأ»[8].

«على ما ذكرنا عنه ففاسد عندنا»[9].

«وهذا أضعف من كل ما كتب في هذا المعنى مما قد ذكرناه»[10].

«وما علمت أحداً من أهل العلم ذهب إلى ما ذهب إليه هذا المنكر علينا»[11].

---

(١) الشروط الصغير، ١/ ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ١/ ١٤٠.

(٣) المصدر نفسه. ١/ ١٤٠.

(٤) المصدر نفسه، ٣/ ١٦٢.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ١٤٣.

(٦) راجع: مختصر الطحاوي.

(٧) الشروط الصغير، ١/ ٧.

(٨) المصدر نفسه، ١/ ١٢٤.

(٩) المصدر نفسه، ١/ ١٢١.

(١٠) المصدر نفسه، ١/ ١٣٠.

(١١) المصدر نفسه، ١/ ١٤١.

كما أن من آرائه الاجتهادية: تفرده ببعض الآراء مما خالف فيه أئمة المذهب الحنفي.

وفي تصريحات الطحاوي الكثيرة: من الأقوال، ما يدل على تفرده ومخالفته ببعض الآراء التي تفرّد بها عن أقوال أئمة المذهب الحنفي جميعاً، وإثبات سواها من الأقوال المؤيدة بالأدلة والبراهين.

بل نجده أحياناً يصرح بضعف وبطلان قول أئمة المذهب الحنفي.

كما ينفرد أحياناً في المسألة بقولٍ لم يقل به أحد من الأئمة المعتبرين:

الأمثلة على تفرده بالرأي:

صرّح الطحاوي بمخالفته لأئمة المذهب الحنفي في تجويزه أداء ركعتي الطواف بعد الصبح وبعد العصر، فقال بعد قياسها مع غيرها من الصلوات التي يجوز فعلها في هذين الوقتين: «فتكون الصلاة للطواف، تصلى في كل وقت يصلى فيه على الجنائز، وتقضى فيه الصلاة الفائتة، ولا تصلى في كل وقت لا يصلى فيه على الجنازة، ولا تقضى فيه صلاة فائتة.

«فهذا هو النظر عندنا في هذا الباب، على ما قال عطاء، وإبراهيم، ومجاهد، وعلى ما قد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما، وإليه نذهب، وهو قول سفيان، وهو خلاف قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله تعالى»[1].

---

(١) معاني الآثار، ٢/ ١٨٩.

- وذهب أئمة الحنفية في كيفية الجمع بمزدلفة بين صلاتي المغرب والعشاء: **بأذان وإقامة واحدة**.

فخالفهم الطحاوي في ذلك قياساً على جمع عرفة بين الظهر والعصر وقال في إثبات القياس بين الجمعين: «وكانت الصلاتان يجمع بينهما بمزدلفة وهما: المغرب والعشاء، كما يجمع بين الصلاتين بعرفة، وهما الظهر والعصر، فكان هذا الجمع في هذين الموطنين جميعاً لا يكون إلا لمُحْرِم في حرمة الحج... وكانتا يؤذن لهما أذان واحد، ويقام لهما إقامتان كما يفعل بعرفة سواء».

ثم قال مثبتاً رأيه ومصرحاً بمخالفته لأئمة المذهب جميعاً: «**هذا هو النظر في هذا الباب، وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد** رضي الله عنهم، وذلك أنهم يذهبون في الجمع بين الصلاتين بعرفة إلى ما ذكرنا، ويذهبون في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة إلى أن يجعلوا ذلك بأذان وإقامة واحدة».

ثم أكد رأيه بالرواية والدراية: «**والذي رويناه عن جابر (الجمع بأذان وإقامتين) من هذا، أحب إلينا لما شهد له النظر**»(١).

كما انفرد في مسألتي: حكم الإحرام لأهل الميقات الذين هم من سكان الميقات نفسه، وكذلك الذين يسكنون دون الميقات إلى الحرم، عن أئمة الحنفية، وغيرهم من أئمة المذاهب الأخرى.

---

(١) معاني الآثار، ٢/٢١٤، ٢١٥.

حيث ذهب الحنفية وغيرهم: بأن سكان المواقيت حكمهم كحكم من وراءهم إلى مكة وذهب الطحاوي إلى القول بأن هؤلاء في حكم الآفاقي، فقال موضحاً ذلك: «وقال آخرون: أهل المواقيت حكمهم حكم من كان قبل المواقيت، وجعل أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى: حكم أهل المواقيت كحكم من كان من وراءهم إلى مكة.

وليس النظر في هذا عندنا ما قالوا، ثم أثبت ذلك بالنظر وقال مثبتاً الحكم: «فلا يجوز لأهلها من دخول الحرم إلا ما يجوز لأهل الأمصار التي قبل المواقيت.

فانتفى بهذا ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم في حكم أهل المواقيت»[1].

- كما خالف الجميع في أهل الحل: «في حكم من بعد المواقيت إلى مكة، هل لهم دخول الحرم بغير إحرام أم لا؟».

وبعد أن أثبت حكم هؤلاء بالنظر، قال مثبتاً رأيه ومخالفاً لأئمة المذهب: «... وإن أهلها لا يدخلون الحرم إلا كما يدخله من كان أهله وراء المواقيت إلى الآفاق، **فهذا هو النظر عندي في هذا الباب، وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى**»[2].

- كما خالف الحنفية في مسألة تعيين حاضري المسجد الحرام وما ترتب على هذه المعاني من أحكام: «فإن قال قائل: أفيجوز لمن كان بعد المواقيت إلى مكة أن يتمتع؟

(١) معاني الآثار، ٢/٢٥٩.
(٢) المصدر السابق، ٢/٢٦٢.

قيل له: نعم، وهو في ذلك أيضاً خلاف أهل مكة، **وهذا أيضاً خلاف قول أصحابنا، ولكنه النظر عندنا**... وحاضر المسجد الحرام عندنا أهل مكة خاصة»[1].

وانفرد أيضاً عن أئمة المذاهب في: إيجاب الدم على الراكب بعلة في طواف الزيارة.

فقال مبيناً اختلاف العلماء في ذلك: «وإن كان فعله (طواف الزيارة) من علة فإن الناس مختلفون في ذلك: فقال بعضهم: لا شيء عليه، وممن قال بذلك: أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، وقال بعضهم: **عليه دم، وهذا هو النظر عندنا؛** لأن العلل إنما تسقط الآثام في انتهاك الحرمات، ولا تسقط الكفارات. وبعد أن ذكر أدلته النقلية قال: «فكان العذر يسقط به الآثام، ولا يسقط به الكفارات، فكان يجب في النظر أن يكون كذلك حكم الطواف بالبيت إذا كان من طافه راكباً للزيارة لا من عذر، فعليه دم، إلا أن يكون من طافه من عذر راكباً كذلك أيضاً **فهذا حكم النظر في هذا الباب، وهو قياس قول زفر، ولكن أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمداً لم يجعلوا على من طاف بالبيت طواف الزيارة راكباً من عذر شيئاً»**. ثم أيد قوله بأدلة كثيرة[2].

كما خالف الحنفية في مسألة أكل الضب، إلا أنه لم يصرح بالمخالفة كما سبق حيث ذهب الحنفية إلى القول بالكراهة، وذهب الطحاوي إلى الإباحة، فقال: «وقد كره قوم أكل الضب، منهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف ومحمد رحمة الله عليهم أجمعين»،

---

(١) المصدر السابق، ٢/٢٦٤.

(٢) انظر بالتفصيل: معاني الآثار، ٣/١٣١، ١٣٢.

وذكر أدلتهم على ذلك، ثم أدلة الإباحة، وبالجمع بين أدلة الطرفين ثبت له الإباحة، فقال:

«فثبت بتصحيح هذه الآثار: **أنه لا بأس بأكل الضب وهو القول عندنا والله أعلم بالصواب**»[1].

وكذلك خالف أئمة الحنفية في مسألة: استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة حيث ذهب أبو حنيفة وصاحباه إلى كراهة الاستقبال مطلقاً في البنيان والصحاري. وذهب الطحاوي إلى جواز الاستقبال في البنيان، دون الصحاري. وقال: «فذهب قوم إلى كراهة استقبال القبلة لغائط، أو بول في جميع الأماكن... وممن ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله»[2].

ثم استعرض أدلة الأطراف المختلفة في المسألة ودرسها معاً، وصححها فقال: «فلما كان حكم هذه الآثار كذلك، كان أولى بنا أن نصححها كلها فنجعل ما فيه النهي منها على الصحاري، وما فيه الإباحة على البيوت حتى لا تضاد منها شيء»[3].

- ونحوها ذكر مخالفته في الرد على من يشمِّته: (من الدعاء).

فذهب أبو حنيفة وصاحباه بأنه ينبغي أن يقول العاطس في الرد: (يغفر الله لكم) وهو أيضاً قول إبراهيم النخعي: (بأنه من مقالة الخوارج).

---

(١) معاني الآثار، ٤/٢٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ٤/٢٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ٤/٢٣٦.

وذهب الطحاوي إلى القول بأن العاطس يقول في الرد: (يهديكم الله ويصلح بالكم) وقال مثبتاً ما ذهب إليه وموهناً القول الآخر:

«فثبت بذلك انتفاء ما قاله إبراهيم، وكل ما روي من هذا - (يهديكم الله ويصلح بالكم) - عن النبي ﷺ، **أصح مجيئاً، وأظهر مما روي في خلافه، فهو أحب إلينا مما خالفه»**[1].

ونحوها في مسألة: تعيين الأفراد المستحقين للوصية التي ذكرت مطلقاً[2].

هذه نماذج من المسائل التي خالف فيها الطحاوي أئمة الحنفية وصَرَّح بذلك، لكن هناك مسائل أخرى، قد وافق فيها بعض أئمة المذهب الحنفي، وخالف البعض الآخر: (وقد سبق ذكر أساليب اختياره واستحسانه أو رفضه وعدم أخـذه للأقوال).

فهو إنما وافق فيها من سبقه عن اقتناع ومعرفة بالدليل، وهذا من باب موافقة المجتهد للمجتهد، وليست من تقليده لإمامه، بل جاءت الموافقة من معرفته للحكم بدليله، كمعرفة الآخر لذلك، ولأجل كثرة هذه الموافقات مع الإمام المنتسب إليه، لم يظهر اجتهاد المنتسِب (بكسر السين) فيها ومن ثم صار للمنكر مجال لإنكاره، كما أن المخالفة ليست شرطاً في الاجتهاد فليس من الشروط المتفق عليها ولا المختلف فيها: أن يأتي المجتهد بأحكام مخالفة لغيره، أو يأتي برأي جديد لم يسبق إليه.

---

(١) معاني الآثار، ٤/٣٠١ - ٣٠٣.

(٢) انظر المصدر نفسه، ٤/٣٩٠.

ثم «إن الاستقلال بالمعنى الصحيح لا يوجد بين الأئمة المتبوعين المعروفين، فضلاً عمن بعدهم؛ لأن أبا حنيفة تابع في معظم اتجاهه طريقة فقهاء العراق من أصحاب عليّ، وابن مسعود رضي الله عنهما، وأصحاب أصحابهم، ولا سيما إبراهيم النخعي»[1].

وأما مالك بن أنس: فيجري على منحىٰ ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وأصحابهما وأصحاب أصحابهما إلى الفقهاء السبعة بالمدينة[2]. . . . .

---

(١) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي، قال عنه الشعبي حين بلغه موت إبراهيم: «لو قلت أنعي العلم، ما خلف بعده مثله. .» وإليه يرجع الفضل في فقه أهل العراق، توفي سنة (٩٦ هـ).
انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ٨٢.

(٢) الفقهاء السبعة: أبو محمد سعيد بن المسيب المخزومي، قال عن نفسه: ما بقي أحد أعلم بكل قضاء قضاه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان مني. توفي سنة (٩٤ هـ) وقيل غير ذلك.
- أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام (٣٦ - ٩٤ هـ) قال عنه عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى: «ما أحد أعلم من عروة بن الزبير».
- أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. قال مالك: «كان القاسم من فقهاء هذه الأمة» توفي سنة (١٠٨ هـ) وقيل غير ذلك.
- أبو زيد خارجة بن زيد بن ثابت، قال مصعب: «كان خارجة بن زيد، وطلحة بن عبد الله في زمانهما يستفتيان وينتهي الناس إلى قولهما. . .» توفي سنة (٩٩ هـ) وقيل غير ذلك.
- أبو عبد الله عبيد الله بن عتبة بن مسعود، قال عنه عمر بن عبد العزيز: «لأن يكون لي مجلس من عبيد الله أحب إلي من الدنيا» توفي سنة (١٠٢ هـ) وقيل غير ذلك.
- أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة بنت الحارث، قال عنه =

وأصحابهم، ولا سيما ربيعة الرأي[1].

وأما الشافعي: فقد حذا حذو ابن عباس رضي الله عنهما وأصحابه وأصحاب أصحابه بمكة كمسلم بن خالد[2] وغيره، مع الاغتراف من البحرين فقه العراق، وفقه الحجاز على المنهجين. . .»[3].

فبهذا يظهر استقلال الطحاوي أيضاً في المسائل التي وافق فيها المذهب الحنفي.

= مالك: «سليمان من أعلم الناس عندنا بعد سعيد بن المسيب» توفي سنة (١٠٩ هـ) وقيل غير ذلك.

ـ واختلفوا في السابع، قال أكثر علماء الحجاز إنه: أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف، وصفه الزهري بأنه أحد بحور العلم، توفي سنة (٩٤ هـ) وقيل غير ذلك.

وقال بعضهم: إنه أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي وكان يسمى راهب قريش، توفي سنة (٩٤ هـ).

وقال ابن المبارك إنه: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

قال ربيعة: «كان الأمر إلى سعيد، فلما مات سعيد أفضى الأمر إلى القاسم وسالم»، توفي سنة (١٠٦ هـ).

انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ٥٧ ـ ٦٢، الجواهر المضية ٤/٥٤٨ ـ ٥٥٠.

(١) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن (فروخ)، ويعرف (بربيعة الرأي) قال عنه سوار بن عبد الله الغبري: (ما رأيت أحداً أعلم من ربيعة الرأي) وأدرك من الصحابة: أنس بن مالك، وعنه أخذ مالك رحمهم الله تعالى، توفي سنة (١٣٦ هـ). انظر: طبقات الفقهاء ص ٦٥.

(٢) هو مسلم بن خالد الزنجي، وكان مفتي مكة بعد ابن جريج، وعنه أخذ الشافعي، توفي سنة (١٧٩ هـ) وقيل غير ذلك. انظر: طبقات الفقهاء، ص ٧١.

(٣) حسن التقاضي، ص ٣١.

وأما الثاني: فقول الفقيه وتصريحه بأنه غير مقلِّد لأحد.

وذلك لأن الإنسان أعرف الناس بنفسه، فإذا كان عالماً فقيهاً، ظاهره العدالة، وأخبر عن نفسه بأنه قد حاز درجة الاجتهاد فلا يسع الآخرين إلا قبول خبره، إذ الأصل في خبر العدل الصدق، وينبغي القبول، هذا إذا كانت الأخبار عن الآخرين فكيف إذا كانت عن نفسه؟ فمن باب أولى أنه أولى بالقبول؛ لأنه أعرف بنفسه من معرفته بغيره.

وبخاصة إذا خلصت من شائبة الادعاء والزعم والمصالح الشخصية.

ومما أثر عن الطحاوي في انتفاء تقليده المطلق:

«قال ابن زولاق: وسمعت أبا الحسن علي بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول ـ وذكر فضل أبي عبيد بن حربويه وفقهه ـ فقال: كان يذاكرني بالمسائل، فأجبته يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة. فقلت له: أوكل ما قاله أبو حنيفة أقول به؟

فقال: ما ظننتك إلا مقلداً، فقلت له: وهل يقلد إلا عصي، فقال لي: أو غبي، قال فطارت هذه الكلمة بمصر، حتى صارت مثلاً وحفظها الناس»[1].

ومما يستدل على عدم تقليده مطلقاً لأحد، ما ذكر في مقدمة كتابه (معاني الآثار) في بيان سبب تأليفه:

فقال: «سألني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضع له

---

(١) لسان الميزان، ١/ ٢٨٠.

كتاباً أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضاً لقلة علمهم بناسخها من منسوخها، وما يجب به العمل منها، لما يشهد له من الكتاب الناطق، والسنة المجتمع عليها، وأجعل لذلك أبواباً، أذكر في كل كتاب منها ما فيه: من الناسخ والمنسوخ، وتأويل العلماء، واحتجاج بعضهم على بعض، **وإقامة الحجة لمن صح عندي قوله منهم بما يصح به مثله من كتاب، أو سنّة، أو إجماع، أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم (رضي الله عنهم)**، وإني نظرت في ذلك وبحثت فيه بحثاً شديداً، فاستخرجت منه أبواباً على النحو الذي سأل»[1].

فهذان النصان يدلان بصراحة ووضوح موقف الطحاوي من التقليد:

ففي الأول: نفى عن نفسه التقليد، بل وسم المقلد بالغباء.

وفي الثاني: صرح بأنه يقيم الحجة لمن صح لديه قوله بالأصول الأربعة: سواء وافق استنباطه واجتهاده (قول إمام مذهبه المنتسب) أو خالفه، فإن وافقه فإنه يصرح بذلك ويشيد بالموافقة، وإن خالفه فكذلك يصرح بالمخالفة، والرد على مخالفيه من غير تحرج.

وليس هذا إلا انطلاقاً من مبدأ: عدم التقليد لأحد إلا بالدليل وإن كان ارتضى لنفسه أن يسلك مسلك الحنفية في طريقة استنباطاته واجتهاداته في الأحكام الفقهية.

---

(١) معاني الآثار، ١/١١.

وصرح بهذا المبدأ الذي سار عليه في كتبه - (من عدم التقيد بقول أحد إلا بدليل) - بوضوح أكثر مما سبق في مقدمة كتابه (الشروط الكبير).

فقال رحمه الله تعالى: «وقد وضعت هذا الكتاب على الاجتهاد مني لإصابة ما أمر الله عز وجل به من الكتاب بين الناس بالعدل على ما ذكرت في صدر هذا الكتاب مما على الكاتب بين الناس، وجعلت ذلك أصنافاً: ذكرت في كل صنف فيها اختلاف الناس في الحكم في ذلك، وفي رسم الكتاب فيه وبينت حجة كل فريق منهم، وذكرت ما صح عندي من مذاهبهم، ومما رسموا به كتبهم في ذلك، والله أسأله الفوز والتوفيق، فإنه لا حول ولا قوة إلا به»[1].

وبهذا التصريح أطلعنا الطحاوي نفسه بجلاء على شخصيته الفقهية:

بأنه مجتهد مطلق، ولا يتقيد برأي أحد من الفقهاء السابقين (رحمهم الله تعالى) إلا إذا صحَّ عنده قولهم بدليل.

وهذا الأمر بيِّنٌ في غاية الوضوح في هذا التصريح.

الثالث: شهادة العلماء للفقيه بالاجتهاد، فهذا مما ينبغي قبوله منهم إذا كانوا عدولاً؛ لأنه كما يقبل من باب الإخبار، فهو من قبيل الشهادة أيضاً.

إن شهادة العلماء الموثوقين من أهم الوسائل لمعرفة المجتهد لأنهم الحَكَم في ذلك، فقد عدت أقوال العلماء أهم

(١) الشروط الكبير (مع الصغير)، ١/ ٢١.

ركن في جرح الراوي وتعديله، فمن باب أولى في الاجتهاد، وقد قال الإمام مالك: «لم أنتصب للفتيا حتى شهد لي سبعون شيخاً من العلماء بأني أهل لذلك»[1].

ومحاولة تطبيق هذا الجانب في شخصية الطحاوي، يوقف الباحث أمام أقوال كثير من العلماء الأفاضل: شهادة له بالمكانة العلمية المرموقة والفقهية بخاصة، بذكر صفات الاجتهاد فيه، وثنائهم عليه بالصفات التي لا يوصف بها إلا من أصبحت لديه ملكة الاجتهاد.

قال أبو سعيد بن يونس (معاصره): «كان الطحاوي ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله»[2].

وهذه الشهادة كافية وحدها، فإن أقوال ابن يـونس في المصريين هي أوثق الأقوال. وتناقل المؤرخون بعده هذه العبارة، وأكدوها بكثير من الثناء الجميل.

قال ابن النديم[3] (٣٨٥ هـ): (كان أوحد زمانه علماً)[4].

وقال مسلمة بن القاسم الأندلسي[5] (٣٥٣ هـ): «كـان

---

(١) ترتيب المدارك، ١/١٢٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ١٥/٢٩؛ لسان الميزان، ١/٢٧٦.

(٣) هو محمد بن إسحاق بن محمد، كان وراقاً يبيع الكتب، وكان يتمذهب بمذهب الشيعة والمعتزلة، وتكلم فيه ابن حجر وغيره، واشتهر بكتابه (فهرست الكتب) توفي سنة (٤٣٨ هـ).
انظر: ياقوت: معجم الأدباء (مصر: دار المأمون، الطبعة الأخيرة) ١٨/١٧؛ ابن حجر: لسان الميزان، ٥/٧٢.

(٤) الفهرست، ص ٢٠٧.

(٥) هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم القرطبي أبو القاسم (٢٩٣ ـ ٣٥٣ هـ) =

جليل القدر فقيهاً عالماً باختلاف العلماء بصيراً بالتصنيف»[1].

وقال ابن عبد البر[2]: «كان كوفي المذهب عالماً بجميع مذاهب العلماء»[3].

وكذلك عدّ الإمامُ الذهبي (٧٤٨ هـ) الإمامَ الطحاويَ في جملة الأئمة المقلَّدين (بفتح اللام) المتبوعين، حينما ذكر الأئمة المقلدين من صحابة رسول الله ﷺ، ثم أئمة التابعين، ثم من يليهم من عصر التقليد[4].

وقال ابن تغري بردي (٨٧٤ هـ) عنه: «الفقيه الحنفي، كان إمام عصره بلا مدافعة في الفقه، واختلاف العلماء، والأحكام، واللغة، والنحو. . .»[5].

= روى عن أبي جعفر الطحاوي وغيره. «وجمع تاريخاً في الرجال شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه».
انظر: لسان الميزان، ٦/٣٥.

(١) لسان الميزان، ١/٢٧٦.

(٢) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) «الحافظ شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته وأحفظ من كان فيها لسنة مأثورة». وله من المؤلفات القيمة (التمهيد في أسانيد الموطأ)، (الاستذكار)، (الاستيعاب في فضل الصحابة) وغيرها من الكتب النافعة.
انظر: تذكرة الحفاظ، ٣/١١٢٨؛ الديباج المذهب، ص ٣٧٥؛ طبقات الحفاظ، ص ٤٣٢.

(٣) الفوائد البهية، ص ٣٤.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء، ٨/٩١.

(٥) النجوم الزاهرة، ٣/٢٤٠.

وقال أيضاً: «الفقيه الحنفي المحدث الحافظ أحد الأعلام وشيخ الإسلام»[١].

وقال طاش كبري زاده[٢] (٩٦٨ هـ) في طبقات الفقهاء: «كان فقيهاً إماماً مجتهداً»[٣].

وقال شاه عبد العزيز الدهلوي[٤] (١٢٣٩ هـ) في بستان المحدثين ـ عن كتابه المختصر ـ ما معربه:

«إن مختصر الطحاوي يدل أنه كان مجتهداً، ولم يكن مقلداً للمذهب تقليداً محضاً»[٥].

وقال الكوثري (١٣٧١ هـ): «وهو ـ الطحاوي ـ لا شك

---

(١) النجوم الزاهرة، ٣/٢٣٩.

(٢) هو عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل (٩٠١ ـ ٩٦٨ هـ).

أخذ العلم عن والده وأكابر زمانه بتركيا، وتنقّل في وظائف التدريس كما عُيِّن قاضياً بحلب واستعفى عنه، وله من المؤلفات (الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية)، (مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم)، انظر: مقدمة مفتاح السعادة للمحققين (كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور) مصر: دار الكتب الحديثة.

(٣) الحاوي (مقدمة كتاب الشروط الصغير)، ص ٥٨.

(٤) هو: عبد العزيز بن أحمد ولي الله الدهلوي، الهندي (١١٥٩ ـ ١٢٣٩ هـ) عالم مشارك في العلوم العربية والدينية والعقلية والرياضة، من مصنفاته: (فتح العزيز في تفسير القرآن)، (العجالة النافعة) (بستان المحدثين) وغيرها.

انظر: كحالة: معجم المؤلفين، ٥/٢٤٣.

(٥) الفوائد البهية، ص ٣١.

ممن بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق، وإن حافظ انتسابه بأبي حنيفة»[1].

فكل هذه الصفات ـ التي ذكرت بعضها ـ والتي أدلى بها العلماء الفقهاء من معاصريه ومن بعده عبر القرون، تدل على سمو مرتبته الفقهية وشخصيته الفذة التي تتصف بصفات بارزة، مما لا يوصف بها إلا المجتهدون من الفقهاء، ثم الكلمة التي اتفق المؤرخون عليها: (لم يخلف مثله) بعد وصفهم إياه بالفقه والاجتهاد لدليل صدق على نبوغه العلمي.

كما عدد بعضهم صفاته العلمية، والتي تظهر من خلالها شروط المجتهد جليلة واضحة. والمتأخرون من الحنفية ـ أيضاً ـ صرحوا: باجتهاده المطلق، وعدم تقيده بالمذهب الحنفي، مع محافظته على الانتساب إلى المذهب الحنفي.

---

(١) الإشفاق على أحكام الطلاق، ص ٤١.

أُصُولُ الإِمَامِ الطَّحَاوِيّ

يحسن بنا ـ بعد أن عرضنا مكانة الطحاوي بين الفقهاء ـ أن نتعرف على أصوله التي سار عليها في استنباط الأحكام واستخراجها.

هل كان له أصول مخالفة لأصول الحنفية، أو كان تابعاً لأصولهم؟

إذا تتبعنا مسائل الإمام الطحاوي وطرق استنباطه الأحكام من الأدلة فإننا لا نجد له أصولاً خاصة به، بل اتبع أصول الحنفية، وسار على نهجهم في اعتمادها، والاستدلال بها، وهذه الأصول:

منها: ما روى الصيمري عن الأصول التي بنى أبو حنيفة مذهبه عليها قال أبو حنيفة: «إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنّة رسول الله والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله، ولا سنّة رسول الله، أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، والحسن، وابن سيرين، وسعيد بن

المسيب ـ وعدد رجالاً قد اجتهدوا ـ فلي أن أجتهد كما اجتهدوا»[1].

وروى الصيمري أيضاً عن الحسن بن صالح أنه قال: «كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ وعن أصحابه، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة، وفقه أهل الكوفة، شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده وقال: كان يقول: «إن لكتاب الله ناسخاً ومنسوخاً، وإن للحديث ناسخاً ومنسوخاً» وكان حافظاً لفعل رسول الله ﷺ الأخير الذي قبض عليه مما وصل إلى أهل بلده»[2].

وكذلك من أصول الحنفية المخرجة على أقوال أئمتهم: بأن الخاص مبين، ولا يلحقه البيان، وأن الزيادة نسخ، وأن العام قطعي كالخاص ولا ترجيح بكثرة الرواة، وأنه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه إذا انسد باب الرأي، ولا عبرة بمفهوم الشرط والوصف أصلاً» وغيرها من الأصول التي تفرد بها الحنفية عن غيرهم.

لقد كان الإمام الطحاوي محافظاً ومتبعاً أصول الحنفية الكلية، وجعلها نصب عينيه في استنباط واستخراج الأحكام، حيث إن الباحث لا يمكن أن يتجاوز تأكيد الإمام الطحاوي وتركيزه الكلي على بعض هذه الجوانب الأصولية، التي تعد معالم

---

(١) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١؛ الإنصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية، ص ٥٦.

بارزة في مناقشاته، ومرتكزاً ثابتاً في تأييد رأيـه ودحض رأي مخـالفيه، حتى تكـاد تكـون خصـائص فكـريـة، تتميـز بهـا بحوثه، منها:

تقديم السنة على النظر:

نجد الطحاوي في مسائله يقدم الآثار على القياس، بالرغم من مخالفة القياس للخبر، وليس ذلك إلا تقديمـاً للسنة في الاستنباط.

فيصرح في مسألة تحريم الحُمُر الأهلية ـ بعد سياقه الآثار المروية في أدلة القائلين بالتحليل والتحريم ـ «وقد تواترت الآثار عن رسول الله ﷺ في النهي عن لحوم الحُمُر الأهلية بما قد ذكرنا... فليس ينبغي لأحد خلاف شيء من ذلك».

ثم قال مرجحاً السنة على القياس: «فهذا حكم لحوم الحمر الأهلية من طريق تصحيح معاني الآثار، قال أبو جعفر: ولو كان إلى النظر، لكان لحوم الحمر الأهلية حلالاً، وكان ذلك كلحم الحمر الوحشية؛ لأن كل صنف قد حرم إذا كان أهلياً، مما قد أجمع على تحريمه، فقد حرم إذا كان وحشياً، ألا ترى أن لحم الخنزير الوحشي كلحم الخنزير الأهلي، فكان النظر على ذلك أيضاً. إذا كان الحمار الوحشي لحمه أن يكون حلالاً، أن يكون كذلك الحمار الأهلي. ولكن ما جاء عن رسول الله ﷺ أولى ما اتبع، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد رحمـة الله عليهم أجمعين»[1].

---

(١) معاني الآثار، ٤/ ٢١٠.

كما رجح في مسألة أكلِ لحوم الفرس: القول بالجواز، مخالفاً قول أبي حنيفة، ومخالفاً القياس فقال ـ بعد أن ذكر أدلة القائلين بالكراهة والجواز ـ «فذهب قوم إلى هذه الآثار، فأجازوا أكل لحوم الخيل، وممن ذهب إلى ذلك: أبو يوسف، ومحمد رحمهما الله، واحتجوا بذلك بتواتر الآثار في ذلك وتظاهرها.

ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر، لما كان بين الخيل الأهلية والحمر الأهلية فرق، ولكن الآثار عن رسول الله ﷺ إذا صحّت وتواترت أولى أن يقال بها من النظر. . .»[1].

وقال في مسألة (الرجوع في الهبة) ـ بعد أن ذكر الروايات في الجواز وعدمه مع النظر ـ : «فَجُعِلَ الزوجان في هذه الأحاديث، كذي الرحم المَحرَم، فمنع كل واحد منهما من الرجوع فيما وهب لصاحبه، فهكذا نقول.

وقد وصفنا في هذا ما ذهبت إليه في الهبات، وما ذكرنا من هذه الآثار إذ لم نعلم عن أحد مثل من رويناها عنه، خلافاً لها.

فتركنا النظر من أجلها وقلدناها.

وقد كان النظر ـ لو خلينا وإياه ـ خلاف ذلك: وهو أن لا يرجع الواهب في الهبة، لغير ذي الرحم المحرم؛ لأن ملكه قد زال عنها بهبته إياها، وصار للموهوب له دونه، فليس له نقض ما قد ملك عليه إلا برضا مالكه.

ولكن اتباع الآثار، وتقليد أئمة أهل العلم أولى، فلذلك قلدناها واقتديناها»[2].

(١) معاني الآثار، ٤/٢١١.
(٢) معاني الآثار، ٤/٨٤.

والأمثلة على ذلك كثيرة، كما سيتضح ذلك مفصلاً في المسائل الاستدلالية في الرسالة إن شاء الله عز وجل.

النسـخ:

واهتم الطحاوي كثيراً بناحية الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم والحديث الشريف، ويعدُّ هذا الاهتمام من أهم مظاهر كتب الطحاوي، حتى عد كتبه من بين كتب الناسخ والمنسوخ في الحديث.

وضح اهتمامه هذا في مقدمة تفسيره كما يأتي[١].

وعلى سبيل المثال: مسألة المرور بين يدي المصلي[٢]، وصيد المدينة[٣] وأكل الضب[٤]، ووضع إحدى الرجلين على الأخرى[٥]، والرجل ينام عن الصلاة أو ينساها[٦]، ونحوها كثيرة في كتبه.

احتجاج الطحاوي بالعام قبل البحث عن الخاص:

يقدِّم الإمام الطحاوي العام على الخاص.

وأنه يوجب الحكم فيما تناوله قطعاً ويقيناً، كما هو الأصول لدى أئمة الحنفية، وقد صَرَّح بهذه القاعدة في مقدمة تفسيره بقوله:

---

(١) ص ٢٢٣.
(٢) انظر: معاني الآثار، ١/٤٦٣.
(٣) انظر: المصدر نفسه، ٤/١٩٦.
(٤) انظر: المصدر نفسه، ٤/١٩٧.
(٥) انظر: المصدر نفسه، ٤/٢٧٩.
(٦) انظر: المصدر نفسه، ١/٤٦٧.

«وفي وجوب حمل هذه الآيات على ظاهرها، وجوب حملها على عمومها، وإن كان بعض الناس قد ذهب إلى أن العام ليس بأولى بها من الخاص إلا بدليل آخر يدل عليه: إما من كتاب، وإما من سنّة، وإما من إجماع.

فإنا لا نقول في ذلك كما قال، ولكنا نذهب إلى أن العام في ذلك أولى بها من الخاص. . .»[1].

فمشياً على هذا الأصل، أوجب الطحاوي الصدقة في القليل والكثير من الخارج من الأرض لعموم حديث (فيما سقت السماء العشر) ولم يخصصه بحديث (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) وقال معلقاً على حديث العموم: «ففي هذه الآثار أن رسول الله ﷺ جعل: فيما سقت السماء ما ذكر فيها، ولم يقدر في ذلك مقداراً، ففي ذلك ما يدل على وجوب الزكاة في كل ما خرج من الأرض قل أو كثر»[2].

ثم ناقش القائلين بالتخصيص ودحض أدلتهم، وبعدها أكد رأيه بالنظر أيضاً[3].

الجمع بين الدليلين:

ومن أكثر ما اشتهر به الطحاوي في كتبه ودراساته الفقهية والحديثية: الجمع بين الأحاديث والآثار المتضادة، كما أن كتابه (مشكل الآثار) يعد كتاباً متخصصاً في هذا الموضوع.

---

(١) أحكام القرآن (مخطوط) ق ٤.
(٢) معاني الآثار، ٢/٣٧.
(٣) انظر المصدر نفسه، ٢/٣٨.

فنجده في أكثر المسائل يحاول الجمع بين الأحاديث المتضادة في ظاهرها الواردة في المسألة ويستخرج من مجموعها حكماً وسطاً.

ووضح الطحاوي مبدأه في الجمع، في مسألة الشرب قائماً:

حيث روى الآثار الواردة في كراهة الشرب قائماً، ثم روى الآثار الواردة بإباحة ذلك، قال: «ففي هذه الآثار إباحة الشرب قائماً».

وأولى الأشياء بنا إذا روي حديثان عن رسول الله ﷺ فاحتملا الاتفاق، واحتملا التضاد، أن نحملهما على الاتفاق لا على التضاد، وكان ما روينا في هذا الفصل عن رسول الله ﷺ إباحة الشرب قائماً وفيما روينا عنه في الفصل الذي قبله: النهي عن ذلك.

فاحتمل أن يكون ذلك النهي لم يرد به هذه الإباحة، ولكن أريد معنى آخر...»[1]. ثم جمع بين الأحاديث المتعارضة وأيد القول بالإباحة، وعلل ذلك بأن النهي إنما كان «من أجل الخوف، فإذا ذهب الخوف ارتفع النهي فهذا عندنا معنى هذه الآثار والله أعلم»[2].

لا شك أن الإمام قد أبدع في هذا الفن، وأثبت بدراساته في هذا الموضوع أن له القدم الراسخة في هذا المجال، كما استحق الثناء الجميل من الآخرين بذلك.

---

(١) معاني الآثار، ٤/٢٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ٤/٢٧٦.

اتبع الطحاوي هذه الطريقة في المسائل الفقهية أيضاً: حيث يستخرج من القولين المختلفين قولاً جامعاً بينهما، فهو بهذا لا يبطل قول مخالفيه كل البطلان، وإنما يأخذ من كل قول الجانب الصحيح، ثم يختار من بين تلك الأقوال قولاً صحيحاً مناسباً لجميع الأدلة.

بيّن هذا المنهج في مسألة البلوغ بالسن المختلفة بين أبي حنيفة وأبي يوسف فقال بعد العرض:

«فلما انتفى أن يكون في ذلك الحديث حجة لأحد الفريقين على الفريق الآخر، التمسنا حكم ذلك من طريق النظر لنستخرج من القولين اللذين ذهب أبو حنيفة إلى أحدهما وأبو يوسف إلى الآخر منهما قولاً صحيحاً»[1].

وقال في اختلاف مسألة ملكية الوقف: «فاحتجنا أن ننظر في ذلك لنستخرج من القولين قولاً صحيحاً»[2].

الترجيح بالنظر عند تعارض الآثار:

إن الطحاوي كثير المراعاة والتطبيق لشروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة كانت أو مرسلة: (أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم):

«ومن أصول أبي حنيفة عرض أخبار الآحاد على الأصول المجتمعة عنده بعد استقرائه موارد الشرع، فإذا خالف خبر الآحاد

---

(١) معاني الآثار، ٣/٢١٩.

(٢) المصدر السابق، ٤/٩٨.

تلك الأصول، يأخذ بالأصل عملاً بأقوى الدليلين، ويعد الخبر المخالف له شاذاً، ولذلك نماذج كثيرة في (معاني الآثار للطحاوي) وليس في ذلك مخالفة للخبر الصحيح وإنما فيه مخالفة لخبر بدت علة فيه للمجتهد وصحة الخبر فرع خلوه من العلل القادحة عند المجتهد»[1].

وعلى سبيل المثال: (مسألة التطيب عند الإحرام)، فقد روى الطحاوي الآثار المروية في الجواز والكراهة، ثم درس وناقش الاعتراضات الواردة على تلك الآثار سنداً ومتناً.

وقال ـ عن حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: (طَيَّبْتُ رسول الله ﷺ لحرمه ولحله) ـ: «فقد تواترت هـذه الآثار عن رسول الله ﷺ بإباحته الطيب عند الإحرام وأنه قد كان يبقى في مفارقه بعد الإحرام»[2].

ثم ذكر بعض الآثار عن الصحابة نحوها.

وقال: «فهذا قد جاء في ذلك عمن ذكرناه في هذه الآثار من أصحاب رسول الله ﷺ ما يوافق ما قد روته عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ من تطييبه عند الإحرام، وبهذا كان يقول أبو حنيفة، وأبو يوسف رحمهما الله تعالى.

وأما محمد بن الحسن رحمه الله تعالى، فإنه كان يذهب

---

(١) انظر بالتفصيل: الكوثري: فقه أهل العراق وحديثهم، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (حلب: المطبوعات الإسلامية، ١٣٩٠ هـ)، ص ٣٢ ـ ٣٩.

(٢) معاني الآثار، ٢/١٣١.

في ذلك إلى ما روي عن عمر، وعثمان بن عفان، وعثمان بن العاص، وابن عمر من كراهته.

وأتبع ذلك بتعليل حديث عائشة رضي الله عنها، وأورد بعض الروايات المعارضة له»[1].

ثم قال:

«فقد بينا وجوه هذه الآثار، فاحتجنا بعد ذلك أن نعلم: كيف وجه ما نحن فيه من الاختلاف من طريق النظر.

فاعتبرنا ذلك فرأينا الإحرام يمنع من لبس القميص، والسراويلات... ويمنع من الطيب، وقتل الصيد وإمساكه.

ثم رأينا الرجل إذا لبس قميصاً أو سراويل قبل أن يحرم، ثم أحرم وهو عليه، أنه يؤمر بنزعه، وإن لم ينزعه وتركه عليه كان كمن لبسه بعد الإحرام لبساً مستقبلاً، فيجب عليه في ذلك ما يجب عليه فيه، لو استأنف لبسه بعد إحرامه.

وكذلك لو صاد صيداً في الحل وهو حلال، فأمسكه في يده، ثم أحرم وهو في يده أمر بتخليته، وإن لم يخله كان إمساكه إياه بعد إحرامه بصيد كان منه بعد إحرامه المتقدم، كإمساكه إياه بعد إحرامه بصيد كان منه بعد إحرامه.

فلما كان ما ذكرنا كذلك، وكان الطيب محرّماً على المُحرِم بعد إحرامه كحرمة هذه الأشياء، كان ثبوت الطيب عليه بعد إحرامه، وإن كان قد تطيب به قبل إحرامه، كتطييبه به بعد إحرامه، قياساً ونظراً على ما بيناه.

---

(١) معاني الآثار، ٢/١٢٦ ـ ١٣٢.

ثم قال مرجحاً النظر: «فهذا هو النظر في هذا الباب، وبه نأخذ»[1].

بل صرح بتقديمه النظر على الأثر في مسألة (البلوغ بالسن): حيث ذهب أبو حنيفة بأن الصبي يبلغ بتمام ثمان عشرة سنة، وذهب أبو يوسف بأنه يبلغ بتمام خمس عشرة سنة، فقال بعد دراسة الموضوع من جميع جوانبه فثبت بالنظر الصحيح في هذا الباب كله ما ذهب إليه أبو يوسف، بالنظر لا بالأثر، وانتفى ما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما»[2].

ومما سبق من البيان اتضح بأن الطحاوي تابع لأصول الحنفية في تطبيقاته الفقهية، وإن لم يصرح بذلك.

إلا أن بعض تقريراته الأصولية في ثنايا كتبه، لا تشعر بتقيده الكلي لأصول الحنفية.

فمثلاً: نجده في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأْتوهنَّ مِنْ حيثُ أمَرَكُمُ الله ﴾[3]. يتعرض للقاعدة الأصولية المعروفة لدى جمهور الأصوليين: (بأن الأمر بعد الحظر للإباحة) ويوضح ذلك بذكر بقية الآيات التي جاء فيها الأمر بعد الحظر تأكيداً للقاعدة.

قال أبو جعفر في قوله تعالى: ﴿ فإذا تَطَهَّرْنَ فأتُوهُنّ من حيثُ أمَرَكُمُ اللهُ ﴾:

قال: «أمروا أن يأتوا من حيث نهوا عنه، وكان ذلك على

---

(١) معاني الآثار، ٢/١٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ٣/٢٢٠.
(٣) سورة البقرة، آية: (٢٢٢).

إباحة إتيانهن طاهرات من حيث نهوا عن إتيانهن في حال الحيض، ولم يكن قوله عز وجل: ﴿ فأتوهن من حيث أمركم الله ﴾ على إيجاب إتيانهن عليهم ولكن على إطلاق ذلك لهم منهن، كما قال الله عز وجل بعد نهيه عن البيع بعد النداء للجمعة ﴿ فإذا قُضِيَتِ الصلاةُ فانْتَشِرُوا في الأرضِ وابْتَغُوا من فَضْلِ الله ﴾[1]: ليس على إيجابه ذلك عليهم، ولكن على إباحته إياه لهم بعد حظره الذي كان حظره عليهم، وكما قال بعد تحريمه لصيد البر على المحرمين ﴿ وإذا حَلَلْتُمْ فاصْطَادُوْا ﴾[2]. وليس على إيجابه ذلك عليهم، ولكن على إباحته ذلك لهم، وعلى معنى إطلاقه لهم ما قد كان حظره عليهم منه قبل أن يحلوا»[3].

وأكد على ذلك في تعليقه على قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَإذا قُضِيَتِ الصلاة فانتشروا في الأرض ﴾: «أجمع أهل العلم أن ذلك على الإباحة من الله عز وجل لهم ما قد كان حظره عليهم ومنعهم منه قبل ذلك، وإن هذا كقوله: ﴿ وإذا حللتم فاصطادوا ﴾. وقوله: ﴿ فكُلُوا منها وأطْعِمُوا ﴾[4] وسنأتي بما قد روي فيه عن أهل العلم في مواضعه»[5].

فإنَّ هذا السياق يشعر بأنَّ الطحاوي ينحىٰ في هذه المسألة منحى الجمهور في القاعدة السابقة في حين نجد أصوليي الحنفية اتجهوا في هذه المسألة اتجاهاً يخالف الجمهور.

(١) سورة الجمعة، آية: (١٠).
(٢) سورة المائدة، آية: (٢).
(٣) أحكام القرآن، ج ١، ق ٣١ أ.
(٤) سورة الحج، آية: (٢٨).
(٥) أحكام القرآن، ج ١، ق ٤٢ أ.

يقول البزدوي[1] (٤٨٢ هـ) في أصوله: «إن الأمر بعد الحظر لا يتعلق بالندب والإباحة لا محالة، بل هو للإيجاب عندنا إلا بدليل...».

ويقول السرخسي[2] (٤٩٠ هـ) في بيان ذلك: «الأمر بعد الحظر: فالصحيح عندنا أن مطلقه للإيجاب أيضاً، لما قررنا أن الإلزام مقتضى هذه الصيغة عند الإمكان إلا أن يقوم دليل مانع»[3].

ثم يذكر اتجاه الشافعي على الإباحة، مع أدلتها السابقة، ثم يوضح منحى الحنفية بقوله: «ولكنا نقول: إباحة الاصطياد للحلال بقوله: ﴿ أُحِلّ لَكُمُ الطَيِّباتُ ﴾ الآية[4] لا بصيغة الأمر مقصوداً، وكذلك إباحة البيع بعد الفراغ من الجمعة بقوله: ﴿ وأحَلّ

---

(١) هو علي بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي (٤٠٠ ـ ٤٨٢ هـ) الفقيه الكبير بما وراء النهر، متفنن في العلوم، ومن تصانيفه: (المبسوط) أحد عشر مجلداً، (شرح الجامع الكبير)، (شرح الجامع الصغير) ومن أشهر كتبه (أصول البزدوي).

انظر: الجواهر المضية، ٢/٥٩٤؛ الفوائد البهية، ص ١٢٤.

(٢) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر، شمس الأئمة، تفقّه على أكابر علماء عصره، وبلغ الرتبة العالية في المذهب، عده ابن كمال باشا: من المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب، وكان أحد الأئمة في الفنون. وله مصنفات جليلة معتبرة: (المبسوط)، (أصول السرخسي)، (شرح كتاب السير الكبير)، (شرح مختصر الطحاوي) وغيرها من الكتب النافعة. توفي سنة (٤٨٣ هـ) وقيل غير ذلك.

انظر: الجواهر المضية، ٣/٧٨، ٨٩؛ تاج التراجم، ص ٥٢؛ كشف الظنون ٢/١٠١٢؛ الفوائد البهية، ص ١٥٨.

(٣) كشف الأسرار، ١/١٢٠.

(٤) سورة المائدة، آية: (٤).

اللهُ البَيْعَ ﴾[1] لا بصيغة الأمر ثم صيغة الأمر ليست لإزالة الحظر ولا لرفع المنع، بل لطلب المأمور به وارتفاع الحظر وزوال المنع من ضرورة هذا الطلب، فإنما يعمل مطلق اللفظ فيما يكون موضوعاً له حقيقة»[2].

ومن خلال ما تقدّم يتبيَّن بأن الإمام الطحاوي سار على نهج الحنفية في الاجتهاد، وسلك مسلكهم في طريقة استنباط الأحكام من الأدلة الكلية، فوافقهم في أكثر أصولهم الاستنباطية، كما كانت له بعض المخالفات والمناقشات بحسب ما توصل إليه من التطبيق لهذه القواعد والأصول. كما نحى منحاهم في الأسلوب والمناقشة. فهو جدلي في مناقشة المخالِف، يتتبعه ويسد عليه كل منفذ للاستدلال.

ومظهر هذا افتراضه الاعتراضات الكثيرة في المسألة، ثم الرد عليها، واستشهاده بأدلة مسائل أخرى متفق عليها بين الجانبين لإلزام الخصم[3].

وغير ذلك من الأمور التي تدل على رسوخه بطرق الاستنباط وأصوله والجدل ومداخله، والله أعلم.

---

(١) سورة البقرة، آية: (٢٧٥).

(٢) أصول السرخسي، ٩١/١.

(٣) انظر: معاني الآثار، ١٤٩/٣، ١٦٩، ١٧٠، ٣٤/٢ وغيرها.

الطَّحاوي الشروطي[٧]

اهتم السلف الصالح بعلم الفقه اهتماماً كبيراً، وفرّعوا منه الفروع الكثيرة، فمنها: فقه الشروط، وهو يعد تكملة لفقه المعاملات من حيث تسجيلها وتقييدها.

وعرفه طاش كبري زاده (٩٦٨هـ) بقوله: «علم الشروط والسجلات وهو علم يبحث فيه عن كيفية سوق الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات في الرقاع والدفاتر، ليحتج بها عند الحاجة إليها»[١].

وهو ما يعرف الآن بعلم الوثائق «وما ينبغي أن يكون عليه تحريرها حتى تكون وثيقة لا خلاف في صحتها»[٢].

من خلال هذا التمهيد تتضح الأهمية الفقهية والاجتماعية لهذا الموضوع، ويتضح هذا المعنى جلياً بما ذكره الطحاوي في مقدمة كتابه:

---

(١) مفتاح السعادة، تحقيق: كامل بكري (القاهرة: دار الكتب الحديثة)، ٦٠/٢.
(٢) السنهوري، مذكرات تاريخ الفقه الإسلامي، ص ٤١.

«وقد وضعت كتابي هذا مختصراً في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء الكتب عليها في البياعات، والشفع، والإجارات، والصدقات المملوكات، والصدقات الموقوفات، وفي سائر ما يحتاج إلى الاكتتاب...»[1].

ومن شدة عناية العلماء بهذا النوع من الفقه - حفظاً لمصالح الناس - أصبح علماً مستقلاً له رجاله ومتخصصوه ومؤلفوه - كغيره من الفروع - فأُلِّفَت فيه المؤلفات وبرع المختصون في كتابته وخصَّه المتأخرون بعنايتهم فكان منهم الاستدراك والزيادة على كتابة السابقين.

واستمر التطور في هذا الفن إلى أن جاءَ الطحاويُّ ومارس كتابة الشروط واستفاد من خبرات معاصريه الشروطيين[2]، حتى تفوق على قرنائه وشيوخه، وأصبح مرجع القضاة والأمراء عند اختلافهم. واستحق ثناء العلماء وتقديرهم.

قال ابن زولاق (٣٨٧ هـ): «وكان أبو جعفر الطحاوي وجيه النقد في الشروط والسجلات والشهادات»[3].

---

(١) الشروط الصغير، ص ٤.

(٢) عاصر الطحاوي عدداً من الشروطيين الأوائل منهم: بشر بن الوليد الكندي الحنفي (م ٢٣٨ هـ)، وإبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي (م ٢٣٨ هـ)، وهلال بن يحيى الرأي (م ٢٤٥ هـ): أول المصنفين في الشروط وعبد الحميد بن عبد العزيز أبو خازم القاضي (م ٢٩٢ هـ). هؤلاء أعلام فقه الشروط ومصنفوه في عصره، استفاد منهم، وتفوق عليهم.

(٣) لسان الميزان، ١/٢٨١.

وذكر القضاعي[1] (٤٥٤ هـ) في كتاب الخطط: «وبرع الطحاوي في علم الشروط»[2].

وسيأتي الحديث عن إبداعه في هذا الفن بشيء من التفصيل عند الكلام عن كتابه: (الشروط الصغير)[3].

* * *

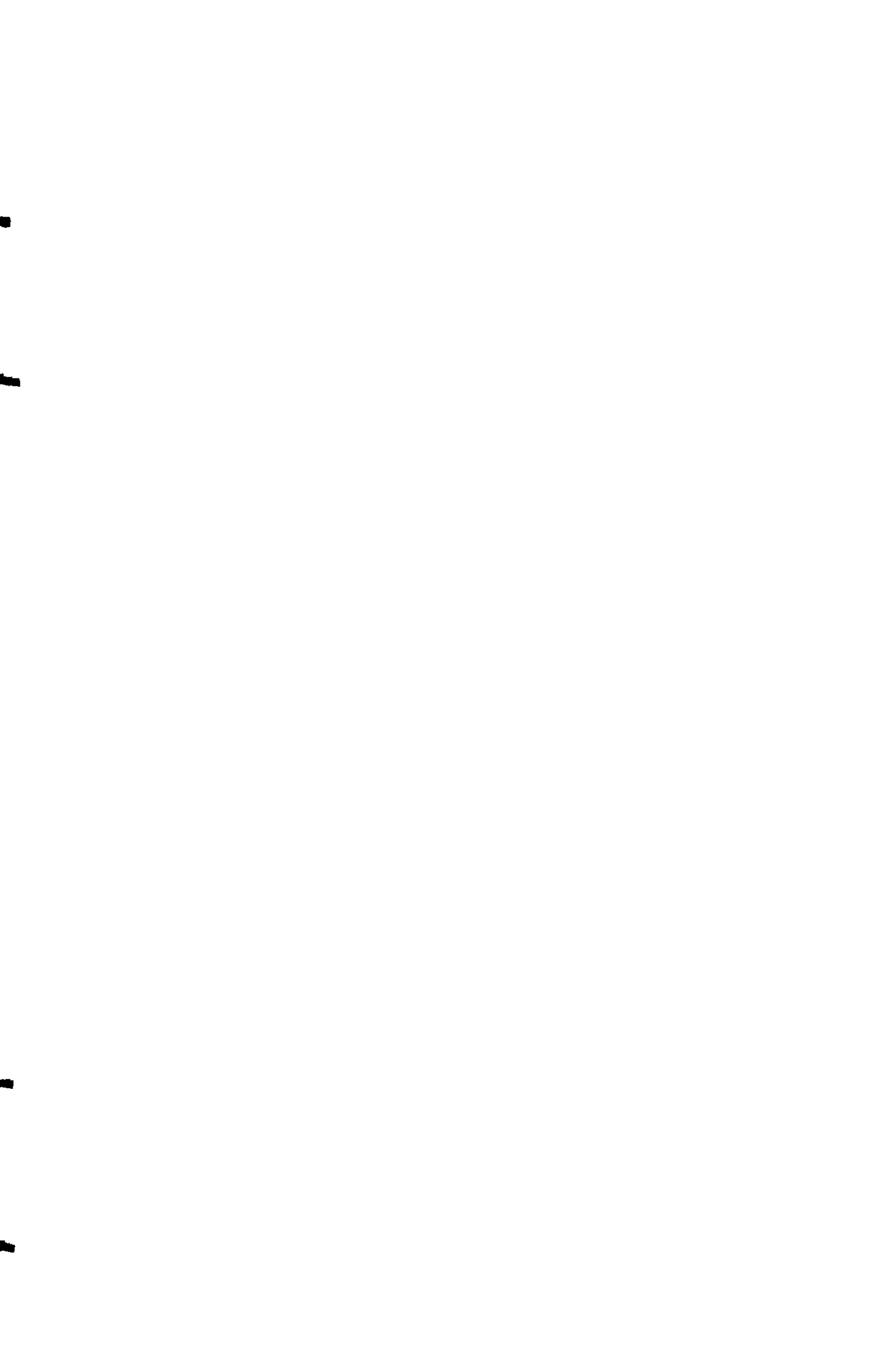
وبعد الحديث عن مكانة الإمام الطحاوي العلمية، وإظهار جوانب معارفه المتعددة في القراءات واللغة، وإمامته في الحديث والفقه والأصول وعلم الشروط، أنتقل للحديث عن مؤلفاته إذ أنّ مؤلفات العالم وآثاره تدل على مكانته العلمية ونبوغه وسعة اطلاعه ومعرفته، وقد أفردت الحديث عن مؤلفاته مع دراسة موجزة لبعضها في الفصل الخامس، وأتبعته بهذا الفصل للترابط الوثيق بين المكانة العلمية وما خلّفه الطحاوي من مصنفات علمية تدل على هذه المكانة والإمامة.

---

(١) محمد بن سلامة بن جعفر بن علي، أبو عبد الله.
كان مفنناً في عدة علوم، وبخاصة في علم التاريخ والخطط، وله تآليف في هذا الفن، توفي سنة (٤٥٤ هـ).
انظر: وفيات الأعيان، ٢١٢/٤؛ شذرات الذهب، ٢٩٣/٣.

(٢) وفيات الأعيان، ٧١/١.

(٣) ص ٢١٥.

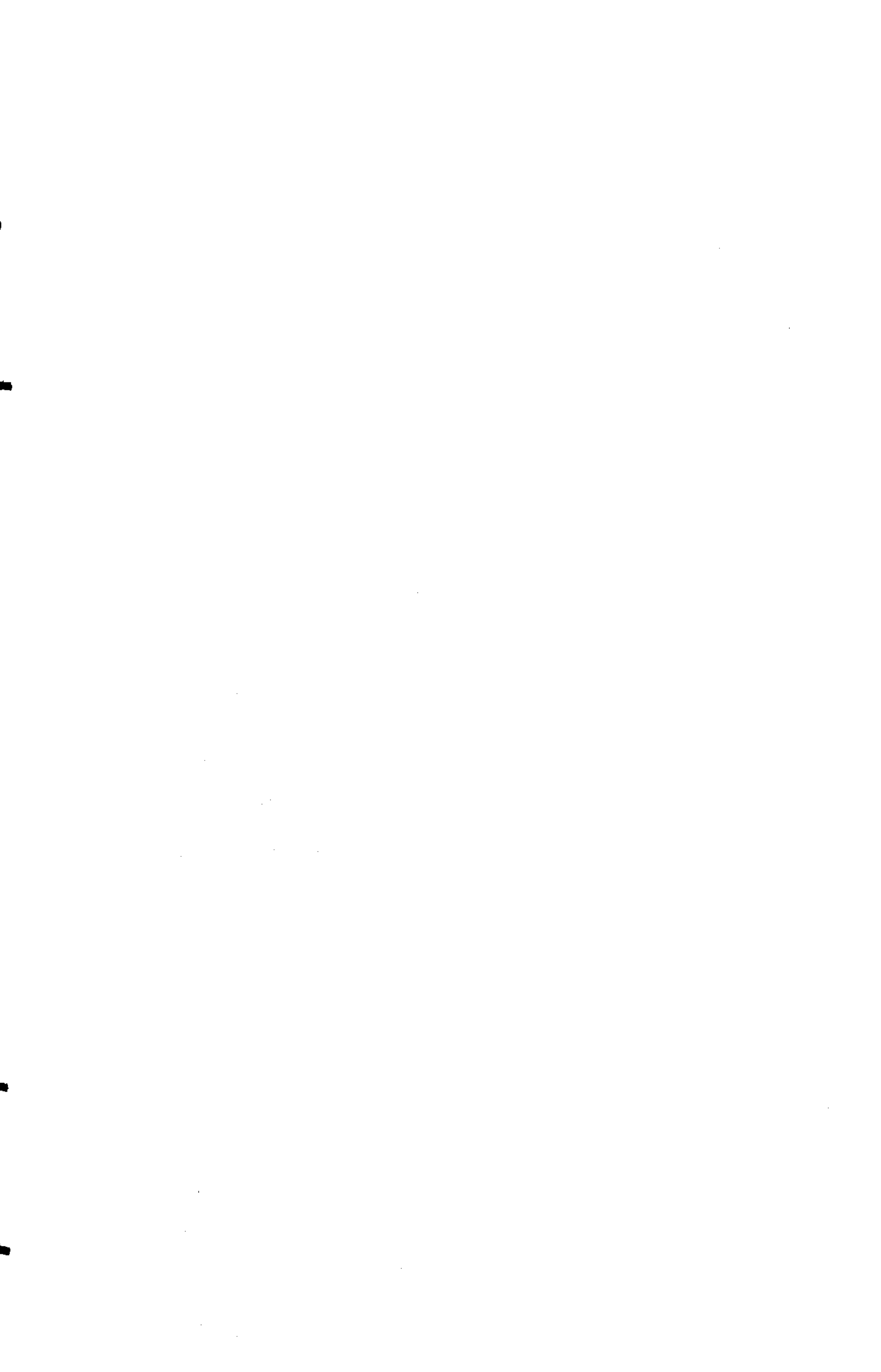


الفصل الخامس

مُصنّفاتُ الإمام الطحاوي
مع دراسةٍ موجزةٍ لبعضها

ويشتمل على:

- ذكر مؤلفاته الموجودة.
- ذكر مؤلفاته المفقودة.
- دراسة موجزة لبعض مؤلفاته.



مؤلفاته

مؤلفات الطحاوي، هي الأثر الخالد لهذه الشخصية النابغة التي تشهد ـ عبر القرون ـ برسوخه في الفقه، والحديث، ومعرفة الرجال، بالرغم من أن جل كتب الطحاوي تعد في عداد الكتب المفقودة والموجود منها يثير في النفس الإكبار، إعجاباً لمؤلفها، لما امتاز به من اطلاع واسع، وحسن أسلوب وعرض للمسائل، مع الاستدلال لها، وشمولها لكل جوانبها، وتحقيق دقيقها، وتوضيح غوامضها، إضافة إلى: نقد منصف وأدبٍ جم في مناقشة المخالفين.

وسيأتي طرف من جمال عرضه وحسن معالجته للمسائل، في دراسة بعض مؤلفاته.

قال الذهبي منوهاً بأهمية كتبه: «من نظر إلى تواليف هذا الإمام علم محله من العلم وسعة معارفه»[1]، كما عرفه لكثرة كتبه «صاحب التصانيف»[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء، ١٥/٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ١٥/٢٧.

وقال الكوثري (١٣٧١ هـ): «ولو كان مثل هـذا العالم (الطحاوي) في الغرب، لانتدب أهل الشأن لدراسة كتبه وتحقيقها رجالاً خاصة»[١].

وأكتفي هنا بسرد ما أثبته له أصحاب كتب التراجم والتاريخ من المؤلفات: مطبوعة ومخطوطة، مبتدئاً بذكر الموجودة منها ـ مع ذكر أماكن وجود المخطوطة ـ ثم المفقودة، وسأخص مؤلفاته الفقهية بدراسة موجزة.

الكتب الموجودة: (المخطوطة والمطبوعة):

١ ـ أحكام القرآن الكريم (هو تفسير آيات الأحكام).

فقد عرف عن وجود هذا الكتاب حديثاً، حيث عثر على جزء منه الدكتور سعد الدين أونال مع زميل له بتركيا، وسيأتي بيان منهج المؤلف وأسلوبه وعرضه بشيء من التفصيل[٢].

ومكان وجوده: (مكتبة وزير كبرى) تحت رقم (٨١٤) ببلدة وزير كبرى بشمال تركيا.

---

(١) الحاوي، ص ٣٣.

(٢) ويجدر بالذكر هنا: أنه اختلط على بعض المؤلفين في سيرة الطحاوي أو المترجمين له الأمر بين كتاب (أحكام القُرآن) وبين كتاب (أحكام القِران) (بكسر القاف)، فذكروا الثاني في موضع الأول، وأوردوا ما ذكر عن الثاني في كلامهم عن الأول، بل وأغفلوا الحديث كلية عن (أحكام القِران) ويأتي تفصيله في موضعه.

٢ ـ اختلاف العلماء:

وهو كتاب ضخم، ورد في مائة وثلاثين جزءاً، كما ذكر المترجمون للطحاوي. غير أنه لم يعلم عن وجوده شيء.

وقد اختصره أبو بكر الجصاص (٣٧٠ هـ)، وجزء من هذا المختصر موجود بمكتبة جار الله ولي الدين بإستانبـول، وبدار الكتب المصرية.

وقد قام الدكتور محمد صغير حسن المعصومي (مدير معهد الأبحاث الإسلامية، إسلام أباد، باكستان) بتحقيق ونشر شيء قليل من الموجود، مع مقدمة باللغة الإنكليزية ١٩٧١ م، باعتبار أنه (اختلاف العلماء للطحاوي) والصحيح أنه المختصر، وسيأتي بيان منهج وأسلوب الكتاب من خلال (مختصر اختلاف العلماء) للجصاص.

٣ ـ التسوية بين حدثنا وأخبرنا:

رسالة صغيرة في مصطلح الحديث، وجاء تأليف الطحاوي لهذه الرسالة استجابة لما ثار في عصره من مناقشات حول تحديد بعض المصطلحات المستعملة في علم الحديث، وأنه استعان بالقرآن والحـديث، حيث تتبع استعمـالهما لهـاتين المادتين، فوجدهما يستعملانها بمعنى واحد، واستدل بذلك على أنه لا وجه لتخصيص حالة التحمل بطريق العرض بإحدى هاتين المادتين.

وللرسالة نسخة في مكتبة شستربتي ـ بإيرلندا ـ (٣٤٩٥).
ونسخة بدار الكتب الظاهرية بدمشق، مجموع ١٧/٩٢.

ولخصها ابن عبد البر في كتاب (جامع بيان العلم وفضله)[1].

٤ ـ الجامع الكبير في الشروط:

وله نسخ مخطوطة في برلين (٤١ ـ ٤٢) القاهرة أول ١٠٢/٣، القاهرة ثاني، ٤٥٦/١، شهيد علي باشا (٨٨١ ـ ٨٨٢)[2].

- ومنه كتاب أذكار الحقوق والرهون.
- ومنه كتاب الشفعة.

نشره يوسف شاخت في سلسلة تقارير مجمع هايدلبرج العلمي (١٩٢٦، ١٩٢٧) رقم: ٥٠٤.

٥ ـ السنن المأثورة:

رواية أبي جعفر الطحاوي عن خاله المزني، عن الإمام الشافعي، رحمة الله تعالى عليهم.

ويسمى أيضاً (بسنن الشافعي)[3].

طبع سنة (١٣١٥ هـ) بالمطبعة الشرفية بمصر، وطبع حديثاً

(١) انظر: سيرة الإمام الطحاوي، ص ٦٠؛ الشروط الصغير، ٢٥/١؛ أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث، ص ٢٧٩؛ تاريخ التراث العربي، ٩٨/٣/١.

انظر جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله (مصورة بيروت: دار الفكر) وقال ابن عبد البر: «هذا قول الطحاوي دون لفظه، أنا عبرت عنه». انظر: ٢١٤/٢ ـ ٢١٦.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي، ٢٦٣/٣.

(٣) وأما (مسند الشافعي) الذي يرويه الأصم: (أبو العباس محمد بن يعقوب، عن الربيع بن سليمان عن الإمام الشافعي) فغير ذلك.

طباعة محققة، بتحقيق وتعليق ودراسة الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر. (جدة: دار القبلة، الطبعة الأولى ١٤٠٩).

٦ ـ شرح معاني الآثار، وهو (في أحاديث الأحكام)[1]:

له طبعتان: طبعة لكهنؤ بالهند (١٣٠٠ ـ ١٣٠٢ هـ) في مجلدين.

والطبعة الثانية بالقاهرة: مطبعة الأنوار المحمدية، بتحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق (١٣٨٦ هـ) في أربعة أجزاء.

وطبع مصوراً من نسخة الأنوار المحمدية بدار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٩ هـ مع مقدمة (أماني الأحبار في شرح معاني الآثار) للشيخ محمد يوسف الكاندهلوي.

وللكتاب شروح ومختصرات كثيرة[2].

٧ ـ صحيح الآثار:

محفوظ بمكتبة (بانته، ١، ٥٤ رقم ٥٤٨)[3].

٨ ـ الشروط الصغير (مذيلاً بما عثر عليه من الشروط الكبير):

نشرته رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي بالعراق، بتحقيق الدكتور روحي أوزجان، وطبع بمطبعة العاني،

---

(١) وقد سبق الحديث عن بعض مزايا هذا الكتاب الجليل في الحديث عن (الطحاوي المحدث) بحسب اقتضاء الموضوع.

(٢) انظر: بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ٣/٢٦٢، ٢٦٣.

(٣) انظر: بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ٣/٢٦٥.

بغداد، ١٣٩٤ هـ. وسيأتي التعريف به في دراسة كتبه الفقهية.

٩ ـ العقيدة الطحاوية (بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة):

نشر في قازان (١٨٩٣ م) وفي سكربور (١٩٠٠ م)، وفي حلب (١٣٤٠ هـ)، وفي بيروت (١٣٩٨ هـ). وعليه شروح كثيرة[١].

١٠ ـ مختصر الطحاوي (الأوسط):

نشرته لجنة إحياء المعارف النعمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، بتحقيق العلاّمة أبي الوفاء الأفغاني، وطبع بالقاهرة بمطبعة دار الكتاب العربي، (١٣٧٠ هـ) وعليه شروح كثيرة[٢].

---

(١) وقد قام بشرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، فمن أحسنها أسلوباً وأكثرها انتشاراً، شرح العلاّمة ابن أبي العز الحنفي: صدر الدين محمد بن علاء الدين (٧٩٢ هـ) إذ نهج في شرحه: منهج السلف، وارتضى طريقتهم المثلى، فوافق الشرح المتن، كما أنه زينه بما نقله من كتب ابن تيمية (٧٢٨ هـ) رحمهم الله تعالى جميعاً، فاهتمت المطابع بطبع ونشر هذا الشرح. وأفضل طبعاته هي: الطبعة التي حققها الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور عبد الله التركي؛ وطبع في مجلدين في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٨.

ـ كما طبع بشرح مختصر مبسط للعلاّمة عبد الغني الغنيمي الميداني (١٢٩٨ هـ) (بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٢ هـ).

انظر: مقدمة شرح العقيدة الطحاوية في الطبعتين،وسزكين؛ تاريخ التراث العربي، ٩٧/٣/١.

(٢) انظر: مقدمة المحقق على المختصر؛ تاريخ التراث العربي، ٩٥/٣/١، ٩٦.

١١ ـ مشكل الآثار (في اختلاف الحديث)[١]:

توجد منه ثلاث نسخ خطية، في مكتبة برلين، ورامپور بالهند، وفيض الله بإستانبول.

ونشرت منه دائرة المعارف النظامية، بحيدر آباد الدكن بالهند **١٣٣٣** هـ ما يقارب نصف الكتاب، في أربعة أجزاء، وهذه الطبعة فيها الكثير من التحريف والأخطاء والبياض الدال على النقص، وقد قام فريق من طلبة الدراسات العليا الشرعية (بمرحلة الدكتوراه) بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ـ مشكورين ـ باقتسام هذا السِّفْر العظيم، رغبة في تحقيقه على عدة نسخ خطية، وتسجيله رسائل علمية لنيل درجة الدكتوراه في السنة النبوية.

كما قام المحدث المحقق الشيخ شعيب الأرنـؤوط مشكوراً بتحقيق هذا الكتاب العظيم، وقدم له دراسة مستوفاة، وطبع من المحقَّق الجزء الأول (بمؤسسة الرسالة بيروت، **١٤٠٨** هـ) فأسأل الله عز وجل أن يوفقه لإتمـام وإخراج ما بقي من هذا الأثر الكريم.

كما اختصره: سليمان بن خلف الباجي المالكي م (**٤٧٤** هـ).

وطبع مختصر هذا المختصر (المقتصر من المختصر) ـ ليوسف ابن موسى أبي المحاسن الحنفي م (**٨٠٣** هـ) ـ بحيدر آباد الدكن، **١٣٠٧** هـ[٢].

---

(١) سبق التنويه بالكتاب وببعض مميزاته في الحديث عن (الطحاوي المحدث).

(٢) انظر: مقدمة المقتصر من المختصر؛ تاريخ التراث العربي، ١/٣/٩٤.

وأما الكتب المفقودة فهي كثيرة:

١ ـ أحكام القِران (بكسر القاف)[١].

٢ ـ أخبار أبي حنيفة وأصحابه (أو مناقب أبي حنيفة)[٢].

٣ ـ اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين[٣].

٤ ـ كتاب الأشربة[٤].

٥ ـ التاريخ الكبير[٥].

٦ ـ الحكايات والنوادر[٦].

٧ ـ حكم أرض مكة[٧].

٨ ـ الرد على أبي عبيد فيما أخطأ فيه في كتاب النسب.

---

(١) وهو كتاب في (أحكام القِران) كما نقله الإمام النووي عن القاضي عياض في (باب بيان وجوه الإحرام): «قال القاضي عياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث [الاختلاف في حجة النبي ﷺ] فمن مجيد منصف، ومن مقصّر متكلف، ومن مطيل مكثر، ومن مقتصر مختصر، قال: وأوسعهم من ذلك نفساً: أبو جعفر الطحاوي، فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة...» صحيح مسلم بشرح النووي، ١٣٦/٨.

(٢) انظر: الجواهر المضية، ٢٧٧/١؛ الفوائد البهية، ص ٣٢.

(٣) انظر الجواهر، ٢٧٧/١؛ الحاوي، ص ٣٩.

(٤) انظر: الحاوي في سيرة الطحاوي، ص ٣٩.

(٥) انظر: وفيات الأعيان، ٧١/١؛ الجواهر المضية، ٢٧٧/١؛ حسن المحاضرة ١٤٧/١؛ الفوائد، ص ٣٢

(٦) انظر: الجواهر، ٢٧٧/١؛ الفوائد، ص ٣٢.

(٧) انظر: الجواهر، ٢٧٧/١؛ الفوائد، ص ٣٢.

٩ ـ الرد على الكرابيسي (نقض كتاب المدلسين على الكرابيسي).
١٠ ـ الرد على عيسى بن أبان (خطأ الكتب)[١].
١١ ـ الرزية[٢].
١٢ ـ شرح المغني[٣].
١٣ ـ شرح الجامع الصغير.
١٤ ـ شرح الجامع الكبير[٤].
١٥ ـ الشروط الأوسط.
١٦ ـ الشروط الكبير. والمحاضر والسجلات من ضمن الشروط وليست شيئاً مستقلاً[٥].
١٧ ـ الفرائض[٦].
١٨ ـ قسم الفيء والغنائم[٧].
١٩ ـ المختصر الكبير.
٢٠ ـ المختصر الصغير[٨].

---

(١) انظر: الفهرست، ص ٢٩٢؛ الجواهر، ١/٢٧٧؛ الفوائد، ص ٣٢.
(٢) انظر: الحاوي، ص ٣٩.
(٣) انظر: مقدمة مباني الأحبار، ١/٥٦.
(٤) انظر: الفهرست، ص ٢٩٢؛ الجواهر المضية، ١/٢٧٧؛ الفوائد البهية، ص ٣٢.
(٥) انظر: وفيات الأعيان، ١/٧١؛ الجواهر، ١/٢٧٧؛ الفوائد، ص ٣٢.
(٦) انظر: الفهرست، ص ٢٩٢؛ الفوائد، ص ٣٢.
(٧) انظر: الجواهر، ١/٢٧٧؛ الفوائد، ص ٣٢.
(٨) انظر: الفهرست، ص ٢٩٢؛ والمراجع السابقة.

٢١ ـ النِّحَل وأحكامها وصفاتها وأجناسها وما ورد فيها من خبر (نحو أربعين جزءاً)[1].

٢٢ ـ النوادر الفقهية[2].

٢٣ ـ الوصايا[3].

---

(١) الحاوي في سيرة الطحاوي، ص ٣٩.

(٢) الجواهر، ١/٢٧٧؛ الفوائد، ص ٣٢.

(٣) الفهرست، ص ٢٩٢؛ والمراجع السابقة.

دراسة بعض مؤلفاته

١ ـ كتاب مختصر الفقه:

صنفه على ترتيب مختصر المزني[1] ـ خاله ـ.

يعد هذا الكتاب من أوائل المختصرات في المذهب الحنفي، مع استيعابه لأمهات المسائل وعيونها، يقول محققه الشيخ أبو الوفاء الأفغاني: «فهذا أول المختصرات في مذهبنا وأبدعها وأحسنها تهذيباً، وأصحها رواية عن أصحابنا، وأقواها دراية، وأرجحها فتوى، ترى المسائل فيه على وجهها معروفة معزوة إلى من رواها عن الأئمة، أئمة المذهب كأبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسألة فيها أقوال تراه يرجح بعضها على بعض، ويختاره بقوله (وبه نأخذ)، كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم، وهذا مسلك لم يسلكه أحد غيره من أصحاب المتون إلا قليلاً، . . . وتراه يرجح قول الإمام في مسألة، وتارة قول أبي يوسف، وتارة قول محمد، وتارة يخالف ثلاثتهم ويرجح قول زفر مرة والحسن بن زياد مرة أخرى، وتارة يخالف الكل ويرجح رأيه، ويقول بما يؤدي إليه اجتهاده، كإباحة

(١) مطبوع ملحق مع (الأم للشافعي) بيروت: دار المعرفة، مصورة.

الضب ونحوها، وإن قل هذا، وإن اضطربت الروايات عن الأئمة تراه يرجح بعضها على بعض، ويروي أقوالهم بسنده ويبين وجه الترجيح، وترى فيه مسائل لم ترو عن أئمتنا نصاً، وإنما استنبطها من نصوصهم، أو أخذها مما يلزم من نصوصهم في غير تلك المسائل، أو أخذها من إشارات نصوصهم، ويصرح بدأبه هذا، ومع صغر حجمه تجد فيه مسائل لا تجدها فيما سواه من المتون، بل لا تجد في كثير من المطولات المؤلفة بعده، وهو مع اختصاره لا يخلو من حجج من الكتاب والسنّة والقياس»[1].

بين الطحاوي منهجه في مقدمته باختصار فقال:

«فقد جمعت في كتابي هذا أصناف الفقه التي لا يسع جهلها ولا التخلف عن علمها، وبنيت الجوابات عنها من قول أبي حنيفة النعمان، ومن قول أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، ومن قول محمد بن الحسن الشيباني»[2].

حيث أراد أن تكون أجوبته من خلال أقوالهم، لا تقليداً لهم، بل اجتهاداً وترجيحاً للرأي الراجح المؤيد بالأدلة لديه.

---

(١) مقدمة مختصر الطحاوي، ص ٤.

ولذلك وجدت العناية الفائقة بهذا الكتاب لدى فقهاء الحنفية. فاهتموا به اهتماماً خاصاً، وقام الكثير من أجلة علمائهم بشرحه فشرحه الإمام أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (٣٧٠ هـ) والإمام محمد بن أحمد السرخسي (٤٨٣ هـ) وغيرهم رحمهم الله تعالى.

انظر: شروح المختصر وأماكن وجود مخطوطاتها في المكتبات: تاريخ التراث العربي، ١/٣/٩٥، ٩٦.

(٢) ص ١٥.

ويدل على المنهج هذا، مخالفته في بعض الأقوال لجميع أئمة المذهب. ولما كان محتوى هذا الكتاب من أهم الأدلة الصريحة على مرتبة الطحاوي الفقهية، استعرضت مسائل هذا الكتاب في الرسالة على صورتها المجردة (كما هي في الكتاب) إظهاراً وجمعاً لاختيارات الطحاوي.

٢ ـ كتاب اختلاف العلماء:

اشتهر الإمام الطحاوي بمعرفته الواسعة في فن اختلاف الفقهاء حتى عرف به بين العلماء ومن ثم وصفه الكثيرون من العلماء: (عالماً باختلاف العلماء) (عالماً بجميع مذاهب الفقهاء) كما أنه اشتهر بكتابه (اختلاف العلماء)، بين الناس، ونال به إعجاب العلماء وتقديرهم.

وصف هذا الكتاب من الضخامة والسعة، بأنه يقع في مائة ونيف وثلاثين جزءاً.

قال ابن النديم: «وله ـ الطحاوي ـ من الكتب: (كتاب الاختلاف بين الفقهاء) وهو كتاب كبير لم يتمه، والذي خرج منه نحو ثمانين كتاباً، على ترتيب كتب الاختلاف على الولاء»[١].

وبهذا التأليف يعد الطحاوي ـ ومعاصره (الإمام الطبري[٢]

---

(١) الفهرست، ص ٢٩٢.

(٢) قد سبقت ترجمته.

ولشيخ المفسرين الطبري كتاب جليل في (اختلاف الفقهاء)، إلا أن معظمه ما زال مفقوداً، ويدل على جلالة قدر هذا الكتاب ما نشر منه، فقد =

٣١٠ هـ) من الـرواد الأوائـل في التصنيف في هـذا الفن، كعلم مستقل.

ولكن مع الأسف الشديد فإن الباحثين لم يجدوا لهذا السفر العظيم أثراً في مكتبات العالم، وعد في الآثار المفقودة من تراثنا الفقهي العظيم.

واختصر هذا الكتاب الإمام أبو بكر الجصاص (٣٧٠ هـ) - (مختصر اختلاف العلماء للطحاوي).

وحفظت لنا بعض المكتبات جزءاً من هذا المختصر.

وإن كان الظاهر من النظرة الأولى في القطعة الموجودة من المختصر بأن الجصاص قد حذف الكثير من معالم هذا الكتاب أثناء اختصاره، حيث لا توجد تلك الروح النشطة للطحـاوي كاملة، التي عهدناها في كتبه: (معاني الآثار)، (مشكل الآثار)، (الشروط الصغير والكبير) تلك الروح التي لا تمل من تتبع وتعقب الأقوال المختلفة في المسألة وذكر أدلتها النقلية، وموازنتها مع الأدلة العقلية، ثم مناقشة أصحابها مناقشة علمية مقنعة، حيث لا يسع المخالف إلا التسليم له.

= نشر (الدكتور فريدريك كرن الألماني) جزءاً منه يضم بعض مسائل من أبواب المعاملات وفي وسطه خرم كثير، وكان ذلك سنة (١٣٢٠ هـ) بمطبعة الموسوعات بمصر، على نفقة المحقق، ثم أعيد طبعه في دار الكتب العلمية بلبنان بدون تاريخ.

كما حقق قطعة أخرى من كتاب اختلاف الفقهاء: المستشرق الألماني (يوسف شاخت) وهي تضم: كتاب الجهاد، والجزية، والحرابة، وهي أكبر من القطعة الأولى. وهو مطبوع من عام ١٣٥٦ هـ.

بينما نجد ـ غالباً ـ في المختصر مجرد عرض للمسألة من غير تفصيل لجوانبها المتعددة[1].

كما يذكر أحياناً اختيار الطحاوي تصريحاً أو ضمناً، وبرغم طبيعة الاختصار فإن المختصر قد بقي محافظاً على بعض المزايا، وهي أن الطحاوي لم يكتف في كتابه بذكر أقوال أئمة المذاهب المشهورة وأصحابهم، بل يذكر غيرهم من المجتهدين الذين لم تدون أقوالهم، مثل:

عثمان البتي[2]، والأوزاعي[3]، والثوري[4]، والليث بن

---

(١) وعلى سبيل المثال مسألة (أكل الضب) نجدها في مختصر اختلاف العلماء في عدة أسطر، بينما نجدها مفصَّلةً في معاني الآثار في ست صفحات من القطع الكبير. انظر: مختصر اختلاف الفقهاء، ص ٧٤، ٧٥؛ معاني الآثار، ٤/١٩٧ ـ ٢٠٢.

(٢) هو أبو عمرو عثمان بن سليمان البتي، من أهل الكوفة، وانتقل إلى البصرة، وأخذ عن الحسن، توفي سنة (١٤٣ هـ).
انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ٩١.

(٣) الأوزاعي: هو أبو عمرو عبد الرحمٰن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي (٨٨ ـ ١٥٧ هـ) إمام أهل الشام في وقته، سئل عن الفقه وله ثلاث عشرة سنة، وقال عبد الرحمٰن بن مهدي:
«ما كان أحد بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي».
وقال هقل بن زياد: «أجاب الأوزاعي في سبعين ألف مسألة».
انظر: طبقات الفقهاء، ص ٧٦؛ طبقات الحفاظ، ص ٧٩.

(٤) الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (٩٧ ـ ١٦١ هـ) أحد الأئمة الأعلام، قال شعبة: «سفيان أمير المؤمنين في الحديث».
وقال ابن عيينة: «ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري». وتوفي بالبصرة. =

سعد، وابن أبي ليلى[1]، والحسن بن صالح[2]، وغيرهم من الفقهاء المجتهدين الذين لا يعثر على أقوالهم إلا مبعثرة في بطون أمهات الكتب المختلفة.

وكذلك أقوال فقهاء التابعين، ومن قبلهم من أقوال الصحابة رضي الله عنهم.

ومن ثم يعد هذا الكتاب مصدراً هاماً للاطلاع على آراء الأقدمين في المسائل الخلافية.

كما حفظ لنا هذا المختصر شيئاً من روحه الوثّابة المعروفة:

حيث لم يكن الطحاوي مجرد ناقل لأقوالهم، بل نجده ـ أحياناً كعادته في بقية الكتب ـ يمحص الأقوال المنقولة، ويستدل لها ويناقشها، وأحياناً يتركها اعتماداً على المناقشة، وأحياناً يذكر رأيه صراحة، أو ضمناً على صورة ذكر اعتراض للقول المخالف،

= انظر: طبقات الفقهاء، ص ٨٤، ٨٥؛ طبقات الحفاظ، ص ٨٨، ٨٩.

(١) هو أبو عبد الرحمٰن، محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى الأنصاري قاضي الكوفة (٧٤ ـ ١٤٨ هـ). قال سفيان الثوري: «فقهاؤنا ابن أبي ليلى وابن شبرمة».
وقال عنه عطاء: «هو أعلم مني».
انظر: طبقات الفقهاء، ص ٨٤؛ طبقات الحفاظ، ص ٧٤، ٧٥.

(٢) هو أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حي بن مسلم بن حيان الهمداني (١٠٠ ـ ١٦٧ هـ). قال الإمام أحمد: «الحسن صحيح الرواية يتفقه صائن لنفسه في الحديث والورع». وقال أبو زرعة: «اجتمع فيه إتقان، وفقه، وعبادة، وزهد».
انظر: طبقات الفقهاء، ص ٨٥؛ طبقات الحفاظ، ص ٩٢.

أو ذكر دليل نقلي مخالف للقول المخالف، أو نقل قياس مخالف للقول الآخر.

٣ ـ كتاب الشروط الصغير:

اشتهر اقتدار الطحاوي بعلم الشروط في عصره بممارسته وتجاربه في هذا المجال، ثم وضع خبراته الطويلة، ونتائج تجاربه الواسعة في الكتب التي ألّفها في الشروط، فجاءت كتبه سلسلة بديعة في هذا الفن، فائقةً كتابة سابقيه، ومحيطة بأقوالهم.

يقول رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه الشروط الصغير: «... مما عسى أن أكون فيه أغفلته، فإني لو وقفت عليه لاحتطت فيه كما احتطت من غيره»[1].

وكتابه (الشروط الصغير) الذي بين أيدينا، يعد خلاصة كتبه في الشروط، ونهاية تلك التجارب والممارسة الطويلة.

كما أن الطحاوي استفاد من سلفه ومعاصريه ونقّح أقوالهم، وضبط ألفاظهم، ورجح بين أقوالهم، وزاد كثيراً عما لديهم: حيث يذكر ألفاظ وصيغ السابقين من الفقهاء، ثم يرجح ما يراه مناسباً، مع ذكر سبب رجحانه من الكتاب أو السنّة وأقوال أهل اللغة. ثم يؤكده بذكر من وافقه في ذلك من الأئمة، فإن لم يجد في أقوال السابقين ـ بعد دراستها ونقدها ـ القول المناسب اجتهد وأظهر رأيه، وأكده ببيان أدلته وعلله. وذلك بعد تعليل وإبطال أقوال الآخرين ـ المرجوحة لديه ـ.

---

(١) الشروط الكبير (مع الصغير)، ١/ ٢١.

والطحاوي يظهر ـ بحق ـ إماماً فقيهاً شروطياً مجتهداً، إذ أن دوره في هذا الفن يمثل مرحلة انتقالية، حيث طوره ونقح أسلوبه وصيغه، وأسهم إسهاماً فعالاً بما لم يسبقه به أحد، ومن ثم يعد عهده في الشروط: عهد النضج والكمال، وهو حامل لواء ذلك.

يقول رحمه الله تعالى في مقدمة شروطه الكبير:

«وقد وضعت هذا الكتاب على الاجتهاد مني لإصابة ما أمر الله عز وجل به من الكتاب بين الناس بالعدل على ما ذكرت في صدر هذا الكتاب مما على الكاتب بين الناس، وجعلت ذلك أصنافاً: ذكرت في كل صنف فيها اختلاف كل فريق منهم، وذكرت ما صح عندي من مذاهبهم، ومما رسموا به كتبهم في ذلك، والله أسأله الفوز والتوفيق. . . »[١].

ولمعرفة أسلوبه وعرضه في كتابة الشروط، أعرض هنا مسألة ذكرها في كتاب البيوع لبيان الصيغة الراجحة لديه في كتابة البيوع للدار:

بعد أن ذكر صيغة كتابة البيع، محيطاً بكل ما جل وخفي في الدار المبيعة، بدأ يعلل كل ما ذكره في صيغة الكتابة، مبيناً ما لكل قول من العلل والأدلة، ناسباً كل قول لقائله من الأئمة، ومرجحاً ما ارتآه راجحاً بالأدلة، والحجج والبراهين.

قال أبو جعفر: «وإنما كتبنا (هذا ما اشترى) كما كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يكتبونه في ذلك، ولم نكتب (هذا كتاب ما اشترى) كما كان يوسف بن خالد[٢]، وهلال بن

---

(١) مقدمة الشروط الكبير (مع الشروط الصغير).

(٢) يوسف بن خالد بن عمر، أبو خالد السمتي: «كان قديم الصحبة =

يحيى[1] يكتبانه في ذلك؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿هـذا ما توعدون لكل أواب حفيظ﴾[2] ولم يقل: (هذا ذكر ما توعدون لكل أواب حفيظ)؛ ولأن رسول الله ﷺ كتب بينه وبين أهل مكة: (هذا ما قاضى عليه) ولم يكتب: (هذا كتاب ما قاضى عليه).

ولإجماع يوسف، وهلال، وسائر أهل العلم سواهما أن كتبوا:

(هذا ما شهد عليه الشهود) ولم يكتبوا (هذا كتاب ما شهد عليه الشهود).

وإنما كتبنا في كل واحد من المتبايعين: (فلان بن فلان بن فلان الفلاني)، لما قد روي عن أبي حنيفة أنه كان يقول: (لا يكون تعريفاً إلا بالنسبة إلى الأب والجد)، فاحتطنا من ذلك، وزدنا ذكر (القبيلة) استظهاراً فيه وزيادة عليه لما فيه من الزيادة في التعريف.

= لأبي حنيفة، كثير الأخذ عنه، فقيه، محدث، قال عنه الشافعي «كان رجلاً من الخيار، قيل: إنه أول من وضع كتاباً في الشروط من أهل البصرة» توفي سنة تسع وثمانين ومائة.

انظر: اللباب، ١/٥٦٠؛ الجواهر المضية، ٣/٦٢٦، ٦٢٧؛ الفوائد البهية ص ٢٢٧.

(١) هلال بن يحيى بن مسلم الرأي البصري، واشتهر بهلال الرأي لسعة علمه وكثرة فقهه. أخذ العلم عن أبي يوسف وزفر، وعنه أخذ بكار بن قتيبة وغيره، له مصنف في الشروط، وكان مقدماً فيه. مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

انظر: الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص ١٣٩؛ اللباب، ١/٤٥٦؛ الجواهر المضية، ٣/٥٧٢.

(٢) سورة ق، آية: (٣٢).

وإن كان لأحد المتبايعين شيء يعرف به سوى ذلك من صناعة كتبت وقد كان أبو حنيفة يقول: (لا معنى لذكر الصناعة؛ لأنه قد يجوز أن ينتقل منها إلى غيرها)، وليس هذا عندنا من قوله بشيء؛ لأنا قد وجدناه يكتب في أحد المتبايعين إذا كان مكاتباً: (مكاتب فلان) وقد يجوز أن ينتقل من المكاتبة إلى العتق، فيكون به مولى الذي كاتبه... وإنما كتبنا (اشترى منه جميع الدار) وأخلينا كتابنا من ذكر (يد البائع عليها) كما كان أبو زيد[1] يكتب في ذلك من (تثبت يد البائع عليها)، لخوفنا أن يقع ذلك عند بعض أهل العلم مقام الإقرار، فيبطل به وجوب الدرك[2] للمشتري على البائع فيما باعه...

وإنما كتبنا في الحدود (ينتهي) ولم نكتب (يلي) كما كان محمد بن الحسن يكتبه في ذلك؛ لأن ما يلي الشيء قد تكون بينه وبينه الفرجة وقد قال رسول الله ﷺ: - وروى بسنده - عن أبي مسعود الأنصاري، قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «ليليني منكم أولو الأحلام والنهى» ولم يرد بذلك الملاصقة. وكان (ينتهي) أظهر من كلام الناس من (يلي) فاخترناها لذلك.

---

(١) أبو زيد: هو أحمد بن زيد الشروطي، قال حاجي خليفة: أول من صنف في الشروط هلال الحنفي وأبو زيد الشروطي الحنفي، وله من الكتب: (الوثائق)، (والشروط الصغير والكبير) توفي في حدود المائتين.

انظر: الفهرست، ص ٢٩٣؛ الجواهر المضية، ١/ ١٧٠؛ كشف الظنون، ٢/ ١٠٤٦.

(٢) الدرك - بفتحتين - اسم من أدركت الشيء، وعرفه الجرجاني: «هو أن يأخذ المشتري من البائع رهناً بالثمن الذي أعطاه خوفاً من استحقاق المبيع».

التعريفات، (باب الدال)، وانظر المصباح، (درك).

وإنما كتبنا (الثمن المذكور في هذا الكتاب) ولم نكتب (المسمى في هذا الكتاب) كما كان متقدمو كتاب الشروط يكتبونه في ذلك لأن الثمن الذي أردناه في ذلك لم نسمه باسم في كتابنا، فنقول لذلك المسمى، ولأن الدار المبيعة لم نسمها باسم في كتابنا، ولا يكون الشيء مسمى إلا بما يتبين به من سائر جنسه، ألا ترى أنه لا يصلح أن نقول للإنسان الذي لا اسم له (هذا المسمى) حتى يصير له يبين به من سائر الناس سواه.

وإنما كتبنا (المذكور في هذا الكتاب) ولم نكتب (المذكور في كتابنا هذا) كما كان أبو حنيفة ويوسف وهلال يكتبونه في ذلك، وكما كتبه أبو يوسف مرة ثم تركه، كما حكى عنه بشر بن الوليد[1]، وكتب مكانه (في هذا الكتاب)، خوفاً أن يحمل ذلك على إقرار من المبتاع أن الكتاب بينه وبين البائع، نعني بذلك الصحيفة، فيحول البائع بينه وبينه في حال ما....»[2].

وإنما أخلينا كتابنا من ذكر (إيجاب المشتري على البائع قيمة بناء أو قيمة غرس، أو قيمة زرع، إن أحدثه فيما عسى أن يستحق عليه فيما ابتاع) وإن كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد

---

(١) بشر بن الوليد بن خالد الكندي القاضي، أحد أعلام المسلمين ومشاهيرهم، ومن الثابتين في ابتلاء خلق القرآن مع الإمام أحمد بن حنبل، وهو أحد أصحاب أبي يوسف بخاصة، وروى عنه كتبه وأماليه، ولي القضاء ببغداد، وكان يصلي في كل يوم مائتي ركعة، توفي سنة (٢٣٨ هـ).

انظر: الجواهر المضية، ١/٤٥٢ـ٤٥٤؛ الفوائد البهية، ص ٥٤، ٥٥.

(٢) كتاب الشروط الصغير، ١/٧ـ٩.

يوجبون له ذلك؛ لأن من أهل العلم من لا يوجب ذلك له على البائع، منهم الشافعي، وكتبنا مكان ذلك (فعلى فلان تسليم جميع ما يجب عليه في ذلك من حق، ويلزمه بسبب هذا المبيع المذكور في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك إلى فلان بن فلان) يعني المشتري (على ما يوجبه له عليه هذا البيع المذكور في هذا الكتاب) فأمنا بذلك مما كنا نخافه فيما سواه لو كتبناه»[1].

هكذا يستمر الطحاوي بالأسلوب النقدي الرفيع يعرض مسائل فقه الشروط في كل كتاب من كتب الشروط المذكورة في الشروط الصغير.

ويعد كتابه هذا في فقه الشروط كتاباً جامعاً شاملاً لجميع ما سبق من الكتب في هذا الفن، بل هو شامل للمسائل الفقهية المتعلقة بالمعاملات، مع ذكر روايات الأئمة المتقدمين والفقهاء الذين يصعب معرفة مذاهبهم غالباً، وكذلك إضافة آراء أصحابه من الفقهاء المعاصرين له.

والذي جعل لهذا الكتاب هذه المكانة الممتازة في هذا الفن هو أن الذين كتبوا الشروط أهملوا التعليل في شروطهم، فلم يكن صنيعهم كصنيعه في النقد والتعليل.

كما يمتاز بأسلوبه الخاص في مناقشة الرأي المخالف له ومحاولة الإقناع برأيه بطريقة منطقية.

والحقيقة أن ما ورد في (الشروط الصغير) من اجتهادات وترجيحات ومناقشات، لجدير بدراسة علمية مستقلة، في مجال (فقه الشروط).

---

(١) المصدر السابق، ١/١٠، ١١.

فشخصيته الاستقلالية بارزة في كل مسألة من مسائل الكتاب، تجلى فيها الإمام الطحاوي على حقيقته العلمية.

٤ ـ كتاب أحكام القرآن:

ألَّف الطحاوي في علم تفسير القرآن الكريم، وكان له قصب السبق على غيره في تأليف (أحكام القرآن)[1] بصورة فريدة، تفرد فيها بمنهج غير مألوف لدى مفسري أحكام القرآن الكريم.

حيث تميز من حيث الترتيب والتبويب، بجمع الآيات المتصلة بالموضوع ثم رتبها جميعاً ترتيباً موضوعياً.

فمثلاً: يجمع تحت كتاب الطهارة جميع الآيات المتعلقة بالطهارة من جميع سور القرآن، من غير نظر إلى ترتيب الآيات والسور، فيعالجها بالشرح والتحليل والاستنباط، وهكذا مع كل موضوع فقهي، وهذا ما يعرف في وقتنا الحاضر (بالتفسير الموضوعي).

---

(١) والجدير بالإشارة أن هذه المعلومات عن هذا الكتاب تنشر لأول مرة من خلال معاينة النسخة؛ لأن المعروف لدى الباحثين أن هذا السفر العظيم من عداد الكتب المفقودة إلى أن عثر الأخ الفاضل الدكتور سعد الدين أونال، الباحث بمركز أبحاث الحج، وزميل له في تركيا على الجزء الأول والثاني ـ ويحتوي على نصف الكتاب ـ من مكتبة (وزير كبري) برقم (٨١٤) ببلدة (وزير كبري) بشمال تركيا، حيث شرع الباحثان الفاضلان بتحقيق الجزء المعثور عليه، كما يقومان بالبحث عن الجزء المفقود، ليقدما للعلماء والدارسين سفراً عظيماً من تراثنا الإسلامي، فنرجو الله تعالى أن يوفق الباحثين على إتمام التحقيق والعثور على البقية من الكتاب، ومن خلال بعض الأوراق المعارة من الأخ الدكتور سعد الدين أونال، ـ مشكوراً ـ سطرت هذه المعلومات عن الكتاب.

في حين جرت العادة في تفاسير أحكام القرآن: تفسير الآيات المتعلقة بالأحكام في كل سورة بحسب ترتيبها المعهود.

ومنهجه فيه أشبه ما يكون بتفسير معاصره (ابن جرير الطبري) شيخ المفسرين م (٣١٠ هـ): حيث يمتزج فيه التفسير بالمأثور عن الصحابة والتابعين، مع المأثور من لغة العرب.

اهتم الطحاوي كثيراً في تفسيره ببيان وكشف الآيات المحكمات من المتشابهات، يقول رحمه الله في مقدمة تفسيره مبيناً قصده من التأليف ومنهجه الذي سار عليه في التصنيف:

«وقد ألّفنا كتابنا هذا نلتمس فيه كشف ما قدرنا على كشفه من أحكام كتاب الله عز وجل، واستعمال ما حكينا في رسالتنا هذه في ذلك وإيضاح ما قدرنا على إيضاحه منه، وما يجب العمل به فيه، بما أمكنا من بيان متشابهه بمحكمه، وما أوضحته السنة منه، وما بيَّنته اللغة العربية منه، وما دل عليه مما روي عن السلف الصالح من الخلفاء الراشدين المهديين، ومن سواهم من أصحاب رسول الله ﷺ، وتابعيهم بإحسان رضوان الله عليهم، والله نسأل المعونة على ذلك، والتوفيق له فإنه لا حول لنا ولا قوة إلا به، وهو حسبنا ونعم الوكيل، فأول ما نذكر من ذلك ما وقفنا عليه من أحكام الطهارات المذكورات في كتاب الله عز وجل»[1].

وقد أعطى الطحاوي عناية خاصة لتبيين الناسخ والمنسوخ من الآيات والأحاديث في كتابه ومن ثم يعد كتابه هذا من مصادر (معرفة الناسخ والمنسوخ).

---

(١) أحكام القرآن (مخطوط)، جـ ١، ق ٦ أ.

وبيَّن ذلك بقوله في المقدمة: «ثم وجدنا أشياء كانت مستعملة في الإسلام فرضاً غير مذكورة في القرآن، منها: التوارث بالهجرة في الإسلام، ثم نسخ الله عز وجل ذلك بما أنزل في كتابه من قوله: ﴿ وأولو الأرْحام بَعْضُهم أولىٰ بِبَعْضٍ في كتابِ اللهِ من المؤمنينَ والمُهاجِرينَ ﴾[1] وضرب أمثلة للنسخ بأنواعها ثم أثبت نسخ القرآن بالسنَّة بحديث (لا وصية لوارث)[2].

وقال: «فثبت بما ذكرنا أن السنة قد تنسخ القرآن كما ينسخ القرآن السنة. فإن قال قائل: فقد قال الله عز وجل لنبيه ﷺ ﴿قل ما يكونُ لي أن أبَدِّلَهُ من تِلقاءِ نفسي ﴾[3] فدل ذلك على أن التبديل إنما يكون عن الله عز وجل، ولا يكون ذلك إلا بالقرآن، قيل له: ومن قال لك إن الحكم الذي نسخ ما نسخ من القرآن ليس من قبل الله عز وجل، أو إن السنة ليست عن الله عز وجل، بل هما عنه ينسخ بهما ما شاء من القرآن كما ينسخ منهما ما شاء بالقرآن».

ومن منهج الطحاوي في تفسيره هذا أنه يقدم المعنى الظاهر على المعنى الباطن للآية، وهو ما يعبر عنه في مقدمته بقوله:

«وكان من القرآن ما قد يخرج على المعنى الذي يكون ظاهراً لمعنى ويكون باطنه معنى آخر، وكان الواجب علينا في ذلك استعمال ظاهره، وإن كان باطنه قد يحتمل خلاف ذلك؛ لأنا إنما خوطبنا ليبين لنا، ولم يخاطب به لغير ذلك، وإن كان بعض

---

(١) سورة الأحزاب، آية: (٦).
(٢) أحكام القرآن، ج ١، ق ٢ ب.
(٣) سورة يونس، آية: (١٥).

الناس قد خالفنا في هذا، وذهب إلى أن الظاهر في ذلك ليس بأولى به من الباطن، فإن القول عندنا في ذلك ما ذهبنا إليه، للدلائل التي قد رأيناها تدل عليه، وتوجب العمل به، من ذلك أنا رأينا رسول الله ﷺ لما أنزل الله عليه ﴿ كُلُوا واشرَبُوا حتىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسْودِ ﴾[1] قرأها على الناس فعمد غير واحد، منهم: عدي بن حاتم الطائي إلى خيطين: أحدهما أسود، والآخر أبيض، فاعتبر بهما ما في الآية. . .

وحينما ذكر ذلك للنبي ﷺ لم يعنفهم على ما كان منهم. . . » وإنما قال: (إنك لعريض الوساد إنما ذلك على سواد الليل وبياض النهار)[2]، ولم يعب عليهم ﷺ استعمال الظاهر في ذلك. . .

وفي استعمالهم ما استعملوا من ذلك قبل توقيف رسول الله ﷺ إياهم على المراد بذلك، دليل على أن لهم استعمال القرآن على ظاهره، وإن لم يوقفوا على تأويله نصاً كما وقفوا على تنزيله نصاً، وفي ثبوت ذلك ثبوت استعمال الظاهر وأنه أولى بتأويل الآي من الباطن». . . وضرب أمثلة لذلك[3].

(١) سورة البقرة، آية: (١٨٧).

(٢) الحديث رواه البخاري عن عدي بن حاتم قال: لما نزلت: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾ عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك فقال: «إنما ذلك سواد الليل، وبياض النهار»، وفي رواية مسلم (إن وسادتك لعريض).
البخاري، في الصوم، باب قول الله عز وجل ﴿ وكلوا واشربوا. . . ﴾ الآية: [١٩١٦]؛ مسلم، في الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر. . . (١٠٩٠).

(٣) أحكام القرآن، ج ١، ق ٣ ب، ٤ أ.

كما أنه يقرر بعض القواعد الأصولية أثناء تفسيره.

فيقول في مقدمته: «وفي وجوب حمل هذه الآيات على ظاهرها، وجوب حملها على عمومها، وإن كان بعض الناس قد ذهب إلى أن العام ليس بأولى بها من الخاص، إلا بدليل آخر يدل عليه: إما من كتاب، وإما من سنّة وإما من إجماع، فإنا لا نقول في ذلك كما قال، ولكنا نذهب إلى أن العام في ذلك أولى بها من الخاص؛ لأنه لما كانت الآيات فيها ما يراد به العام وفيها ما يراد به الخاص، وكانوا قد استعملوا قبل التوقيف على ما ظهر لهم من المراد بها من عموم أو خصوص، وكان الخصوص لا يوقف عليه بظاهر التنزيل، إنما يوقف عليه بتوقيف ثان من الرسول ﷺ أو من آية أخرى من التنزيل تدل عليه، ثبت بما ذكرنا أن الذي عليهم في ذلك استعمالها على عمومها، وأنه أولى بها من استعمالها على خصوصها حتى يعلم أن الله عز وجل أراد بها سوى ذلك...»[1].

أما منهج عرضه لتفسير الآيات، فإنه أشبه ما يكون بالتفسير المأثور فهو يبدأ الآية الكريمة بقوله: تأويل قول الله تبارك وتعالى.. ثم يعقب هذا بذكر القراءات والخلاف فيها إن كان ثمة قراءات فيها ثم يتبعها بذكر مدلول كل قراءة، مع عزو الأقوال لأصحابها.

وفي بعضها يبدأ بذكر سبب نزول الآية الكريمة، فيروي ما ورد فيها من روايات مختلفة بأسانيدها، ثم يلحقها بذكر الروايات

---

(١) أحكام القرآن، ج ١، ق ٤ أ.

التي رويت عن الأئمة في توجيه الآية الكريمة، ثم يؤيد رواية كل طرف بالنظر: (واحتجوا في ذلك من النظر).

وهو في خلال ذلك يوضح الناسخ من المنسوخ في الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، الواردة في تفسير الآية، كما يوجه الأحاديث والآثار المتعارضة بينها بالجمع أو الترجيح. مع موازنة تلك الأدلة النقلية مع العقلية، ولا يفوته ذكر التوجيهات اللغوية في الآية، ويستمر هكذا في العرض إلى أن يتمم المسألة بترجيح قول من الأقوال المختلفة بعد دراسة ومناقشة الأدلة، وبيان سبب ترجيح البعض على الآخر، بقوله: «القول عندنا في هذا الباب هو القول الأخير».

وهو في ذلك ينسب كل قول إلى قائليه من الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ بعامة، مع تقرير مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وإبرازه في كل آية بصورة خاصة.

ويتضح هذا المنهج من الأمثلة الآتية:

تأويل قوله تعالى: ﴿ لا يَمَسُّهُ إلاّ المُطَهَّرُوْنَ ﴾.

«قال الله عز وجل: ﴿ إنَّه لَقُرآنٌ كَرِيمٌ، في كتابٍ مَكْنُوْنٍ، لا يَمَسُّهُ إلا المُطَهَّرُوْنَ ﴾[1].

فاختلف الناس في تأويل هذه الآية:

فروي في ذلك عن ابن عباس ما حدثنا. . . وساق السند ـ عن ابن عباس ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ قال: الملائكة.

وقد روي عن أنس بن مالك في تأويلها أيضاً مثل هذا

---

(١) سورة الواقعة، الآيات: (٧٧، ٧٨، ٧٩).

القول أيضاً وساق السند، وأكد ذلك بروايته عن مالك أنه قال: «أحسن ما سمعت في هذه الآية ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ إنها بمنزلة الآية التي في سورة: عبس وتولى، قول الله عز وجل: ﴿ كلا إنّها تَذْكِرَةٌ، فمنْ شاءَ ذَكَرَهُ، فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ مَرْفُوْعَةٍ مُطَهَّرَةٍ، بأيْدِيْ سَفَرَةٍ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾[1].

وقد روي عن سلمان الفارسي خلاف ذلك ـ ثم ساق بسنده إلى . . . .

(عبد الرحمٰن بن يزيد أنه قال: أتينا سلمان وكان في غزاة فأتيناه وقد خرج من الخلاء فقلنا: اقرأ لنا، فقال: (إني لا أمسه إنه لا يمسه إلا المطهرون) وظاهر هذا الحديث أنه لا يقرأ القرآن إلا المطهرون.

غير أنه قد روي هذا الحديث بألفاظ فريدة عن هذه، دلت: على أن مذهب سلمان في ذلك غير الذي دل عليه هذا الحديث.

ثم ساق السند. . . «عن عبد الرحمٰن بن يزيد قال: كنا مع سلمان فبرز لحاجة، وليس بيننا وبينه نهر ولا ماء، ثم أقبل، فقلنا: يا أبا عبد الله ألا نأتيك بماء فتتوضأ كي تقرأ علينا؟ فقال: إني لست أمسه، إنه لا يمسه إلا المطهرون. ثم قرأ علينا حتى قلنا حسبنا.

فدل هذا الحديث على أن سلمان إنما أراد بقوله: إني لست أمسه أي: لست بقراءتي مماساً، ثم قال: ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ يعني بالأيدي لا بالتلاوة.

---

(١) سورة عبس، الآيات: (١١ ـ ١٦).

فهذا الذي وجدناه عن أصحاب رسول الله ﷺ في تأويل هذه الآية، فأما وجه ما روي عن ابن عباس وأنس في تأويلهما، فعلى الإخبار من الله عز وجل، وهو: أنه لا يمسه إلا المطهرون، لا على النهي عن مماسته إلا على الطهارة.

وأما وجه ما روي عن سلمان: فعلى النهي من الله عز وجل للعباد أن لا يمسوه إلا طاهرين، أي: لا يمسوا المصاحف المكتوب فيها القرآن، إلا وهم طاهرون.

وأما الوجه في ذلك عندنا: فعلى ما قال ابن عباس وأنس، لأنه قال عز وجل: (لا يَمَسُّه) بالرفع، فكان ذلك على الإخبار، ولو كان على الأمر لكان (لا يمسَّه) بالفتح؛ لأن أصل: هذا الحرف التثقيل، وإنما هو يمسسه فإذا أدغمت أحد السينين في الأخرى عاد موضع الجزم إلى الفتح.

ولكنا لا نبيح للجنب ولا للمحدثين من غير المتوضئين مماسة المصحف حتى يتطهر، لما قد روي في ذلك عن رسول الله ﷺ لما كتبه لعمرو بن حزم. . . ـ وساق السند ـ إن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم: (أن لا يمس القرآن إلا طاهر)[1]، وذلك عندنا على المصاحف المكتوب فيها القرآن، وكذلك لا ينبغي للجنب والحائض، ولا للمحدثين بالغائط والبول وما سواهما مما ينقض الطهارة أن يمس الدرهم المكتوب فيه

---

(١) الحديث أخرجه البيهقي في السنن مرفوعاً، وقال: «أرسله غيره».
السنن الكبرى، ١/٣٠٩.

السورة من القرآن حتى يطهروا. هذا قول مالك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، والشافعي»[1]... (رحمهم الله تعالى) -.

وبهذا العرض وأمثاله لآيات الكتاب الكريم يتضح متانة أسلوبه، ودقة عرضه في التفسير، ومكانته العالية بين مفسري الأحكام.

٥ ـ كتاب معاني الآثار:

ألّف الطحاوي في أحاديث الأحكام كتابه الجليل (معاني الآثار) أو (شرح معاني الآثار) الذي هو عمدة دراسة هذه الرسالة.

نال الطحاوي بهذا الكتاب شهرة واسعة، حتى أن بعض المترجمين يفردونه بالذكر عند التعريف به، فيقولون: (الطحاوي صاحب شرح الآثار) وقد عده حافظ المغرب ابن حزم[2] تلو الصحيحين مع سنن أبي داود والنسائي[3] وفضله البعض على كتب السنن الأخرى ببعض ما امتاز به عن بقية الكتب.

قال الإمام العيني: «وأما تصانيفه، فتصانيف حسنة كثيرة الفوائد ولا سيما كتاب معاني الآثار، فإن الناظر فيه المنصف، إذا تأمله يجده راجحاً على كثير من كتب الحديث المشهورة

---

(١) المصدر السابق، ج ١، ق ٢٥ ب، ٢٦ أ.

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبومحمد، كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة، مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والسير والأخبار، وتواليفه بلغت نحو أربعمائة مجلد، توفي سنة (٤٥٦ هـ).
انظر: وفيات الأعيان، ٣/١٣؛ أبوزهرة: ابن حزم حياته وعصره وآراؤه الفقهية، ص ٢٢.

(٣) ابن الأثير: اللباب، ٢/٨٢.

المقبولة، ويظهر له رجحانه بالتأمل في كلامه وترتيبه... أما رجحانه على سنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه ونحوها، فظاهر لا يشك فيه عاقل، ولا يرتاب فيه إلا جاهل، وذلك لزيادة ما فيه من بيان وجوه الاستنباطات، وإظهار وجوه المعارضات، وتمييز النواسخ من المنسوخات ونحو ذلك، فهذه هي الأصل وعليها العمدة في معرفة الحديث، والكتب المذكورة غير مشحونة بها كما ينبغي...

وأما سنن الدارقطني والدارمي والبيهقي ونحوها: فلا تقارب خطوه ولا تداني حقوه ولا هي مما تجري معه في الميدان، ولا مما تعادل معه في كفتي الميزان»[1].

ذكر الكوثري منهج هذا الكتاب في عرض المسائل بقوله:

«فمن مصنفات الطحاوي الممتعة: كتاب معاني الآثار، في المحاكمة بين أدلة المسائل الخلافية، يسوق بسنده الأخبار التي يتمسك بها أهل الخلاف في تلك المسائل، ويخرج من بحوثه بعد نقدها إسناداً أو متناً ورواية ونظراً، بما يقتنع به الباحث المنصف المتبرىء من التقليد الأعمى وليس لهذا الكتاب نظير في التفقيه وتعليم طرق التفقه وتنمية مَلَكَة الفقه»[2].

كما امتاز هذا الكتاب بمميزات لم تتوفر في أكثر الكتب الحديثية فمما ظهر لي من خلال الدراسة: اشتماله على الكثير

---

(١) العيني (مباني الأخبار شرح معاني الآثار) مخطوط (ق ٢) (دار الكتب حديث ٧٢).

(٢) الحاوي، ص ٢٢.

من الأحاديث وآثار الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من أئمة الحديث والفقه، التي لم ترد في كتب الأحاديث الأخرى.

كما أنه يروي الحديث فيه بأسانيد كثيرة وطرق مختلفة، وتوجد في بعض طرقها زيادات قد لا توجد في كتب الآخرين.

وفي بعض الأحيان تكون الرواية بإسناد ضعيف، أو يرد بطريق التدليس وعدم التصريح بالسماع، أو بطريق مرسل، أو منقطع، أو موقوف، في السند في كتب الآخرين، في حين نجد تلك الأحاديث لدى الطحاوي، بسند قوي وبالتصريح بالسماع، وبالسند المتصل أو المرفوع.

كما أنه يذكر في ترجمة الباب المسألة الفقهية، ثم ينطلق برواية الأحاديث والآثار باعتبارها أدلة للمسألة.

ومن أجَلّ ما امتاز به الطحاوي في كتابه هذا: نقده الحديث من حيث المعنى، بعد نقده من جهة السند، ثم ترجيحه أحياناً للناحية المعنوية مع صحة السند في نظر المحدثين، وذلك تطبيقاً لقاعدة شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة أو مرسلة: (أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم) والطحاوي كثير المراعاة لهذه القاعدة[1] في كتابه: معاني الآثار.

ولقد اهتم العلماء بهذا الكتاب اهتماماً بالغاً، واعتنوا به عناية خاصة، حيث قاموا بشرحه، والكلام على رجاله (في

---

(١) انظر القاعدة وشرحها. الكوثري: فقه أهل العراق وحديثهم، ص ٣٤.

مؤلفات خاصة) وتلخيصه وتخريج أحاديثه، والعناية بتدريسه[1].

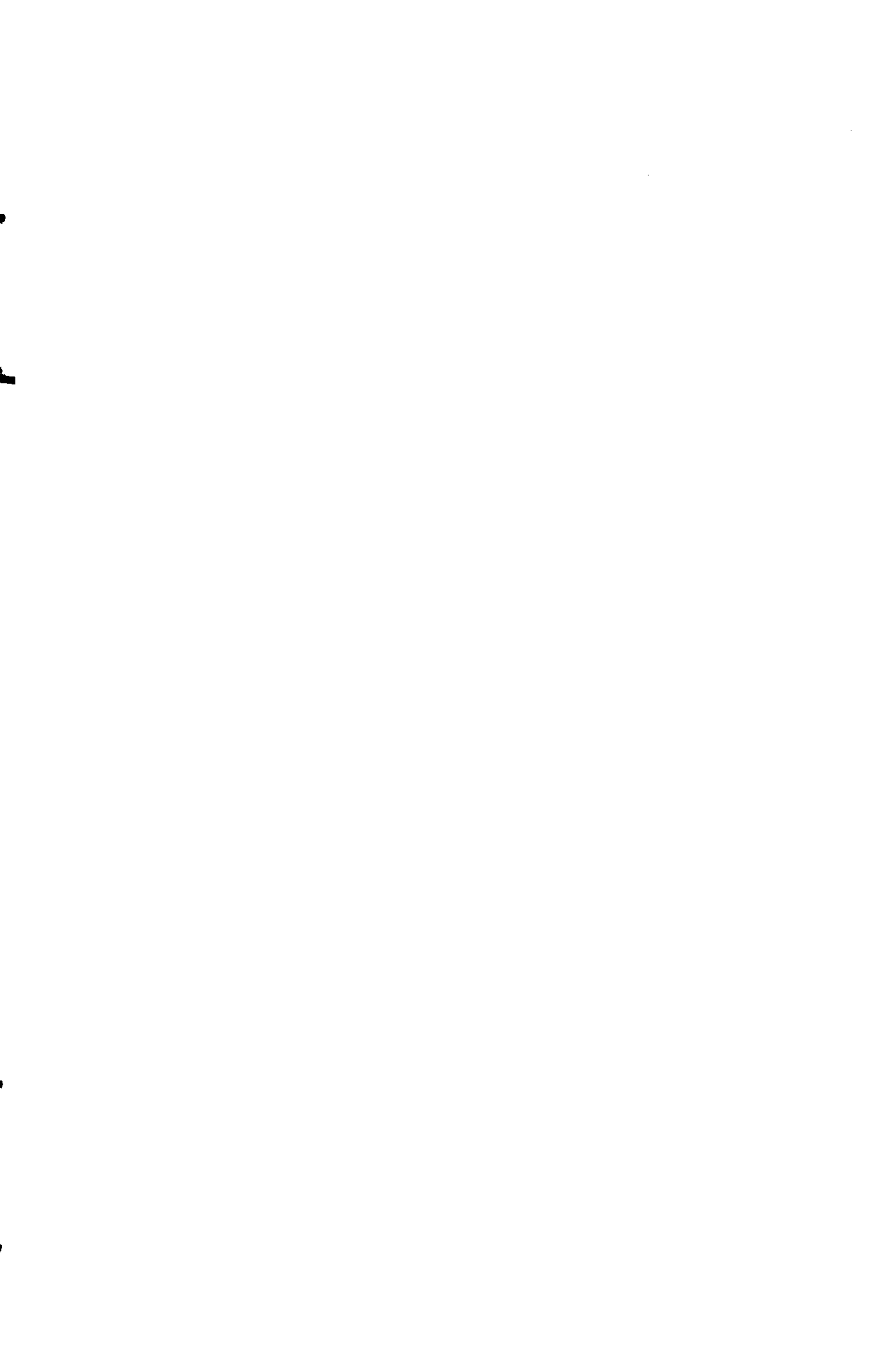
(١) فمن شُرَّاحِه: الحافظ أبومحمد علي بن زكريا الأنصاري المنبنجي (٦٨٦ هـ).
ومنهم الحافظ أبو محمد عبد القادر بن محمد القرشي (٧٧٥ هـ) وسماه الحاوي في تخريج أحاديث معاني الآثار للطحاوي، وهذا مخطوط بدار الكتب المصرية، تحت رقم (١٩٥) حديث.
ومنهم الحافظ البدر العيني: ألف شرحين ضخمين فخمين: (نخب الأفكار في شرح معاني الآثار) وتعرض فيه لتراجم رجال الكتاب في صلب هذا الشرح.
وهذا مخطوط بدار الكتب المصرية في ثمانية مجلدات، بخط المؤلف برقم (٥٢٦) حديث.
والثاني: (مباني الأخبار في شرح معاني الآثار) وهو أيضاً مخطوط بدار الكتب المصرية بخط المؤلف في ستة مجلدات، برقم (٤٩٢) حديث وهو خلو من الكلام في الرجال، حيث أفردهم بتأليف سماه: (مغاني الأخيار في أسامي رجال معاني الآثار) في مجلدين (سراي مدينة برقم ٤٧٧، ٤٨٥).
وممن لخص معاني الآثار: حافظ المغرب (أبو عمر بن عبد البر القرطبي) (٤٦٣ هـ).
كما يكثر النقل عنه في كتابه (التمهيد).
وممن لخصه أيضاً الحافظ عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢ هـ). وغيرهم...
انظر بالتفصيل: الكوثري: الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي، ص ٣٣ ـ ٣٦.
وانظر أرقام هذه المخطوطات وغيرها وأماكن وجودها في مكتبات العالم:
سزكين: تاريخ التراث العربي (تعريب: د. محمود فهمي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود)، م ١/ ج ٣/ ص ٩٣، ٩٤.

الفَصْلُ السَّادِسُ

حَيَاةُ ٱلإِمَامِ ٱلطَّحَاوِيِّ ٱلعَمَلِيَّة

ويشتمل هذا الفصل على ذكر:

- **أخلاقه.**
- **صفاته البارزة.**
- **مكانته الاجتماعية.**
- **مناصبه التي تولاها.**



أَخْلَاقُهُ وصِفَاتُه

كان الطحاوي ذا خلق كريم، دمث الأخلاق، طيب العشرة، لين الجانب، يحسن مخاطبة الناس، وينزلهم من نفسه المنزلة اللائقة بهم.

أدبه وتواضعه:

من أخلاقه الفاضلة عدم تعاليه على أقرانه، مع تقديره وإجلاله لهم وحسن صحبته لهم.

«كان (أبو عثمان أحمد[1] بن إبراهيم بن حَمَّاد) في ولايته القضاءَ بمصر يلازم أبا جعفرٍ الطحاوي يسمعُ عليه الحديثَ، فدخل رجل من أهل أُسوان، فسأل أبا جعفر عن مسألة، فقال أبو جعفر: من مذهب القاضي أيَّده الله كذا وكذا.

فقال: ما جئتُ إلىٰ القاضي، إنما جئتُ إليك.

---

(١) أبو عثمان هذا بصري بغدادي مالكي، ولي قضاء مصر (٣١٤ هـ) ثم عزل سنة (٣١٦ هـ) ثم ولي مرة أخرى، وكان في طول ولايته يتردد إلى أبي جعفر الطحاوي يسمع عليه تصانيفه، وكان موصوفاً بالزهد والعبادة والكرم، وكان ثقة كثير الحديث. توفي ببغداد سنة (٣٢٩ هـ).

انظر: ملحق الولاة والقضاة، ص ٥٣٧، ٥٣٨.

فقال له: يا هذا مِنْ مذهب القاضي ما قلت لك، فأعاد القول.

فقال أبو عثمان: تفتيه أيَّدك الله برأيك.

فقال: إذا أَذِنَ القاضي ـ أيَّده الله ـ أفتيتُه، فقال: قد أَذِنْتُ، ثم أفتاه.

فكان ذلك يُعَدُّ من أدب الطحاوي وفضله»[1].

وهذه القصة تعطينا انطباعاً عن خصائصه الذاتية، وذلك هو إنصافه لغيره مع مراعاة كامل الأدب.

ومن أخلاقه النبيلة تواضعه مع العلماء وأهل الفضل، ونكرانه لذاته وإجلاله للآخرين، ولو كان الحق معه إكراماً لأهل العلم والفضل، ومما يدل على ذلك:

«أن أحمد بن طولون أراد أن يكتب وثائق أحباسه التي حبسها على المسجد العتيق والبيمارستان، فتولَّى كتابة ذلك (أبو خازم قاضي دمشق) فلما جاءت الوثائق أحضر علماء الشروط لينظروا هل فيها شيء يفسدها فنظروا، فقالوا: ليس فيها شيء، فنظر (أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة) الطحاوي الفقيه وهو يومئذٍ شاب، فقال: فيها غلط، فطلبوا منه بيانه، فأبى، فأحضره أحمد بن طولون، وقال له: إن كنت لم تذكر الغلط لرسلي، فاذكره لي، فقال: ما أفعل، قال: لم؟ قال: لأن أبا خازم رجل عالم، وعسى أن يكون الصواب معه، وقد خفي عليَّ، فأعجب ذلك ابن طولون وأجازه، وقال له: تخرج إلى أبي خازم وتوافقه

---

(١) تاريخ بغداد ٤/١٥، و«لسان الميزان» ١/٢٨١ ـ ٢٨٢، وملحق الولاة والقضاة، ص ٥٣٨.

على ما ينبغي، فخرج إليه فاعترف أبو خازم بالغلط، فلمَّا رجع الطحاويُّ إلى مصر وحضر مجلس ابن طولون، سأله فقال: كان الصواب مع أبي خازم، وقد رجعت إلى قوله، وستر ما كان بينهما، فزاد في نفس ابن طولون، وقرَّبه وشرفه»[1].

إنَّ اعتراضه بهذه الصورة، وإصراره على مواجهة كاتب الوثيقة، دليل على الاعتداد بالنفس، كما يعكس ذلك رسوخه وعمقه العلمي في فقه الشروط والوثائق ـ وهو بعد في سن الشباب ـ كما تعطينا هذه القصة صورة واضحة عن أخلاقه الفاضلة الكريمة، وتواضعه للعلماء إلى أن ينسى ذاته.

ومن الصفات البارزة في شخصية الطحاوي:

صراحته وجرأته وصدعه بالحق، من غير خوف ولا وجل من أحد، يدل على ذلك:

ما رواه النصيبي في شأن تظلُّم الطحاوي لدى ابن طولون، بسبب ضيعة له بالصعيد.

قال الوزير: «ولقد بلغني عن أحمد بن طولون قضية يؤثر في النفس الزكية سماعها... وكان يجلس للمظالم، ويحضر مجلسه القاضي بكار بن قتيبة، وجماعة من الفقهاء وأهل العلم، مثل الربيع بن سليمان صاحب الإمام الشافعي، وكان ابن طولون إذا جلس للمظالم يمكِّن المظلوم من الكلام، ويسمع كلامه إلى آخره، ويكشف ظلامته، ويجلسه بين يديه مقرِّباً إليه.

---

(١) البلوي: سيرة أحمد بن طولون، تحقيق: محمد كرد علي (طبع ١٣٨٥ هـ) ص ٣٥٠.

قال أحمد بن محمد بن سلامة، الطحاوي الفقيه: اعترضت لنا ضيعةٌ بالصعيد من ضياع جدي (سلامة) فاحتجتُ إلى الدخول إليه والتظلُّم مما جرى لي، وأنا يومئذ شابٌ، **إلا أنَّ العلم والمعرفة بالحاضرين** بَسَطَني على الكلام والتمكُّن من الحجة، **فخاطبته في أمر الضيعة**، فاحتج عليَّ بحججٍ كثيرة، وأجبتُه عنها بما لزمه الرجوعُ إليه، ثم ناظرني مناظرةَ الخصوم بغير انتهارٍ، ولا سطْوة علي، **وأنا أُجيبه وأحلُّ حججه**، إلى أن وقف ولم يبق له حُجَّة، فأمسك عني ساعة، ثم قال لي:

إلى هذا الموضع انتهى كلامي وكلامُك، والحجةُ قد ظهرت لك، ولكن أجِّلنا ثلاثة أيام، فإنْ ظهرت لي حُجَّةٌ، وإلا سلمتُ الضيعةَ إليك، فقمت منصرفاً.

فلما خرجت، قال ابن طولون بعد خروجي للحاضرين: ما أقبحَ ما أشهدتكم على نفسي، أقولُ لرجلٍ من رعيتي: ظَهَرَتْ لك حجة، أجِّلني ثلاثة أيام إلى أن أطلب حجة: وأبطل الحكم الذي قد أوجبته، من يمنعني إذا وجبت لي حجة أن أحضره وألزمه إياها؟ هذا والله الغَصْبُ، وأنتم رُسُلي إليه بأني بعد أن أُلزمت حجته أزلتُ الاعتراض عن الضَّيْعة. وقد قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقدِّس أمة لا يؤخذ الحق لضعيفها من قويِّها»[1]، وتقدم بالكتاب له.

---

(١) الحديث أخرجه الطبراني في الكبير وغيره عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بهذا اللفظ، وأورده السيوطي في الجامع الصغير وضعفه. انظر الجامع الصغير (مع فيض القدير)، ٢/٢٧٥، وأخرج ابن ماجه في موضعين نحوه: الأول عن أبي سعيد رضي الله عنه وقال البوصيري في الزوائد: «هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات» في الصدقات، باب لصاحب الحق سلطان (٢٤٢٦) والثاني عن جابر في الفتن، باب الأمر بالمعروف، وقال في الزوائد: =

وعرف الطحاوي الحال من الحاضرين، فذهب إلى الديوان وأخذ الكتاب بإزالة الاعتراض، وتسليم الضيعة، وصارت هذه تتلى من مناقب أحمد بن طولون)[1].

هذه الرواية توضح مدى ما كان يتحلى به الطحاوي من جرأة في مقابلة الخصم، وشجاعة في إظهار الحق، مع ما أوتي من قوة حجة، وفصاحة بيان، إضافةً إلى حُسن أدب في مخاطبة الناس، مما جعل خصمه (أحمد بن طولون) يقتنع ويذعن له بالحق.

ومما يدل أيضاً على شجاعته وجرأته في الحق انتقاده (للقاضي أبي عبيد علي بن الحسين بن حربويه) على بعض تصرفات أمنائه ومطالبته بمحاسبتهم، بالرغم من أن القاضي هو الذي سعى في تعديل الطحاوي وقبول شهادته مع ما كان بينهما من محبة وألفة.

«فقال ـ الطحاويُّ ـ له في بعض كلامه، ما بلغه عن أمناء القاضي وحضه على محاسبتهم، فقال القاضي أبو عبيد: كان إسماعيلُ[2] بنُ إسحاق القاضي لا يحاسِبُهُم، فقال أبو جعفر: قد كان القاضي بكَّارٌ يحاسبُهم، فقال القاضي أبو عبيد: كان

= «إسناده حسن وسعيد بن سويد مختلف فيه» (٤٠١٠). وانظر تخريجه في مقدمة مشكل الآثار للأستاذ شعيب أرناؤوط ص ٤٩.

(١) النصيبي (الوزير ابن طلحة): كتاب العقد الفريد للملك السعيد (القاهرة: مطبعة الوطن، ١٣١٠ هـ)، ص ٥٨، ٥٩.

(٢) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي، وكان فاضلاً عالماً متقناً فقيهاً على مذهب مالك، شرح مذهبه واحتج له، ونشره بالعراق، استوطن بغداد وتولى القضاء بها، وتوفي سنة (٢٨٢ هـ). انظر: تاريخ بغداد ٢٨٤/٦ وما بعدها.

إسماعيل. . . وقال أبو جعفر: قد حاسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أُمَنَاءَه، وذكر له قصة ابن اللُّتْبية[1]، فلما بلغ ذلك الأمناء، لم يزالوا حتى أوقعوا بين أبي عُبَيْد وأبي جعفر، وتغيَّر كلٌ منهما للآخر»[2].

سماحة نفسه ونقاء سريرته:

وقد كان الطحاوي نقي السريرة، لا يؤثر فيه سعي الساعين بالباطل بالإيقاع في الناس، ولا يحمل في نفسه لأحد ضغناً، بل يعترف بفضل أهل الفضل عليه، ويذكر محاسنهم وفضلهم، وإن وقع بينهم سوء تفاهم، أو اختلاف في الرأي.

تبدو هذه السماحة الخلقية بارزةً في بقية الرواية السابقة:

«وكان ذلك ـ حصول التغير بين الفاضلين ـ قُرْبَ صرف أبي عبيد عن القضاء، فلما صُرِفَ أبو عبيد عن القضاء، أرسل الذي ولي بعده إلى أبي جعفر بكتاب عزله».

يقول علي بن أبي جعفر: «فجئت إلى أبي فهنَّأْته، فقال لي أبي: ويحك وهذه تهنئة، هذه والله تعزية، لمن أذاكر بعده، أو لمن أُجَالِس؟»[3].

---

(١) ذكر البخاري هذه القصة في صحيحه، عن أبي حميد الساعدي قال: (استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بني سليم، يدعى ابن اللتبية، فلما جاء حاسبه قال: هذا مالكم وهذا هدية، فقال رسول الله ﷺ: «فهلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً. . . الحديث». البخاري، في الحيل، باب احتيال العامل ليهدى له (٦٩٧٩).

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/٥٣٦، لسان الميزان، ١/٢٨٠.

(٣) لسان الميزان، ١/١٨١.

هذه الجملة القصيرة تحمل معنىً بعيداً وشعوراً عميقاً نحو القاضي المعزول أبي عبيد، فهي تزكية عالية تنطق بكمال علم القاضي أبي عبيد، واعتراف الطحاوي بفضله ومكانته، حتى إنَّ مغادرته لمنصب القضاء، أصبح لا يملأه في نفس الطحاوي سواه، وكما يقول المثل: «لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه»، وعزلُ القاضي أبي عبيد من القضاء لم يغيِّر موقف الطحاوي تقديراً لمكانته.

زهده وعفته:

ومما اتصف به الإمام الطحاوي الزهد والعفّة.

فما كان يتردد على أحد لنيْل شيءٍ من عرض الدنيا، بل كان يرفض ما كان يأتيه، ويتحيّن الفرص المناسبة لنصح الأمراء وإرشادهم، لما فيه المصلحة لهم ديناً ودنيا.

«يقال إنَّ أمير مصر أبا منصور[1] تكين الخزري... دخل على الطحاوي يوماً، فلما رآه داخله الرعب، فأكرمه الأمير وأحسن إليه، ثم قال له: يا سيدي أريد أن أزوِّجك ابنتي، فقال له: لا أفعل ذلك، فقال له: ألك حاجة بمال؟ قال له: لا.

قال: فهل أقطع لك أرضاً؟ قال: لا.

قال: فاسألني ما شئت، قال: وتسمع؟ قال: نعم.

---

(١) هو تكين بن عبد الله الحَرْبي، الأمير أبو منصور المعتضدي الخزري ولي مصر مرات، وأول ولايته عليها سنة (٢٩٧ هـ)، وتوفي وهو واليها سنة (٣٢١ هـ).
انظر: الولاة والقضاة، ص ٢٦٧ ـ ٢٨١؛ النجوم الزاهرة، ٣/١٧١ ـ ١٧٢.

قال: احفظ دينك لئلا ينفلت، واعمل في فكاك نفسك قبل الموت، وإياك ومظالم العباد، ثم تركه ومضى، فيقال: إنه رجع عن ظلمه لأهل مصر»[1].

هذا هو الطحاويُّ (الزاهد) تُعْرَض عليه الدنيا (بمتاعها وزينتها) من مصاهرةٍ للأمير، وإنعامٍ بالمال، وإقطاع للأرض، فيرفض كل ذلك بإباء وعزة نفس، لم يتوقف به الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى نصح الأمير على ما فيه الخير له في الدنيا والآخرة.

اتضح من كل ما تقدَّم أنَّ الإمامَ أبا جعفر الطحاوي كان شخصيةً علميةً مِلْؤُها الصفات الفاضلة، والأخلاق الحميدة، والآداب الحسنة التي تليق بأمثاله من العلماء ذوي القيادات الفكرية والمكانة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، مما استحق به تقدير علماء عصره وفضلاء دهره، وكسب احترام أمراء ووزراء وقته، وكذلك ثناء الأجيال اللاحقة جيلاً بعد جيل.

(١) الحاوي، ص ٢٥، ٢٦ (عن تحفة الأحباب).

مكانته الاجتماعية ومناصبه التي تولاها

اشتهر الإمام الطحاوي بالنبوغ والبراعة في العلوم بعامة، وفي مسائل الفقه، والشروط والتوثيق والسجلات بخاصة، مع اتصافه بالأخلاق الفاضلة. وبسبب توافر هذه الصفات المميّزة كان القضاة يهتمون به، بالاستعانة بمداركه وعلومه وفهمه وبراعته في فن الشروط والتوثيق، ويشاورونه في المسائل الصعبة التي تعرض عليهم، ويستفيدون من مهارته وفهمه:

فاختاره القاضي (محمد بن عبدة بن حرب)[1] ليكون كاتبه، وبلغت الثقة به: أن استخلفه وجعله نائباً عنه، وأغدق عليه وأغناه، وكان يجلس بين يدي القاضي ويقول للخصوم وهم بين يديه: «من مذهب القاضي ـ أيّده الله ـ كذا، ومن مذهب القاضي كذا، حاملاً عنه المؤونة، وملقناً له. . .»[2].

---

(١) هو محمد بن عبدة بن حرب البصري العبداني، حنفي من المائة الثالثة، ولد سنة (٢١٨ هـ) وروى الحديث، ولي قضاء مصر مرتين: في سنة (٢٧٧ هـ) واستمر ست سنوات، ثم المرة الثانية سنة (٢٩٢ هـ) واستمر ثلاثة أشهر، ثم عاد إلى العراق، ومات سنة (٣١٣ هـ).
انظر: الولاة والقضاة، ص ٤٧٩ ـ ٤٨١؛ ملحق الولاة، ص ٥١٤ ـ ٥١٨.

(٢) ملحق الولاة، ص ٥١٦.

استمر الطحاوي في منصبه مع القاضي حتى بعد مقتل (أبي الحسين خمارويه بن أحمد بن طولون) سنة (٢٨٢ هـ)، وكذلك مدة تولية ابنه جيش الحكم سنة (٢٨٣ هـ)[١].

توليه منصب الشهادة:

في سنة (١٨٥ هـ) استحدث في النظام القضائي منصب جديد، وهو منصب الشهادة أمام القاضي، وذلك بإيجاد جماعة من الشهود الدائمين أمام القاضي[٢].

ولا يتبوأ هذا المنصب إلا الذين اشتهروا بالعدالة والنزاهة،

---

(١) انظر: ملحق الولاة والقضاة، ص ٥١٧.

(٢) كان القضاة ـ في الماضي ـ إذا شهد عندهم أحد وكان معروفاً بالسلامة قبله القاضي، وإن كان غير معروف بها أوقف، وإن كان الشاهد مجهولاً لا يعرف سُئِل عنه جيرانه، فما ذكروه به من خير أو شر عمل به، حتى كان (غوث بن سليمان) في خلافة المنصور، فسأل عنهم في السر، فمن عُدِّل عنده قبله، ثم يعود الشاهد واحداً من الناس، ولم يكن أحد يوسم بالشهادة ولا يشار إليه بها، وبهذا كان غوث أول من سأل عن الشهود بمصر، ثم إن القاضي (المفضل بن فضالة) ولي سنة (١٦٨ هـ) ثم (١٧٤ هـ) عَيَّن رجلاً يسمى صاحب المسائل ليسأل عن الشهود ويشهد عليهم، حتى ولي القاضي (عبد الرحمٰن بن عبد الله العمري) قضاء مصر من قبل الرشيد سنة (١٨٥ هـ) فاتخذ الشهود «وجعل أسماءهم في كتاب، وهو أول من فعل ذلك ودوَّنهم وأسقط سائر الناس ثم فعلت ذلك القضاة من بعده حتى اليوم».

وكان بعض القضاة يتتبعون الشهود المعدلين بعد كل مدة ليقف من حدثت له جرحة، ويسقط من سجل الشهود، وكذلك اتخذ من بين الشهود قوماً جعلهم من بطانة القاضي.

انظر: كتاب الولاة والقضاة، ص ٣٦١، ٣٨٥، ٣٩٤، ٤٤٤، ٤٣٧.

وعُرِفُوا بالعلم والفضل، والصلاح والتقى، ولذلك لا ينال هذا المنصب التشريفي إلا القليل من الفضلاء.

وهذا بمثابة شهادة وتزكية لصلاح الرجل وفضله، عندما يكون من شهود القاضي حتى أن (محمد بن بدر)[1] حين زكَّاه القاضي (ابن زَبَر)[2] وقبله من ضمن الشهود: أهداه ألف دينار.

وكان رؤوس وأعيان البلد يتطلعون ويتمنون الحصول على هذا المنصب الكبير.

تولى الطحاوي هذا المنصب الشريف، لما كان يتصف به من صفات حميدة وأخلاق فاضلة، وأدب جم، وعلم واسع، وبخاصة في علم الفقه وأصول الشهادة.

«قال ابن زولاق... كان أبو عبيد (علي بن الحسين بن حرب) في غاية المعرفة بالأحكام، وكان أبو جعفر الطحاوي وجيه النقد في الشروط والسجلات والشهادات، فجلس بين يدي أبي عبيد يوماً؛ ليؤدي شهادة فأدّاها فلما فرغ قال له القاضي: عرفني، فأعادها، فقال: عرفني، فقال أبو جعفر: يأذن القاضي في القيام إلى موضع، فقال: قم، فقام أبو جعفر يجرُّ رداءه قد

---

(١) هو محمد بن بدر بن عبد العزيز، أبو بكر القاضي المصري، تفقّه على الطحاوي، وكتب الحديث، تولى القضاء بمصر ثلاث مرات، توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة.
انظر: الولاة والقضاة، ص ٤٨٨ وما بعدها؛ الجواهر المضية، ١٠٥/٣.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن زبر، تولى قضاء مصر أربع مرات، وأول ولايته كان سنة (٣١٧ هـ) وتوفي وهو فيها سنة (٣٢٩ هـ).
انظر: الولاة والقضاة، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٩.

سقط بعضه ومال، فأقام في ناحية ثم عاد يحبو على ركبتيه وقال: نعم أعزَّك الله أشهد بكذا وكذا، فأخذ منه أبو عبيد الكتاب، وعَلَّم على شهادته»[1].

فلقي الطحاوي حظوةً عظيمة لدى القضاة، حتى عدَّله بعضهم بعدد من الشهود، وأصبح محسوداً، لاجتماع المنقبتين في شخصيته.

قال ابن خَلِّكان: «ثم عدَّله (أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب القاضي)... وكان الشهود ينفسون عليه بالعدالة، لئلا تجتمع له رياسة العلم وقبول الشهادة، وكان جماعة من الشهود قد جاوروا بمكة في هذه السنة، فاغتنم أبو عبيد غيبتهم، وعدل أبا جعفر بشهادة أبي القاسم المأمون، وأبي بكر بن سقلاب»[2].

كما استحق الطحاوي ـ بحسن أدائه للشهادة، وتأدبه في الحديث لمن فوقه ـ تقدير عِلْية القوم.

«قال الطحاوي: كانت لأبي الجيش شهادة فأمر بإحضار الشهود وكان كلما كتب كاتب شهادته يقرأها الأمير.

ويكتب الشاهد: (أشهدني الأمير أبو الجيش خمارويه بن أحمد بن طولون مولى أمير المؤمنين على نفسه) فلما وصلت النوبة إلي كتبت: (شهدت على إقرار الأمير أبي الجيش بن أحمد بن طولون مولى أمير المؤمنين أطال الله بقاءه وأدام عزه وأعلاه) فلما قرأها، قال للقاضي: من هذا؟ قال: كاتبي، قال:

---

(١) لسان الميزان، ١/٢٨١.
(٢) وفيات الأعيان، ١/٧٢.

أبو من؟ قال: أبو جعفر. فقال لي: وأنت يا أبا جعفر فأطال الله بقاءك وأدام عزك وأعلاك»[1].

يتضح من خلال هذا العرض: الاحترام والإجلال الذي كان يحاط به الطحاوي، وكذلك يتبينً أنَّ قبول الشهادة يعدل النبوغ في العلم والرياسة فيه. إذ انفق على رياسة الطحاوي في العلم بمصر، باعتراف الجميع حينئذٍ وجمع إلى ذلك تسليمهم له: بعدالته وسمو خلقه وصلاحه: في نظر جميع القضاة الذين تولوا القضاء أثناء حياته على اختلاف مذاهبهم، ومما يضاعف في إجلاله أنَّ من سعى في تعديله لم يكن حنفياً.

وكان الجميع يستفيدون من علمه ويُكِنون له كل إكبار وإجلال وتقدير قال ابن زولاق: «لما تولى (عبد الرحمٰن بن إسحاق الجوهري)[2] القضاء بمصر، كان يركب بعد أبي جعفر وينزل بعده، فقيل له في ذلك، فقال: هذا واجب؛ لأنه عالمنا وقدوتنا، وهو أسن مني بإحدى عشرة سنة، ولو كانت إحدى عشرة ساعة لكان القضاء أقل من أن أفتخر به على أبي جعفر»[3].

«ولما ولي أبو محمد عبد الله بن زبر قضاء مصر، وحضر

---

(١) ملحق الولاة والقضاة، ص ٥١٧.

(٢) هو أبو علي عبد الرحمٰن بن إسحاق بن محمد السدوسي الجوهري الحنفي ولد سنة (٢٥٠ هـ) بالعراق، وكان مكثراً عن (علي بن حرب) وغيره وكان ثقة فقيهاً حاسباً فهماً (له تصنيف في الحساب) عفيفاً، تولى قضاء مصر سنة (٣١٣ هـ) واستمر فيه سنة، ثم توفي سنة (٣٢٠ هـ).
انظر: ملحق الولاة والقضاة، ص ٥٣٥ ـ ٥٣٧.

(٣) ملحق الولاة، ص ٥٣٦؛ لسان الميزان، ١/ ٢٨١.

عنده أبو جعفر الطحاوي فشهد عنده، وأكرمه غاية الإكرام. . . »[1].

ومن إكرام القضاة له أيضاً ما ذكره ابن زولاق:

«أراد الطحاوي أن يقاسم عمه في ربع كان بينهما، فحكم له القاضي بالقسم وأرسل إلى أبي جعفر قال: تستعين به على ذلك.

واتفق إملاك عند أبي الجيش، فحضر القاضي وأبو جعفر فقرأ الكتاب وعقد النكاح، فخرج خادم بصينية فيها مائة دينار وطيب فقال: كُم القاضي، فقال القاضي: كم أبي جعفر، فألقاها في كمه، ثم خرج إلى الشهود، وكانوا عشرة بعشر صوان، والقاضي يقول: كُم أبي جعفر، فانصرف أبو جعفر في ذلك اليوم بألف ومائتي دينار سوى الطيب»[2].

من هذا العرض قد يتبادر إلى الذهن سؤال وهو: ما سبب عدم تولي الطحاوي القضاء برغم توفر كل شروط القضاء لديه، من علم، وفضل وعدالة، وحنكة وخبرة بالأحكام والشروط والتوثيق؟

فالظاهر من تتبع أمور القضاء في ذلك الحين أن تولية القضاء كان من اختصاص الخليفة نفسه، أو النائب عنه (كقاضي القضاة) بتفويض منه فلذا نجد أن جميع القضاة الذين تولوا القضاء بمصر كانوا غرباء: من العراق، والطحاوي (مصري) ولم يخرج منها إلا مرة كما ذكرت، برغم وصول صيته وشهرته العلمية والأدبية إلى بغداد، وعرفت قدره وفضله هناك.

---

(١) الحاوي، ص ٢٥. (٢) انظر: ملحق الولاة والقضاة، ص ٥١٧.

لعل هذا السبب الذي جعله بعيداً عن منصب القضاء، والله أعلم.

ومما يؤيد هذا أنه كان من المرشحين لهذا المنصب من قبل القاضي المبتعث من بغداد: حدث بعد أن صرف (أبو عبيد) عن القضاء، وأمر (ابن مكرم)[1] ـ الذي كان حينئذ قد ولي القضاء ببغداد ـ بأن يرسل إلى مصر قاضياً بها، فكتب إلى عامل مصر حينئذ ومدبِّر أمرها بصرف (أبي عبيد)، وأن القضاء فوِّض (لابن مكرم) وصحبه كتاب ابن مكرم إلى أربعة من أهل مصر: منهم (أبو جعفر الطحاوي) أن يختاروا منهم رجلاً فيتسلم القضاء من أبي عبيد، ويحكم نيابة عن ابن مكرم، فأرسل العامل إلى الطحاوي فناوله الكتاب فاشتهر أمر الكتاب حتى بلغ أبا عبيد فأمسك عن الحكم...»[2].

هذا ولم يكن اتصاله بالقضاة، وأداء الشهادة ـ (وهو منصب تشريفي) ـ للحصول على عرض من الدنيا، أو لنيل شرف عارض، بل كانت مكانته فوق كل هذا، لما اشتهر عنه من علم وفضل. وكان القضاة أنفسهم يسعون إليه ويتلقون عنه ويقدرونه حق التقدير.

وإنما كان غرضه في ذلك مذاكرة العلم مع أهله، ومناقشة

---

(١) هو: عبد الله بن إبراهيم بن مكرم، أبو يحيى، كان من شباب بغداد ولي قضاء مصر سنة (٣١١ هـ) فاستخلف فيها أبا الذكر (محمد بن يحيى الأسواني م ٣٤٠ هـ)، وعزل عن القضاء سنة (٣١٣ هـ).
انظر ملحق الولاة والقضاة، ص ٥٣٢، ٥٣٣.

(٢) المصدر نفس، ص ٥٣٢.

المسائل العويصة وحلها مع الفقهاء، ومدارسة الحديث وتكثير السماع منه مع المحدثين.

وهذا ما يشير إليه قوله لابنه حين أخبره بعزل أحد القضاة، كما سبق[1]:

«ويحك أهذه تهنئة. هذه والله تعزية، من أذاكر بعده، أو من أجالس؟»[2].

حيث كان هذا القاضي يخصص للطحاوي ليلة من كل أسبوع لمذاكرة العلم «وكان لأبي عبيد في كل عشية مجلس لواحد من الفضلاء، يذاكره وقد قسم أيام الأسبوع عليهم، منها: عشية خاصة لأبي جعفر الطحاوي»[3].

---

(١) ص ٢٤٠.

(٢) لسان الميزان، ١/ ٢٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ١٨١.

الخاتمة

وفاته وثناء العلماء عليه

وفاة الإمام الطحاوي:

توفي الإمام الطحاوي ليلة الخميس مستهل ذي القعدة، سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة رحمه الله تعالى ورضي عنه، ودفن بالقرافة[1]، بعد حياة علمية حافلة، قضاها في التعلم والتعليم، والتصنيف والدعوة والإرشاد، وله من العمر اثنان وثمانون عاماً، وخلف من الذرية ابناً هو:

(علي بن أحمد بن محمد الطحاوي أبو الحسن)[2]..

وبوفاة هذا الإمام انطوت صفحة مضيئة من صفحات التاريخ العلمي، وقد أبقى من بعده آثاراً خالدة ومصنفاتٍ نافعة،

---

(١) انظر وفيات الأعيان، ١/٧٢ وبقية المراجع المذكورة في سنة ولادته.

(٢) ترجم له القرشي في طبقات الحنفية، وأورد بعض أخباره التي تشير على أنه كان عالماً ورعاً تقياً. الجواهر المضية، ٢/٥٤١.

كما ترجم له السمعاني، وذكر أنه روى عن أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي وغيره، توفي سنة (٣٤١ هـ). =

وانطلقت ألسنة العلماء وأقلامهم تشهد له بالإمامة والفضل.

ثناء العلماء عليه:

استوجبت الخصائص الخلقية والعلمية التي اتصف بها الإمام الطحاوي ثناء العلماء والفقهاء عليه قديماً وحديثاً.

وخَلَّد التاريخ له سيرةً عطرة، ترددها الأجيال في إعظام وإكبار عبر القرون.

قال معاصره وتلميذه المؤرخ، أبو سعيد بن يونس في تاريخ العلماء المصريين: «كان الطحاويُّ ثقةً ثبتاً فقيهاً عاقلاً لم يخلف مثله»[1].

وتناقل أصحاب كتب التراجم والتاريخ تلك المقالة، مع ذكر كثير من الثناء الجميل والأوصاف الحميدة له:

قال ابن النديم: «وكان أوحد زمانه علماً وزهداً»[2].

وقال ابن عبد البر: «كان من أعلم الناس بسِيَر الكوفيين وأخبارهم وفِقْههم، مع مشاركته في جميع مذاهب الفقهاء»[3].

= كما ذكر ابنه (حفيد الطحاوي) (أبو علي الحسين بن علي بن أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي) وتوفي سنة (٣٦٠ هـ).
انظر: الأنساب، ٩/٥٤.

(١) الحاوي، ص ١٣.

(٢) الفهرست، ص ٢٩٢.

(٣) الحاوي، ص ١٣.

وقال مسلمةُ بن القاسم الأندلسي في كتاب «الصِّلة»: «كان ثقةً، ثبْتاً، جليلَ القَدْر، فقيه البدن، عالماً باختلاف العلماء، بصيراً بالتصنيف»[1].

وقال الإمام السمعاني في «الأنساب»: «كان إماماً، ثقةً، ثبْتاً، فقيهاً، عالماً، لم يخلِّف مِثْلَه»[2].

وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: «كان ثبتاً، فهْماً، فقيهاً، عاقلاً»[3].

وقال ابن الأثير في «اللباب»: «كان إماماً، فقيهاً، من الحنفيين، وكان ثقة ثبْتاً»[4].

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: «الإمام العلّامة، الحافظ الكبير، محدِّث الديار المصرية وفقيهها..»[5].

وقال الصفدي في «الوافي بالوفيات»: «كان ثقة، نبيلاً، ثبتاً، فقيهاً، عاقلاً، لم يخلِّف بعده مثله»[6].

وقال ابن كثير في «البداية»: «الفقيه الحنفي، صاحب التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات، والحفاظ الجهابذة»[7].

---

(١) لسان الميزان، ١/٢٧٦.
(٢) الأنساب، ٨/٢١٨.
(٣) المنتظم، ٦/٢٥٠.
(٤) اللباب ٢/٢٧٦.
(٥) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧ وانظر تذكرة الحفاظ ص ٨٠٨.
(٦) الوافي بالوفيات ٨/٩.
(٧) البداية ١١/١٨٦.

وقال ابن تغري بردي: «... الفقيه الحنفي المحدث الحافظ أحد الأعلام وشيخ الإسلام».

وقال أيضاً: «إمام عصره بلا مدافعة في الفقه والحديث واختلاف العلماء والأحكام، واللغة والنحو، وصنف المصنفات الحسان»[1].

وقال البدر العيني: «أما الطحاوي فإنه مجمع عليه في ثقته وديانته وأمانته، وفضيلته التامة، ويده الطولى في الحديث وعلله وناسخه ومنسوخه، ولم يخلفه في ذلك أحد، ولقد أثنى عليه السلف والخلف»[2].

وقال السيوطي: «الإمام العلاّمة الحافظ صاحب التصانيف البديعة أبو جعفر أحمد بن محمد... الطحاوي... وكان ثقةً ثبتاً لم يخلف بعده مثله، انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر»[3].

وقال الداوودي في «طبقات المفسِّرين»: «الإمام، العلاّمة، الحافظ..»[4].

وقال محمود بن سليمان الكفوي في «طبقاته» فيما نقله عنه اللكنوي: «... إمامٌ جليلُ القدرِ، مشهورٌ في الآفاق، ذِكْرُهُ الجميل مملوءٌ في بطون الأوراق... وكان إماماً في الأحاديث والأخبار.. وله تصانيف جليلة معتبرة»[5].

---

(١) النجوم الزاهرة، ٣/٢٣٩، ٢٤٠.
(٢) الحاوي، ص ١٣.
(٣) حسن المحاضرة، ١/١٤٧؛ طبقات الحفاظ، ص ٣٣٧.
(٤) طبقات المفسرين ١/٧٤.
(٥) الفوائد البهية، ص ٣١.

فهرس المراجع

- آدم. متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو (عصر النهضة في الإسلام) ٢ ج. تعريب /محمد عبد الهادي، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ هـ.
- ابن الأثير: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري (٦٣٠ هـ).
  أ - الكامل في التاريخ، ١٢ ج، بيروت: دار صادر، دار بيروت، ١٣٨٥ هـ.
  ب - اللباب في تهذيب الأنساب، ٣ ج، بيروت: دار صادر، ١٤٠٠ هـ.
- **أحمد أمين**: ظهر الإسلام. ٣ ج، الطبعة الثانية. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، ١٣٦٥ هـ.
- **البخاري**: أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل الجحفي، (م ٢٥٦ هـ)، الجامع الصحيح البخاري، (مع شرح فتح الباري)، القاهرة: المكتبة السلفية.
- **البخاري**: علاء الدين عبد العزيز أحمد، (م ٧٣٠ هـ)، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، تصوير، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٤ هـ.
- **بروكلمان، كارل**:
  أ - تاريخ الأدب العربي. ٥ ج، تعريب: د. رمضان عبد التواب، وآخر، مصر: دار المعارف، ١٩٧٥ م.

ب ـ تاريخ الشعوب الإسلامية. تعريب: نبيه أمين، منير البعلبكي، الطبعة السادسة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤ م.

ـ **البغدادي**: صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، (٧٣٩ هـ)، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ٣ ج، تحقيق: علي محمد البجاوي الطبعة الأولى: القاهرة: عيسى الحلبي، (١٣٧٣ هـ).

ـ **البغدادي**: عبد القاهر بن طاهر بن محمد الإسفرائيني (٤٢٩ هـ)، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد محيي الدين (القاهرة: مطبعة المدني).

ـ **البكري**: عبد الله عبد العزيز الأندلسي (٤٨٧) هـ، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٢ ج، تحقيق: مصطفى السقا مصورة: بيروت: عالم الكتب.

ـ **البلاذري**: أبو الحسن أحمد بن يحيى البغدادي، (٢٩٩ هـ)، فتوح البلدان، الطبعة الأولى، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى (١٣٥٠ هـ).

ـ **البيهقي**: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (م ٤٥٨ هـ).

أ ـ معرفة السنن والآثار، ١ ج. تحقيق: السيد أحمد صقر. مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

ـ **ابن تغري بردي**: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨٧٤ هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. ١٣ ج، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب المصرية، (١٣٤٨ هـ).

- **التميمي**: تقي الدين بن عبد القادر الداري المصري (١٠٠٥ هـ)، الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق/ عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٠ هـ.
- **الثعالبي**: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (م ٤٢٩ هـ)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر. ٤ ج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. مصر: مطبعة السعادة، ١٣٧٧ هـ.
- **الجزري**: أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣ هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق/ ج، برجستراسر، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٣٥٠ هـ).
- **حاجي خليفة**: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، (م ١٠٦٧ هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. ٢ ج، استانبول: المطبعة البهية، ١٣٦٠ هـ.
- **الحجوي**: محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، (م ١٣٧٦ هـ)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. ٢ ج، الطبعة الأولى. تعليق/ عبد العزيز القاري. المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٣٩٦ هـ.
- **حسن، حسن إبراهيم**: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي. ٤ ج. الطبعة الأولى، مصر: النهضة المصرية، ١٩٦٧ م.
- **الحسيني**: أبو بكر بن هداية الله (م ١٠١٤ هـ)، طبقات الشافعية، الطبعة الأولى. بيروت: دار الآفاق العلمية، ١٩٧١ م.
- **الخضري، محمد بك**: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية

(الدولة العباسية) الطبعة الرابعة. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٣ هـ.
ـ **الخطيب**: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ـ ١٤ ج، بيروت: دار الكتاب العربي.
ـ **ابن خلكان**: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (م ٦٨١ هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ٨ ج. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٣٩٨ هـ.
ـ **الدهلوي**: شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي (م ١١٧٦ هـ)، الإنصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية. الطبعة الثانية. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٩٨ هـ.
ـ **الذهبي**: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ).
ـ تذكرة الحفاظ، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، مصورة، بيروت دار إحياء التراث العربي.
ـ سير أعلام النبلاء ٢٣ ج. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤٠٢ هـ).
ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. ٢ ج، تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى: بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤ هـ.
ـ **الزبيدي**: السيد محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥ هـ)، تاج العروس، مصورة (بيروت: دار مكتبة الحياة).
ـ **الزركلي**: خير الدين (م ١٣٩٦ هـ)، الأعلام، (قاموس تراجم). ٨ ج. الطبعة الخامسة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠ م.
ـ **السبكي**: تاج الدين عبد الوهاب بن علي، (م ٧٧١ هـ)، طبقات

الشافعية الكبرى. ١٠ ج الطبعة الأولى. تحقيق: محمود الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو. مصر: عيسى الحلبي، ١٣٨٣ هـ.

- السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل. (م ٤٨٣ هـ) وقيل غير ذلك، أصول السرخسي. ٣ ج، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني. مصر: دار الكتاب العربي، ١٣٧٢ هـ.
- السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (م ٩٠٢ هـ) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١٢ ج)، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- ابن سعد: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى (٩ ج)، مصورة: بيروت، دار صادر.
- السمعاني: أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي، (م ٥٦٢ هـ)، الأنساب، الطبعة الأولى. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٦ هـ.
- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (م ٩١١ هـ)
  أ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢ ج، الطبعة الأولى، تحقيق محمد أبو الفضل، مصر: عيسى الحلبي، ١٣٨٤ هـ.
  ب - تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، القاهرة: التجارية الكبرى، ١٣٨٩ هـ.
  جـ - حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة: المطبعة الشرفية ١٣٢٧ هـ.
  د - طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة

الأولى، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٩٣ هـ.
- **الشعراني**: أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري (٩٧٣) القرن العاشر؛ الميزان الكبرى، ٢ ج، الطبعة الأولى، القاهرة: مصطفى الحلبي، ١٣٥٩ هـ.
- **الشيرازي**: أبو إسحاق إبراهيم بن علي (٤٧٦ هـ)، طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار الرائد، ١٤٠١ هـ).
- **ابن الصلاح**: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (م ٦٤٢ هـ)، أدب المفتي والمستفتي (مع فتاوى رسائل ابن الصلاح) ٢ ج، الطبعة الأولى بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ.
- **الصيمري**: أبو عبد الله حسين بن علي (٤٣٦ هـ)، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، مصورة (الطبعة الثانية، حيدر آباد: دار إحياء المعارف النعمانية ١٣٩٤ هـ. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٦ م.
- **طاش كبرى زاده**: أحمد بن مصطفى (م ٩٦٨ هـ)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ٣ ج، تحقيق/ كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور. مصر: دار الكتب الحديثة.
- **الطحاوي**: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الحنفي (م ٣٢١ هـ)
أ - أحكام القرآن (مخطوط) مكتبة وزير كبرى برقم (٨١٤) بتركيا.
ب - اختلاف الفقهاء، تحقيق د. محمد صغير المعصومي. إسلام آباد: معهد البحوث الإسلامية، ١٣٩١ هـ.

جـ ـ السنن المأثورة، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦ هـ .
د ـ شرح معاني الآثار. ٤ ج، تحقيق: محمد زهري النجار، تصوير.
هـ ـ الشروط الصغير مذيّلاً بما عثر عليه من الشروط الكبير. ٢ ج، تحقيق د. روحي أوزجان، بغداد، إحياء التراث الإسلامي، ديوان الأوقاف.
و ـ مشكل الآثار، الطبعة الأولى، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف النعمانية ١٣٣٣ هـ .
ز ـ مختصر الطحاوي، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٧٠ هـ .
ـ **عبد المجيد محمود**: أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث. القاهرة: وزارة الثقافة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ١٣٩٥ هـ .
ـ **أبو عبيد**: القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ)
ـ (الأموال) الشرعية وبيان جهاتها ومصارفها، تحقيق: محمد خليل هراس، الطبعة الأولى: القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨٨ هـ .
ـ غريب الحديث ٤ ج، تصحيح محمد عظيم الدين. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية ١٣٩٦ هـ .
ـ **ابن أبي العز**: علي بن علي بن محمد الدمشقي (٧٩٢ هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج الألباني الطبعة الثانية، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤ هـ .

- **العسقلاني**: أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي (٨٥٢ هـ)
- تقريب التهذيب ٢ ج، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٤ ج. مصورة. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي مصر: المكتبة السلفية.
- لسان الميزان ٧ ج، مصورة من طبعة دائرة المعارف النظامية (١٣٢٩ هـ) بيروت: مؤسسة الأعلمي (١٣٩٠).
- **العليمي**: أبو اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد (٩٢٨ هـ)، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ٢ ج، تحقيق/ محمد محيي الدين، مراجعة عادل نويهض، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣ هـ.
- **ابن العماد**: أبو الفلاح عبد الحق بن العماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨ ج، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- **الغزالي**: محمد بن محمد (م ٥٠٥ هـ)، المستصفى من علم الأصول (مع فواتح الرحموت) الطبعة الأولى - مصر: الأميرية بولاق، ١٣٢٢ هـ.
- **أبو الفداء**: الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل (م ٧٣٢ هـ)، تقويم البلدان، تحقيق: رينود، بارون ماك، باريس: دار الطباعة السلطانية (١٨٤٠ هـ).
- **الفراء**: القاضي أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين البغدادي الحنبلي (٥٢٦ هـ) طبقات الحنابلة (٤ ج) مع الذيل، لابن رجب زين الدين أبو الفرج عبد الزين بن شهاب الدين أحمد الحنبلي (٧٩٥ هـ) مصورة: بيروت: دار المعرفة.

- ابن فرحون: برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري (٧٩٩ هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب وبهامشه: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأبي العباس سيدي أحمد بن أحمد بابا التنبكتي (١٠٣٦ هـ) بيروت: دار الكتب العلمية.
- القاضي: عبد الجبار بن أحمد (م ٤١٥ هـ)، شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، الطبعة الأولى، تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مصر: مكتبة وهبة، ١٣٨٤ هـ.
- القاضي عياض: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (٥٤٤ هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لمعرفة أعلام مذهب مالك. ٣ ج، تحقيق د. أحمد بكير محمود. بيروت، طرابلس، دار مكتبة الحياة، دار مكتبة الفكر (١٣٨٧ هـ).
- ابن قطلو بغا: أبو العدل زين الدين قاسم (م ٨٧٩ هـ) تاج التراجم في طبقات الحنفية. بغداد: مكتبة المثنى، ١٩٦٢ م.
- الكاندهلوي: محمد يوسف بن محمد الياس (١٣٨٤ هـ) مقدمة أماني الأخبار في شرح معاني الآثار، مطبوعة مع شرح معاني الآثار.
- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر (م ٧٧٤ هـ) البداية والنهاية ١٤ ج، تحقيق: أحمد بن ملحم وزملاؤه، الطبعة الأولى: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ.
- كحالة، عمر رضا (معاصر):
  - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة (١٣٩٨ هـ).

- معجم المؤلفين، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الكندي: أبو عمر محمد بن يوسف (٣٥٠) الولاة والقضاة، ومعه ملحق: الاستيفاء أخبار القضاة الذين ولو المصريين (٢٣٧ - ٤١٩) للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، بتحقيق: زمن كست بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨ م.
- الكوثري: محمد زاهد (١٣٧١ هـ)
أ - بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني، حمص: راتب حاكمي (١٣٨٩ هـ).
ب - الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي. القاهرة، الأنوار المحمدية.
جـ - حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، حمص: راتب حاكمي ١٣٨٨ هـ.
د - فقه أهل العراق وحديثهم، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: المطبوعات الإسلامية.
هـ - لمحات النظر في سيرة الإمام زفر، حمص: راتب حاكمي ١٣٨٨ هـ.
- اللكنوي: أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي (م ١٣٠٤ هـ)، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، بيروت: دار المعرفة.
- المزني: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، (٦٤ هـ) مختصر المزني. (ملحق بالأم) تصوير: بيروت، دار المعرفة.
- المقدسي: أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري (م ٣٧٥ هـ) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن: مطبعة بريل، ١٩٠٦ م.

- **المقريزي**: تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (٨٤٥ هـ) خطط المقريزي (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) طبعة بولاق، القاهرة دار التحرير، ١٢٧٠ هـ.
- **ابن النديم**: محمد بن إسحاق (٣٨٥ هـ)، الفهرست، مصورة (بيروت: دار المعرفة).
- **نور ولى، محمد ظاهر**: مقدمة مشكل الآثار ج ١، تحقيق ودراسة (رسالة دكتوراه ـ جامعة أم القرى ١٤١٠ هـ).
- **الواقدي**: محمد بن عمر (م ٢٠٧ هـ) كتاب المغازي ٣ ج. تحقيق: د. مارسدن جونس. بيروت: عالم الكتب.
- **أبو الوفاء**: محيي الدين أبو محمد عبد القادر القرشي (م ٦٩٦ هـ) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٤ ج، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو القاهرة: عيسى الحلبي ١٣٩٨ هـ.
- **ياقوت الحموي**: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (م ٦٢٦ هـ). معجم البلدان، بيروت: دار الكتاب العربي.

فهرس